الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2026)

المشاورة غير الرسمية الثانية

28 سبتمبر/أيلول 2021

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

المحتويات

الموجز التنفيذي 3
1- السياق 6
1-1 العالم اليوم..... 6
2-1 التحديات التي نواجهها..... 8
3-1 الاتجاهات التي يمكن الاستفادة منها للقضاء الجوع 10
4-1 مشهد عملنا..... 11
2- الاستعراضات، والتقديرات، والتقييمات 13
1-2 استعراض منتصف المدة 13
2-2 الاستعراضات والتقديرات الخارجية..... 13
3-2 التقييمات..... 14
3- الرؤية، والحصائل، وأهداف التنمية المستدامة 17
1-3 الرؤية..... 17
2-3 الحصائل 17
3-3 الروابط بأهداف التنمية المستدامة 18
4- المبادئ الهادية 19
1-4 عمل محوره الناس 19
2-4 عمل قائم على المبادئ الإنسانية 20
3-4 عمل مملوك وطنيا 20
4-4 عمل محدد السياق..... 20
5-4 عمل متكامل البرامج..... 20
6-4 عمل واع بالمخاطر 21
7-4 عمل قائم على الأدلة 21
5- البرنامج في الممارسة العملية – إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة – التنفيذ والتمكين..... 21
1-5 الحصيلة 1 – تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة 22
2-5 الحصيلة 2 – تحقيق الناس لحصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم 26
3-5 الحصيلة 3 – امتلاك الناس لسبل عيش محسنة ومستدامة 28
4-5 الحصيلة 4 – تعزيز البرامج والنظم الوطنية 30
5-5 الحصيلة 5 – زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية..... 32
6-5 المساهمة في أنشطة الدعوة والشراكات العالمية..... 34
6- الأولويات الشاملة..... 35
1-6 الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين 35
2-6 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة..... 36
3-6 إدماج التغذية..... 37
4-6 الاستدامة البيئية..... 37
7- العوامل التمكينية 38
1-7 الشراكات..... 38
2-7 العاملون 40
3-7 التمويل..... 41
4-7 التكنولوجيا 42
5-7 الأدلة..... 43
6-7 الابتكار 44
الملحق الأول: تقييم المخاطر الرئيسية..... 45
الملحق الثاني: الخطط الاستراتيجية القطرية..... 49
الملحق الثالث: إطار النتائج المؤسسية 50

الموجز التنفيذي

أصبح العالم اليوم أكثر تعقيدا وتقلبا مما كان عليه قبل خمس سنوات. فالجوع آخذ في الازدياد، ويعاني 270 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولا يزال العبء العالمي لسوء التغذية هائلا. وهذه الدوامة مدفوعة بالحروب الجديدة والنزاعات التي لم تُحل، وأزمة المناخ العالمية والصدمات الاقتصادية المتكررة – بما في ذلك الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وهناك انتكاسة في القضاء على الفقر وتزايد انعدام المساواة والارتفاع الهائل في أعداد المشردين قسريا تضيف إلى هذه الصورة القاتمة.

ويواجه برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) التحدي المتمثل في الوصول إلى عالم لا يقترب من تحقيق هدف القضاء الجوع، بل يبتعد عنه. ويمثل تراكم تداعيات الصدمات والضغوط ونقاط الضعف الهيكلية – وهي أوجه القصور في مجالات التنمية الرئيسية والنظم الغذائية غير المستدامة – عقبات رئيسية لعكس هذا الاتجاه. ويؤدي العمل المنعزل والمجتمعات المغلوبة على أمرها والقيود الأخرى على الإجراءات المتسارعة إلى تفاقم هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، فإن استجابة العالم المكلفة لجائحة كوفيد-19 تحد من الموارد المتاحة لتوسيع وتقديم المساعدة والدعم لمن هم أكثر تخلفا عن الركب. ولكننا لم نفقد كل شيء. فبالإضافة إلى الفرص التي تنشأ من البصمة العالمية **للبرنامج**، وقدرته ومدى وصوله في المناطق النائية والهشة في العالم، هناك اتجاهات واعدة ومبتكرة يمكن الاستفادة منها لتعزيز الأثر. وعلاوة على ذلك، فإن مشهد العمل – الذي تشكل من خلال الالتزام المتجدد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإصلاح الأمم المتحدة والقرار 2417 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة وخطة الإنسانية – يعزز موقف **البرنامج** وشركائه لقلب التيار ضد الجوع.

وتسترشد الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026) بالأدلة التي تبرز قدرة **البرنامج** على إحداث فرق في مكافحة الجوع وتشير إلى المجالات التي تحتاج إلى بذل جهود إضافية. وتستند هذه التوصيات والدروس المستفادة إلى استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2021، والتقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف والذي يغطي السنتين 2017-2018، والاستعراضات الخارجية والتقييمات المستقلة، وسيستفيد **البرنامج** من هذه المعرفة لتحسين التخطيط والبرمجة وكأساس للتعلم والمساءلة.

وتلتزم رؤية **البرنامج** التزاما تاما بدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتركز على القضاء على الجوع وسوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2)؛ وتعزيز وتنشيط الشراكات (هدف التنمية المستدامة 17). وسيتحقق ذلك من خلال ضمان تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة، وتحقيقهم لحصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم، وامتلاكهم لسبل عيش محسنة ومستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز **البرنامج** البرامج والنظم الوطنية وسيكفل زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. ويكتسي التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى أهمية بالغة لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17؛ وبالمثل، فإن التقدم المحرز نحو رؤية **البرنامج** يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

وسيستخدم **البرنامج** مبادئ لتوجيه إجراءاته، مع التركيز على جعل الناس محور الاهتمام وتعزيز المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال التشغيلي. وسيعطي الأولوية للعمل من خلال البرامج والنظم الوطنية، مع التكيف مع السياق القطري والاحتياجات القطرية. وسيغتنم **البرنامج** الفرص لمتابعة البرمجة المتكاملة والشراكات التعاونية، والعمل عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، واعتماد نهج قائم على المخاطر في صنع القرار والبرمجة واستخدام الأدلة لإحداث الأثر.

وتوفر الدوافع الرئيسية للجوع – وهي النزاعات وأزمة المناخ والصدمات الاقتصادية – أيضا فرصا للعمل المتجدد والتعلم من خلال أنشطة البرامج التي تتضافر لتحقيق الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج**.

1) **تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة**: يعتبر إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ الأولوية القصوى **للبرنامج**. ويسعى **البرنامج** إلى تعزيز وتحسين كفاءته وفعاليته والاستجابة بشكل منهجي لحالات الطوارئ في الوقت المناسب، باستخدام مجموعات من المهارات المناسبة والأشخاص المناسبين والعمل بالطريق الصحيحة. ويتضمن ذلك تعزيز الإنذار المبكر والعمل الاستباقي وبناء قوة عاملة من الدرجة الأولى وقابلة للنشر في حالات

الطوارئ. ويسعى **البرنامج** أيضا، من خلال العمل مع الشركاء، إلى توسيع نطاق تغطيته ووصوله المستدام إلى الأشخاص المتضررين وتوفير المساعدات الغذائية والنقدية والتغذوية العاجلة، مستهدفا الفئات الأكثر ضعفا بسرعة وعلى نطاق واسع وبجودة الدعم المطلوبة. وحيثما أمكن، سيضطلع **البرنامج** بدور تمكيني أكبر، من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على الاستجابة لحالات الطوارئ.

2) **تحقيق الناس لحصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم:** إلى جانب تلبية الاحتياجات، سيعزز **البرنامج** قدرته على التكيف وسيعمل مع الشركاء لتقليل الاحتياج، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق الجهود الرامية إلى منع سوء التغذية بجميع أشكاله والتصدي له وتعزيز شبكات الأمن وبرامج المساعدة الاجتماعية الوطنية. ويعتبر سعي **البرنامج** لضمان استفادة جميع الأطفال الجوعى من وجبة مُغذية في المدرسة بمثابة جهد رائع يوفر إمكانية دعم الزراعة والأسواق على المستوى المحلي مع القيام في نفس الوقت بتحسين حصائل الصحة والتغذية والتعليم.

3) **امتلاك الناس لسبل عيش محسنة ومستدامة:** سيعمل **البرنامج** على تغيير الحياة وإنقاذ الأرواح من خلال برامج متكاملة وواعية بالمخاطر تساعد على بناء أسر ومجتمعات أكثر قدرة على الصمود عبر السياقات الريفية والحضرية. ومن خلال إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية وأنشطة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة وتدخلات إدارة مخاطر المناخ وبرامج التكيف مع تغير المناخ، سيدعم **البرنامج** وشركاؤه السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جهودهم الرامية إلى التكيف وتحسين حياتهم وسبل عيشهم، وبناء القدرة على الاعتماد على الذات وتحسين القدرة على التحمل والتعافي بسرعة أكبر من الصدمات المتكررة.

4) **تعزيز البرامج والنظم الوطنية:** يتعلق إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة بطريقة عمل **البرنامج** بقدر ما يتعلق بما يقوم به **البرنامج**. وسيعمل **البرنامج**، حيثما أمكن، من خلال النظم الوطنية وبطريقة تعززها، وهي الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها ونظم الحماية الغذائية والاجتماعية. ولتحقيق أثر بعيد المدى، سيزيد **البرنامج** انخراطه كوسيط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مراكز الامتياز **للبرنامج** ومكاتبه الإقليمية ومقره.

5) **زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية:** يقدم **البرنامج** خدمات قيّمة للشركاء في مجالات النقل واللوجستيات، والشراء، والتحويلات القائمة على النقد، والإدارة، والبنية التحتية، والحلول الرقمية، وتحليلات البيانات. وسيتواصل تعزيز وإتاحة هذه الخدمات عند الطلب لزيادة القدرة الوطنية ودعم الحكومات والمجتمع الإنساني والإنمائي. ويقود **البرنامج** أيضا مجموعة اللوجستيات ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، ويشارك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في قيادة مجموعة الأمن الغذائي، إذ يقوم بتوفير التنسيق وقدرة "الملاذ الأخير" للمنظومة الإنسانية العالمية.

وسيستفيد **البرنامج** من مكانته الدولية الفريدة للدعوة، على المستويين العالمي والمحلي، لصالح الأكثر تخلفا عن الركب وسيطبق أربع أولويات شاملة في جميع أعماله. ومن خلال تركيزه على الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، سيمكّن **البرنامج** الأشخاص من التعبير عن آرائهم وتفضيلاتهم، مما يتيح الوصول الآمن والكريم إلى الاحتياجات الغذائية والتغذوية والاحتياجات الأساسية الأخرى. ومن خلال الاستثمار والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يسعى **البرنامج** إلى ضمان حصول جميع الأشخاص على فرص متكافئة، وقدرة متساوية على الوصول إلى الموارد وصوت في عملية صنع القرار. وسيدمج **البرنامج** التغذية على نطاق واسع من خلال الاستثمار في البرامج والعمليات والمنصات التي تتناول الدوافع الأساسية والفورية للأطعمة الرديئة وسوء التغذية مع توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات التغذوية. وعلاوة على ذلك، سينفذ **البرنامج** أفضل الممارسات وسيحافظ على الضمانات البيئية لتقليل الأثر السلبي المحتمل لأنشطته على البيئة.

وتتضمن اللبنات الأساسية التي تمكّن من تنفيذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026) الاستثمار في موظفيه، وتعزيز الشراكات، ونمو التمويل وتنويعه، والاستفادة من التكنولوجيا، والاعتماد على الأدلة وتعزيز الابتكار. وتعمل الخطط الاستراتيجية القطرية كأداة لتحديد سياق الاستراتيجية وتنفيذها على المستوى القطري، في حين أن إطار النتائج المؤسسية هو أداة **البرنامج** لرصد أداء الخطة

الاستراتيجية القطرية والإبلاغ عنها والتقدم الذي يحرزه **البرنامج** في تحقيق أهدافه العالمية. وبربط الخطة الاستراتيجية بإطار النتائج المؤسسية، سينشئ إطار نتائج الخطة الاستراتيجية سلسلة نتائج **البرنامج**، بدءا من المقاصد الاستراتيجية ووصولا إلى تحقيق النتائج على المستوى الميداني.

1- السياق

1-1 العالم اليوم

1- أصبح العالم اليوم أكثر تعقيدا وتقلبا مما كان عليه قبل خمس سنوات. وفي ذلك الوقت، كانت الحكومات قد اعتمدت للتو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المنبثقة عنها، مؤكدة عزمها على القضاء على الفقر والجوع، والحد من عدم المساواة، وبناء مجتمعات سلمية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام بيئيا والشامل للجميع وحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع النوايا الحسنة، كان التقدم محدودا كما انتكس من بعض الجوانب، بفعل الأثر المتراكم لجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، وهو ما جعل الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 عرضة للخطر.

2- ويشهد الجوع المزمن ارتفاعا منذ عام 2014. وفي عام 2019، عانى 650 مليون شخص حول العالم من الجوع المزمن – بزيادة قدرها 43 مليون شخص عن عام 2014. وتدهور الوضع في عام 2020 تدهورا شديدا حيث صُنف ما يصل إلى 811 مليون شخص على أنهم يعانون من الجوع المزمن – وهي زيادة مذهلة قدرها 161 مليون شخص عن عام 2019. وتشير التوقعات الحالية إلى أن نحو 660 مليون شخص ربما يظلون يعانون من الجوع المزمن في عام 2030 – وهو ما يمثل زيادة بمقدار 30 مليون شخص عما كان يمكن أن يكون لو لم تحدث جائحة كوفيد-19.[1]

3- وفي جميع البلدان التي يعمل فيها **البرنامج**، يحتاج ما يقدر بنحو 270 مليون شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة في عام 2021. ويواجه 41 مليون شخص بالفعل مستويات الطوارئ من الجوع الحاد ويعاني أكثر من نصف مليون شخص من ظروف شبيهة بالمجاعة.[2] وعلاوة على ذلك، لا يزال العبء العالمي لسوء التغذية هائلا حيث يقاسي ما يقرب من 150 مليون طفل من التقزم، ونحو 50 مليونا من الهزال ويعاني نصف الأطفال – بالإضافة إلى ملياري شخص بالغ – من نقص في المغذيات الدقيقة.[1]،[3]

4- ويزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع اليوم عما كان عليه قبل أربع سنوات. وبين عامي 2000 و2015، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم بنحو مليار شخص. وبحلول عام 2019، تباطأت وتيرة الحد من الفقر، مما ألقى بظلال الشك الشديد على تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر خلال العقد القادم.[4] ووجهت جائحة كوفيد-19 ضربة غير مسبوقة لهذا الهدف، حيث رفعت العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع إلى 732 مليون شخص في عام 2020 و711 مليون شخص في عام 2021 – بزيادة قدرها 97 مليون شخص عن توقعات ما قبل الجائحة.[5]

5- وتزداد أوجه عدم المساواة، كما تتغير طبيعتها. وفي حين قطع العالم أشواطا نحو القضاء على الحرمان الشديد، يستمر وجود فوارق كبيرة في التنمية البشرية. وينطبق هذا بصفة خاصة على التفاوتات في فرص الحصول على التعليم الرفيع المستوى على جميع المستويات أو التكنولوجيا الحالية التي تُعد عاملا رئيسيا في اقتصاد المعرفة وطريقة مواجهتهم للتحديات التي تنتظرهم، بما في ذلك أزمة المناخ. فعلى سبيل المثال، من بين 100 طفل وُلدوا في عام 2000 في أي بلد يعاني من ضعف

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2021. *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2021*.

[2] **البرنامج**. يونيو/حزيران 2021. *خطة **البرنامج** للاستجابة التشغيلية العالمية: تحديث رقم 2*.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2020. *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020*.

[4] البنك الدولي. 2021. *تقديرات محدثة لأثر جائحة كوفيد-19 على الفقر العالمي: إلقاء نظرة على عام 2020 والأفاق لعام 2021*؟ (منشور في مدونة البيانات)؛ والبنك الدولي. 2020. *الفقر والازدهار المشترك في عام 2020*.

[5] البنك الدولي. 2021. *تقديرات محدثة لأثر جائحة كوفيد-19 على الفقر العالمي: هل يمكن تجاوز آثار الجائحة في عام 2021*؟ منشور في مدونة البيانات.

التنمية البشرية، التحق 3 أطفال بالتعليم العالي في عام 2020، بينما توفي 17 طفلا بالفعل، قبل سن العشرين؛ وعلى النقيض من ذلك، في بلد تتحقق فيه التنمية البشرية بشكل كبير جدا، التحق 55 طفلا بالتعليم والعالي ولم يتوف سوى طفل واحد.[6]

6- ***دوافع الجوع:*** أصبح العالم أكثر خطورة منذ عام 2016 والآفاق غير مشجعة. فقد تدهور السلام العالمي، وفقا لمؤشر السلام العالمي، في أربع من السنوات الخمس الماضية.[7] وتنبأ ما يقرب من نصف المجيبين في استقصاء تصورات المخاطر العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020 أن تصدع العلاقات بين الدول والنزاعات ستشكل تهديدا خطيرا على المدى المتوسط.[8] وفي عام 2020، كان النزاع أكبر مساهم منفرد في الجوع المدقع – إذ أثر على ما يقرب من 100 مليون شخص في 23 بلدا.[9] ويعطل النزاع إنتاج المحاصيل، ويدفع الرعاة بعيدا عن المراعي ويُخرج الناس من منازلهم، ويمنع التجارة من التدفق والأسواق من العمل على نحو سليم، ويدمر سبل العيش ويؤدي إلى تضخم أسعار الأغذية، مما يترك الملايين بدون ما يكفي من القوت. كما أن النزاع يعيق إمكانية الوصول، مما يجعل من الصعب على الجهات الفاعلة الإنسانية الوصول إلى السكان المتضررين أو على الناس الانتقال إلى المناطق التي يمكن فيها تقديم المساعدة المنقذة للأرواح.

7- وتضاعفت الكوارث المرتبطة بالطقس منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، حيث وصلت في المتوسط إلى 334 كارثة سنويا بين عامي 2000 و2019. وزادت درجات الحرارة المتطرفة وموجات الحرارة بأكثر من ثلاثة أضعاف على مدى العقود الأربعة الماضية.[10] والجفاف والعواصف والفيضانات تلحق الضرر بالنظم التي تنتج الأغذية وتجهزها وتوصلها إلى موائد الناس، وتؤدي عوامل الإجهاد المناخية مثل تغير المواسم وشح المياه إلى تفاقم هذه المشكلة من خلال إضعاف نفس هذه النظم. وقد يؤدي النمو السريع وغير المنقطع لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى تعرض ظروف الإنتاج المتعلقة بنحو ثلث المحاصيل الغذائية والماشية في العالم للخطر بحلول نهاية هذا القرن.[11] وبالإضافة إلى ذلك، تغذي الصدمات والتغيرات المناخية التوترات الاجتماعية والنزاعات عن طريق تفاقم قيود الموارد، وتعطيل سبل العيش، والنزوح القسري، وبالتالي تفاقم الجوع. وفي عام 2020، تسببت الكوارث المرتبطة بالطقس في نزوح 30 مليون شخص داخليا، وهو أعلى رقم خلال عقد من الزمن.[12] وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أعداد المشردين ستزداد لتصل إلى 143 مليون شخص عبر ثلاث مناطق فقط بحلول عام 2050 ما لم تُتخذ إجراءات.[13]

8- وفي ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، ازداد الجوع: تعاني معظم البلدان (65 بلدا من أصل 77) التي شهدت ارتفاعا في معدل نقص التغذية بين عامي 2011 و2017 في نفس الوقت من تباطؤ أو ركود اقتصادي.[14] ومؤخرا، أدت جائحة كوفيد-19 إلى اضطراب الاقتصاد العالمي، مما تسبب في انكماشه بنسبة 3 في المائة في عام 2020 مع حدوث أشد اضطرابات في سوق العمل التي شهدها العالم منذ الكساد الكبير. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فُقد ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل تمثل 3.7 تريليون دولار أمريكي من دخل الأسر بسبب الجائحة في عام 2020؛ ومن المتوقع أن تستمر آثار الجائحة حتى عام 2023 على الأقل.[15] وعانت البلدان الفقيرة معاناة شديدة مع انخفاض التحويلات، وتراجع قيمة العملات، وارتفاع التضخم، وتوقف السياحة. وأصبح الغذاء باهظ الثمن بالنسبة للملايين، مما أدى إلى زيادة مدمرة في الجوع وسوء التغذية في البلدان الكبيرة

---

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2019. *تقرير التنمية البشرية لعام 2019*.

[7] معهد الاقتصاد والسلام. 2020. *مؤشر السلام العالمي لعام 2020: قياس السلام في عالم معقد*، سيدني.

[8] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2021. *تقرير المخاطر العالمية لعام 2021*، الإصدار السادس عشر.

[9] شبكة معلومات الأمن الغذائي. 2021. *التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية لعام 2021*.

[10] مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2020. *التكاليف البشرية للكوارث في الفترة 2000-2019*.

[11] Kummu et al, 2021. *Climate change risks pushing one-third of global food production outside the safe climatic space*. One Earth, 4(5).

[12] مركز رصد النزوح الداخلي. *قاعدة البيانات العالمية للنزوح الداخلي*. (عبر الإنترنت).

[13] Rigaud et al. 2018. *Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration*. World Bank, Washington, DC.

[14] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2019. *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019*.

[15] منظمة العمل الدولية، 2021. *العمالة العالمية والآفاق الاجتماعية: اتجاهات عام 2021*.

والصغيرة. وبالنظر في السنوات من الثلاث إلى الخمس المقبلة، تبرز المخاطر الاقتصادية بوضوح بين التهديدات التي يتعرض لها العالم والتي سلط عليها الضوء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره عن المخاطر العالمية لعام 2021، إذ كانت أربعة تهديدات منها – وهي عدم استقرار الأسعار وصدمات السلع الأساسية وأزمات الديون وانفجار فقاعات الأصول – من بين الخمسة الأكبر.[16]

9- واتخذ العالم تدابير استثنائية لحماية الأرواح وسبل العيش خلال أزمة جائحة كوفيد-19 بتكلفة غير مسبوقة. وتبلغ قيمة الدعم المالي والتدابير النقدية لدرء الانهيار الاقتصادي 26 تريليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[17] واتخذت الاقتصادات المتقدمة غالبية هذه المبادرات، وتركت ميزانياتها تحت ضغط استثنائي على المدى القريب. وفي الوقت نفسه، فإن الافتقار إلى إمكانية الحصول على اللقاحات إلى جانب عبء الديون الهائل يقيد بشدة الانتعاش الاقتصادي عبر العالم النامي، مما يؤدي إلى تفاقم خطر الوقوع في فخ الديون وضياع عقد من الزمن في بعض البلدان. وهذا يعني وجود تفاوت مقلق ومتزايد بين الاحتياجات المتزايدة في الأجلين القريب والمتوسط والتمويل المتاح لتلبية هذه الاحتياجات.

10- وتُشكل عدة اتجاهات أخرى آفاق العالم **والبرنامج**. ويفرض تزايد عدد السكان ضغوطا متزايدة على الموارد الطبيعية والنظم الاجتماعية، ويعمل التحضر السريع على إحداث تحولات عميقة في المناطق الريفية ويزيد انعدام الأمن الغذائي في المدن. ويقيم أكثر من نصف سكان العالم الآن في مناطق حضرية، إذ يعيش ما لا يقل عن مليار شخص في ظروف محفوفة بالمخاطر في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية الأخرى.[18] وأسلوب الحياة في المناطق الحضرية تغيره طريقة تناول الأشخاص للطعام لأنهم يعتمدون أكثر على العمل بأجر، وإذا كانوا فقراء، عادة ما تكون لديهم قدرة محدودة على الحصول على الغذاء الصحي. ومن المتوقع أن يدخل 552 مليون شخص إضافي إلى القوى العاملة في البلدان النامية بحلول عام 2030، مما يؤدي إلى تزايد المنافسة على العمل.[19] وستؤدي الصعوبات المتزايدة في كسب العيش بدورها إلى زيادة ضغط الهجرة الخارجية، من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وكذلك عبر الحدود. وارتفع عدد المشردين قسريا بالفعل ارتفاعا شديدا في السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى رقم مُفزع قدره 89 مليون شخص العام الماضي،[20] وهناك أنماط ناشئة، من قبيل الهجرة المرتبطة بالمناخ والتحركات المؤقتة عبر الحدود بحثا عن الغذاء، تضيف إلى تعقيد تحركات السكان.

11- وتعمل التكنولوجيا الرقمية أيضا على تشكيل العالم بسرعة كبيرة، وبالتالي تشكل وضع **البرنامج**. والتعلم الافتراضي والتعلم عن بُعد يعيدان صياغة التعليم. وتضفي وسائل التواصل الاجتماعي الطابع الديمقراطي على الوصول إلى المعلومات ونشوء توقعات أكبر من السكان ومساءلة المؤسسات المحلية والوطنية والعالمية. وتؤثر الأتمتة على سبل العيش وفرص العمل ومستقبل العمل، ويمكن أن تحل محل ما يصل إلى 800 مليون وظيفة بدوام كامل على مستوى العالم خلال السنوات العشر القادمة.[21] ويعمل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات على تيسير توفير صورة آنيّة في حالة الانعدام الغذائي والأزمات الأخرى وتحسين إدارة تغيير الإمداد. وفي الوقت نفسه، تغير التكنولوجيا الرقمية ديناميات المجتمعات، وتثير قضايا أخلاقية وحقوقية جديدة، وتمثل تحديات جديدة أمام الشمول.

2-1 التحديات التي نواجهها

12- إن العالم لا يتجه نحو القضاء على الجوع بل يبتعد عنه. ووراء هذا الاتجاه، يكمن عالم أقل سلاما يواجه المزيد من الكوارث المرتبطة بالمناخ والانتكاسات الاقتصادية المتكررة، والتي ترجع مؤخرا إلى حد كبير إلى جائحة كوفيد-19. ولا تؤدي هذه

---

[16] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2021. *تقرير المخاطر العالمية لعام 2021*، الإصدار السادس عشر.

[17] صندوق النقد الدولي. *استجابة صندوق النقد الدولي لجائحة كوفيد-19*. (عبر الإنترنت).

[18] البنك الدولي. *مؤشرات التنمية العالمية (السكان الحضريون؛ والسكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، والسكان، المجموع)* (عبر الإنترنت).

[19] البنك الدولي. 2019. *الاستفادة الاقتصادية. الهجرة من أجل التنمية: إحاطة لمجلس البنك الدولي.*

[20] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2021. *الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2020*؛ ومركز رصد النزوح الداخلي، 2021. *التقرير العالمي عن النزوح الداخلي لعام 2021.*

[21] McKinsey Global Institute. 2017. *Jobs lost, jobs gained: Workforce transitions in a time of automation*.

الصدمات إلى تضخيم بعضها بعضا فحسب، بل تعمق أيضا مواطن الضعف الهيكلية المناخية والبيئية والسكانية والاجتماعية والتكنولوجية بطريقة عنيفة ومدمرة لملايين الأشخاص حول العالم.

13- ويشكل عدم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية للتنمية عقبة رئيسية أمام دحر هذا الاتجاه. ويعيش 1.3 مليار نسمة حاليا في فقر متعدد الأبعاد في 107 بلدان من البلدان النامية، ويعانون من الحرمان في مستويات المعيشة والتعليم والصحة، على سبيل المثال.[22] ويكافح ملايين الأشخاص لتلبية احتياجاتهم من الأغذية واحتياجاتهم الأساسية الأخرى وحماية أنفسهم من الصدمات المتكررة والشديدة بشكل متزايد وعوامل الإجهاد العميقة حيث إنهم غير قادرين على مراكمة رأس المال البشري – المعرفة والمهارات والصحة اللازمة لعيش حياة لائقة – وبدون تغطية الحماية الاجتماعية. ويوجد اليوم 258 مليون طفل خارج المدارس الابتدائية أو الثانوية[23] بينما يعيش 53 في المائة من سكان العالم و83 في المائة من الأفارقة دون مزايا الحماية الاجتماعية.[24] والنساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من الرجال بنسبة 27 في المائة؛ ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين مستمرا، مما يحول دون وصول نصف سكان العالم إلى إمكاناتهم الكاملة.[3] وقد أدت الجائحة إلى تفاقم هذا الأمر، وتسببت أيضا في نشوء أزمة تعليمية أثرت على 1.6 مليار طفل وتركت 370 مليون طفل دون الوجبات المدرسية الحاسمة.[25]

14- ومع وجود 3 مليارات شخص غير قادرين على تحمل تكاليف الأطعمة الصحية، فإن النظم الغذائية لا توفر الأمن الغذائي. فهي تترك العديد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة البالغ عددهم 500 مليون مزارع دون سبل عيش لائقة؛ وتسرع أزمة المناخ من خلال إنتاج ثلث انبعاثات غازات الدفيئة في العالم؛[26] وتؤدي تأثيراتها البيئية – مثل تدهور التربة وفقدان التنوع البيولوجي – إلى خفض الإنتاجية الزراعية، مما يُضعف قدرة المجتمعات على الصمود أمام الصدمات وعوامل الإجهاد. وعلاوة على ذلك، يُفقد نحو 14 في المائة من أغذية العالم قبل الوصول إلى منافذ البيع بالتجزئة؛[27] إلى جانب هدر الأغذية الذي يحدث على مستوى البيع بالتجزئة والاستهلاك، فهذا الهدر يرفع نسبة الأغذية التي لا تؤكل عاليا لتصل إلى 30 في المائة.

15- وإلى جانب الاحتياجات المتزايدة، فإن الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، بما في ذلك **البرنامج**، تتخلف في جهودها لتلبية الاحتياجات العاجلة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب مجموعة متنوعة من القيود. ويحد الافتقار إلى المرونة في آليات التمويل الحالية من سرعة الاستجابة للتحديات المعقدة. ومشهد الشراكات مجزأ وغير قادر على الاستفادة على النحو الأمثل من الموارد والدراية المتعلقة بالتغيير المستمر. ويحد العمل المنعزل والقدرات غير الكافية من إمكانية الاستجابة بفعالية للمشاكل الجديدة المعقدة. وعلى المستوى الوطني، يؤدي الافتقار إلى الإرادة السياسية وضعف الحوكمة إلى إعاقة التقدم. وأخيرا، غالبا ما تفتقر المجتمعات المحلية – الضرورية لفعالية جميع الجهود – إلى القدرة على العمل وتشارك بشكل غير كاف كمبدعين مشاركين وصانعي قرارات.

16- وعلى خلفية تزايد الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ستظل قدرة الحكومات على تلبية هذه الاحتياجات مقيدة. وهذا يعني أنه يجب استخدام كل دولار لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة لتحقيق نتائج واضحة وأثر مستدام.

---

[22] مبادرة أكسفورد بشأن الفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. *رسم مسارات للخروج من براثن الفقر المتعدد الأبعاد: تحقيق أهداف التنمية المستدامة*.

[23] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). *الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس* (عبر الإنترنت).

[24] منظمة العمل الدولية. 2021. *التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2022-2022*.

[25] **البرنامج**. 2020. *حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم*.

[26] Crippa et al. 2021. *Food systems are responsible for a third of global anthropogenic GHG emissions*, Nature Food 2.

[27] منظمة الأغذية والزراعة. 2019. *حالة الأغذية والزراعة: السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية*.

الإطار 1: الصدمات وعوامل الإجهاد ومواطن الضعف الكامنة

إن الآثار المجتمعة للصدمات الأكبر والأكثر تكرارا، وعوامل الإجهاد المتعددة والأعمق، ومواطن الضعف الهيكلية تهدد بشكل متزايد التقدم المحرز نحو القضاء على الجوع. والصدمات يمكن أن تكشف بالكامل عن آثارها الكارثية عندما ترتكز على مواطن الضعف الموجودة، في حين أن عوامل الإجهاد تزيد من ترسيخ مواطن الضعف.

والصدمات التي تؤثر على الأمن الغذائي تشمل النزاع المسلح والزلازل والأعاصير والجفاف والفيضانات والركود الاقتصادي وأمراض المحاصيل والثروة الحيوانية وتفشي الآفات. ويمكن أن تكون الصدمات متكررة وتظهر بشكل مفاجئ أو بطيء.

وعوامل الإجهاد هي اتجاهات طويلة الأجل تقوض استقرار أي نظام. وتشمل إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، وشح المياه، وارتفاع ملوحة التربة والمياه الجوفية، مما قد يحد من المحاصيل الزراعية وزيادة عبء الديون، مما يقوض الاستثمار والنمو.

وتتعلق **مواطن الضعف الهيكلية** بمواطن الضعف في أسس انتشال الناس من براثن الفقر وتمكينهم من اتخاذ الخيارات وتولي حياتهم بأنفسهم. وتشمل هذه الأسس على سبيل المثال التعليم المناسب وتغذية الأطفال والمساواة بين الجنسين وتغطية الحماية الاجتماعية والبنية التحتية الريفية.

وتوضح جائحة كوفيد-19 كيف تتفاعل الصدمات مع مواطن الضعف. فسرعان ما أصبحت الأزمة تهدد حياة العمال غير الرسميين الذي يستطيعون بالكاد توفير احتياجاتهم الضرورية في البلدان الفقيرة. كما عانى الناس في الاقتصادات المتقدمة بشكل كبير، ولكن بدرجة أقل بكثير بفضل نظم الحماية الاجتماعية.

3-1 الاتجاهات التي يمكن الاستفادة منها للقضاء الجوع

17- في حين أن التحدي المتمثل في التصدي للجوع هو تحد هائل، فإن بعض الاتجاهات والظروف العالمية لديها القدرة على تعزيز جهود **البرنامج**. ويمكن أن تؤدي الاستفادة من هذه الفرص إلى مضاعفة فوائد عمل **البرنامج**، مما يؤدي إلى تحسين سبل العيش والقدرة على الصمود والاستقرار في المجتمعات التي يخدمها.

18- وجائحة كوفيد-19، التي تمثل أزمة ذات نطاقات غير مسبوقة، تُعد أيضا دعوة للاستيقاظ وفرصة لإعادة البناء بشكل أفضل. وبينما تسببت الجائحة في معاناةٍ وعوزٍ على نطاق واسع، أظهرت سرعة تطوير اللقاحات ما يمكن أن يحققه العالم. ويتطلب القضاء على الفقر والجوع استثمارات منسقة ومستدامة في تمكين المرأة، وتغذية الأطفال، والتعليم، وإعادة التأهيل البيئي، والحماية الاجتماعية، مدعومة بالالتزام السياسي والحوكمة الرشيدة. وعملت الجائحة كمحفز لاستجابة الحماية الاجتماعية غير المسبوقة، والتي بلغت قيمتها 800 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وحده.[28] وتُتاح للمجتمع العالمي الآن فرصة للاعتماد على هذه الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

19- وشهدت السنوات الأخيرة التزاما متجددا بحل بعضٍ من أكثر مشاكل اليوم إلحاحا. ومنذ عام 2015، صدق على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أو انضم إليه 191 بلدا مسؤولا عن 97 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.[29] وبخلاف الحكومات، قدمت المؤسسات المالية الدولية التزامات كبيرة. فقد ضاعف البنك الدولي دعمه للبلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف بأكثر من الضعف في عام 2016، ووافق على مبلغ قياسي قدره 26 مليار دولار أمريكي في إطار آخر تجديد لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية.[30] وقد أتاح ذلك لهذه البلدان، وهي موطن لملايين الجياع، الوصول إلى تمويل لم يكن متاحا في السابق ومواجهة تحدياتها المتنوعة.

---

[28] البنك الدولي. 11 يناير/كانون الثاني 2021. *تغيير قواعد اللعبة في الحماية الاجتماعية؟ ستة أفكار بشأن جائحة كوفيد-19 ومستقبل التحويلات النقدية*، نُشرت على المدونة Let's Talk Development.

[29] معهد الموارد العالمية. *مستكشف البيانات المناخية على منصة مراقبة المناخ CAIT* (عبر الإنترنت).

[30] البنك الدولي. *الهشاشة والنزاع والعنف* (عبر الإنترنت).

20- وتتقدم التكنولوجيا والرقمنة بسرعة، وتوفر فرصا رائعة. وأدى استخدام البيانات في اتخاذ القرار وبدء التعامل بالأموال عبر الهواتف المتنقلة مثلا إلى تسريع وتيرة الاستجابة لجائحة كوفيد-19 بشدة ونظرا لامتلاك ثلثي الأشخاص البالغ عددهم 1.7 مليار في العالم ممن "لا يملكون حسابات مصرفية"[31] هواتف متنقلة، فهذه فرصة لتعزيز تنفيذ برامج **البرنامج** مع القيام في الوقت نفسه بتغيير سبل العيش من خلال الشمول المالي. وأدت التطورات التكنولوجية أيضا إلى تحول في مجال الطاقة الشمسية من أغلى أشكال الكهرباء إلى أرخص أشكال الكهرباء في غضون عقد من الزمن.[32] ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نقطة تحول لإحراز تقدم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتوافر فيها كميات كبيرة ثابتة من أشعة الشمس ويفتقر نصف سكنها إلى الكهرباء،[33] مما يؤدي إلى تحسين سبل العيش وإفادة أصحاب الحيازات الصغيرة (على سبيل المثال من خلال الري والتبريد على نطاق صغير).

21- وفي أفريقيا، لا يزال من الممكن تحقيق مكاسب ديمغرافية – عدد كبير من السكان في سن العمل أقل نسبيا من المعالين، مما يمكّن من الاستثمار في الموارد من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع. وإذا انتعش توليد فرص العمل وجرى التغلب على تحديات رأس المال البشري، يمكن أن يضيف هذا 500 مليار دولار أمريكي إلى النمو الاقتصادي السنوي على مدى 30 عاما.[34] وعلاوة على ذلك، يمكن لتدفقات الهجرة الكبيرة المتوقعة أن تعزز اقتصادات البلدان الأصلية من خلال التحويلات المالية والاستثمارات والمهارات ونقل التكنولوجيا. وفي عام 2020، تجاوزت قيمة التحويلات المساعدات الإنمائية الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر مجتمعين.[35] ويمكن أن تؤدي الاتجاهات صوب التحويلات الرقية إلى تضخيم المكاسب من التحويلات، وتخفيض أسعار التحويلات بمقدار 5 نقاط مئوية، وهو ما يمكن أن يوفر 16 مليار دولار أمريكي سنويا.[36]

4-1 مشهد عملنا

22- تندرج الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026) ضمن الالتزام العالمي المتجدد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومع أقل من 10 سنوات حتى عام 2030 والتقدم غير المتكافئ في تحقيق الأهداف، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة "عقد العمل" في سبتمبر/أيلول 2019 مؤكدة التزاما جماعيا بتعبئة العمل عبر المستويات العالمية والوطنية والمحلية لتحقيق رؤية شاملة لكوكب آمن وصحي ومزدهر، حيث لا يتخلف أحد عن الركب.

23- ولتعزيز تنفيذ خطة عام 2030، اقترح الأمين العام سلسلة من الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي التزمت بها 120 دولة عضوا في عام 2017. وتتوخى هذه الإصلاحات جيلا جديدا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الوجود القطري المصمم حسب الاحتياجات وتعمل مع الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تحقيق حصائل جماعية مملوكة وطنيا، يُعبر عنها من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لكل بلد تُمثل فيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل الأخير لسياسات الأمم المتحدة الذي يجري كل أربع سنوات، والمعتمد في ديسمبر/كانون الأول 2020، أكدت الدول الأعضاء من جديد رغبتها في استكمال مبادرات الإصلاح. ويتبع **البرنامج** توجيهات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات السياسات الرئيسية، بما في ذلك المنظور الجنساني والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمجموعات المهمشة مثل الشعوب الأصلية، وكذلك التكنولوجيات الرقمية والمناخ والتنوع البيولوجي.

---

[31] البنك الدولي. 2017. *قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية*. [النسخة العربية].

[32] Roser. 2020. *Why did renewables become so cheap so fast? And what can we do to use this global opportunity for green growth?* Published on Our World in Data Blog.

[33] البنك الدولي. *مؤشرات التنمية العالمية (الحصول على الكهرباء)* (عبر الإنترنت).

[34] صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. 2018. *برمجة المكاسب الديمغرافية، من النظرية إلى التجربة*.

[35] البنك الدولي. 2021. *على عكس التوقعات، ظلت تدفقات التحويلات قوية خلال أزمة جائحة كوفيد-19* (بيان صحفي).

[36] البنك الدولي. *أسعار التحويلات حول العالم* (عبر الإنترنت).

24- ومع تنفيذ ثلثي عمل **البرنامج** في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فإن القرار 2417 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي اعتُمد في عام 2018، هو نقطة تحول. ويركز هذا القرار الانتباه السياسي على التحديات المتعلقة بالجوع والنزاع، ويجعل تجويع الناس عمدا جريمة حرب ويدين أولئك الذين يعرقلون عن عمد وصول المساعدات الإنسانية أو يعيقون جهود نقل إمدادات الإغاثة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاعتراف بأزمة المناخ داخل مناقشات مجلس الأمن كدافع وراء النزاعات، وجاري تشجيع وكالات الأمم المتحدة على تصميم نُهج برامجية تشمل كلا من منع النزاع والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

25- وتحدد خطة العمل من أجل الإنسانية، التي تنبثق عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في مايو/أيار 2016، بمزيد من التفصيل المشهد الذي يعمل فيه **البرنامج**. وبناء على عملية استشارية عالمية مدتها سنتان شملت الأشخاص المتضررين والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم، جمعت القمة ثلاثين جهة من أكبر الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية، للإعلان عن خمس مسؤوليات أساسية لمنظومة العمل الإنساني وهي: منع النزاعات وإنهائها؛ واحترام قواعد الحرب؛ وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب؛ والعمل بشكل مختلف لإنهاء الحاجة؛ والاستثمار في الإنسانية. وتوجه هذه المسؤوليات الالتزام الاستراتيجي والتشغيلي **للبرنامج** بوضع الأشخاص المتضررين في محور كل أعماله، وتوقع الأزمات وتخفيف حدتها، والعمل مع شركائه لتقليل الحاجة والضعف.

26- ويؤدي **البرنامج** دورا استراتيجيا وبنّاء في تنفيذ الصفقة الكبرى من خلال الانخراط مع المستجيبين المحليين والوطنيين بروح من الشراكة، وتعزيز القدرات المحلية والوطنية بدلا من استبدالها؛ والمشاركة في قيادة مسار العمل النقدي الناشط في مجالات الحماية الاجتماعية والنقد للأغراض الإنسانية، والاستجابات المنسقة للجهات المانحة، والنقد وعلاقته بالمنظور الجنساني وإضفاء الطابع المحلي، وتحسين الكفاءة والفعالية والقيمة مقابل المال.

27- وطلب الأمين العام للأمم المتحدة الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار والبيانات من أجل تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدعم **البرنامج** استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة،[37] وخريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي لعام 2020،[38] واستراتيجية الأمم المتحدة بشأن البيانات للفترة 2020-2022.[39] وتدعو هذه الوثائق الاستراتيجية إلى تعزيز المشاركة في التعاون الرقمي، الذي سيشهد تنفيذا ملموسا من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ونشوء نظام إيكولوجي للبيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويحدد هذا التعاون أيضا إطارا لكيفية توجيه منظومة الأمم المتحدة في استخدام التكنولوجيات الجديدة من قبيل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والروبوتات بما يتماشى مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد ومعايير القانون الدولي.

<u>الإطار 2:</u> قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

سيجري إعداده – بعد قمة سبتمبر/أيلول

من خلال العمل عن كثب مع القطاعين العام والخاص والاستفادة من زخم قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية المعقودة في 23 سبتمبر/أيلول 2021، سينضم **البرنامج** إلى الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي لقيادة عملية شاملة لمتابعة قمة النظم الغذائية. وسيتضمن ذلك ضمان روابط قوية مع تحالفات عالمية ودعمها واتخاذ إجراءات على المستوى القطري لتحسين أداء الشبكات والأنشطة التي تؤدي دورا في زراعة ونقل وتوريد الأغذية بغية ضمان حصول الأشخاص الضعفاء على أغذية مغذية وصحية.

(37) الأمم المتحدة، *استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الجديدة*.

(38) الأمم المتحدة، *خريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي*.

(39) الأمم المتحدة، *استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن البيانات*.

2- الاستعراضات، والتقديرات، والتقييمات

2-1 استعراض منتصف المدة

28- استفادت الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026) من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2017-2021 الذي أسفر عن توصيات بأن يضطلع **البرنامج** بما يلي:

- الحفاظ على التركيز على هدفي التنمية المستدامة 2 و17، بما يتفق مع ولاية **البرنامج** وخبرته، مع ضمان زيادة المساهمات في أهداف التنمية المستدامة الأخرى إلى أقصى حد والاستفادة منها؛
- البدء في خطته الاستراتيجية التالية في يناير/كانون الثاني 2022 لضمان التوافق مع الوكالات الأخرى مع تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتعاون على المستوى القطري نحو تحقيق حصائل جماعية، على النحو المطلوب في ظل الاتجاهات العالمية، والمشاركة في أطر التعاون في الأمم المتحدة؛
- تبسيط النتائج الاستراتيجية وتنقيحها وتحديدها كميا بما يتماشى مع مدة الخطة الاستراتيجية، باستخدام مسارات النتائج المؤسسية أو نظريات التغيير؛
- القيام، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء، بتشجيع وتقديم الدعم التقني والمالي للاستراتيجيات القطرية التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية وتعزز الحلول الدائمة، مع الاستجابة للاحتياجات الإنسانية؛
- استخدام التعلم من الخطط الاستراتيجية القطرية لإعادة صياغة المنتجات والأنشطة البرامجية، مع توضيح قيمتها المفترضة والشراكات والأنشطة والنواتج التي تدعم تحقيق النتائج الاستراتيجية.

2-2 الاستعراضات والتقديرات الخارجية

29- قيّمت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف أداء **البرنامج** خارجيا في الفترة من 2017 إلى 2018. وعموما، خلصت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف إلى أن **البرنامج** يسير في طريق أوضح من أي وقت مضى نحو تعظيم نقاط قوته وقدرته للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية بسرعة ورشاقة.

30- ووفقا لشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، نجح **البرنامج** في مواءمة رؤيته الواضحة والمتماسكة الطويلة الأجل مع هدفي التنمية المستدامة 2 و17، والتي تتناسب مع أهدافه لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية والمزايا النسبية التي يقدمها في الميدان. وكانت الإصلاحات الجارية تعزز قدرة **البرنامج** على تحقيق هذه الأهداف، مع تحول التركيز إلى العمليات على المستوى القطري وإعداد **البرنامج** للتحول من دور المنفذ إلى دور الممكِّن.

31- وفي حين أن الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2017-2021 كانت سليمة من الناحية المفاهيمية، شجع تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف على مزيد من التوضيح والحوار المستمر حتى يفهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ويوافقوا ويساهموا في جهود **البرنامج** للتعاون في العمل الإنمائي. وعلاوة على ذلك، خلص التقييم إلى أن قدرة **البرنامج** على الاستجابة، وتحقيق النتائج، وإجراء التحول إلى أن يكون ممكنا بجانب كونه منفذا قد تأثرت سلبا بمحدودية الموارد وممارسات تمويل الجهات المانحة.

32- وقد حصل **البرنامج** باستمرار على درجات عالية في المساءلة المالية منذ أن أصبح من الموقعين على المبادرة الدولية للشفافية في المعونة في عام 2012 – وهي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين تسعى إلى تحسين الشفافية في المعونة والموارد الإنمائية والإنسانية من أجل زيادة فعاليتها في التصدي للفقر.

3-2 التقييمات

33- هناك نتائج واسعة النطاق للتقييم المستقل لأداء **البرنامج**، يجري استعراضها وتلخيصها على سبيل المثال في تقارير الأداء السنوية **للبرنامج** للفترة 2018-2020. ويتضمن تقرير عام 2020 ملخصات رفيعة المستوى للدروس الرئيسية المستفادة بالإضافة إلى موجز يرد في أحد الملحقات وأعده مكتب التقييم المستقل.

34- وتتضمن نتائج التقييم الرئيسية ما يلي:

- خلصت تقييمات الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية[40] إلى أن إطار الخطة الاستراتيجية القطرية كان منصة فعالة لتعزيز الدعم المقدم للحكومات، ولكن ينبغي أن يعمل **البرنامج** بشكل أكثر استراتيجية مع مجموعة واسعة من الوزارات. كما تباينت الملكية الوطنية والمحلية للبرامج التي يدعمها **البرنامج.**
- أشار التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ إلى أنه بينما أدت الاستثمارات في الاستعداد إلى تحسين كفاءة الاستجابات، فإن الاستثمار المحدود الذي يتجاوز الإعداد اللوجستي قوض قدرة **البرنامج** على الاستجابة بسرعة وبشكل مناسب.
- في حين جرى الاعتراف بالميزة النسبية **للبرنامج** في الصحة والتغذية المدرسية في التقييم الاستراتيجي الأخير بشأن التغذية المدرسية، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في القدرات لضمان إمكانية تنفيذ الطموحات التحويلية لاستراتيجية التغذية المدرسية الجديدة على نطاق واسع ضمن النهج الأوسع نطاقا للمدرسة والصحة والتغذية.
- خلص التقييم الاستراتيجي بشأن القدرة على الصمود إلى أنه في حين أن لدى **البرنامج** الأسس والالتزام بدعم تعزيز برامج القدرة على الصمود، فإن الجهود المبذولة للقيام بذلك ينبغي أن ترتكز على الحقائق التشغيلية وأن تكون مدعومة بالتوجيهات والقياسات والنظم من أجل تمكين **البرنامج** من تقديم مساهمة دائمة.
- أوصى تقييم سياسة المساواة بين الجنسين في **البرنامج** للفترة 2015-2020 بتعزيز النهج العام **للبرنامج** إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي على نطاق **البرنامج**، على أن يكون ذلك مصحوبا بموارد بشرية ومالية كافية. وجاري معالجة هذه المسألة في سياسة المساواة بين الجنسين في **البرنامج** وخطة التنفيذ ذات الصلة، التي سينظر فيها المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2022.
- تُلزم الاستجابة لتجميع التقييم القطري لتعزيز القدرات **البرنامج** بإعداد خارطة طريق لإنشاء وظائف للمتخصصين تتوافر لها موارد جيدة لتعزيز القدرات القطرية.
- قدم تقييم سياسة الحماية أدلة مختلطة بشأن مدى معالجة **البرنامج** لمسائل الحماية التي تواجه السكان المتضررين، وأشار إلى أنه لم يُحرز سوى تقدم معتدل نحو ضمان ألا تضر المساعدة الغذائية بسلامة الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج** وكرامتهم وسلامتهم. ويتم الاسترشاد بهذا الأمر في إعداد سياسة **البرنامج** الجديدة بشأن الحماية والمساءلة أمام المستفيدين وخطة التنفيذ ذات الصلة التي وافق عليها المجلس في عامي 2020 و2021.
- في حين خلص تقييم استراتيجية شؤون العاملين في **البرنامج** إلى أنها تجسد العديد من مجالات الممارسات الجيدة في إدارة الموارد البشرية، فإنه دعا إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في مسائل المساواة بين الجنسين ومسائل التنوع والشمول. واسترشدت بذلك سياسة شؤون العاملين الجديدة في **البرنامج** وخطة التنفيذ ذات الصلة التي وافق عليه المجلس في عام 2021.

[40] الخطط الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإندونيسيا، وتيمور-ليشتي.

- خلص التقييم الاستراتيجي لتمويل عمل **البرنامج** إلى أن نجاحه في جمع الأموال الإنسانية يخفي عدم اليقين بشأن مصادر تمويله، في ظل وجود فجوات تؤثر بشكل غير متناسب على عملياته في الأزمات الأقل وضوحا وأنشطة بناء القدرة الصمود والأنشطة الإنمائية.

الشكل 1: إطار نتائج الخطة الاستراتيجية

3- الرؤية، والحصائل، وأهداف التنمية المستدامة

1-3 الرؤية

35- يلتزم **البرنامج** التزاما كاملا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويسخر مواطن قوته وقدراته في جهود منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات العاجلة لأكثر الناس تخلفا عن الركب، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإبقاء الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة في صميم أنشطته.

36- وتتمثل رؤية عام 2030 التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2026 فيما يلي:

1) استئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم (هدف التنمية المستدامة 2 – القضاء على الجوع)؛

2) تحقيق الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية لأهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17 – الشراكات من أجل تحقيق الأهداف).

37- ويركز الاتجاه العالمي المبتعد عن هدف القضاء على الجوع على أن من الأساسي التركيز في آن معا على طبيعة الاحتياجات المنتشرة وكيفية الاستجابة لها وماهية القائمين بهذه الاستجابة العاجزة عن مواكبة الاحتياجات. وفي حين أن هذا يستدعي إعطاء الأولوية لهدفي التنمية المستدامة 2 و17، فإن الدوافع وراء تزايد انعدام الأمن الغذائي – المتمثلة في النزاعات الجديدة وتلك التي طال أمدها، والعنف، وأزمة المناخ والصدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تأتي على رأس المظالم القديمة وعوامل الإجهاد المستمرة ومواطن الضعف الهيكلية العميقة – تؤكد ترابطها العميق مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

38- وتبرز ثماني غايات ضمن هدفي التنمية المستدامة 2 و17 من حيث صلتها **بالبرنامج**:

1) القضاء على الجوع وضمان وصول جميع الأشخاص، ولا سيما الفقراء والأشخاص في أوضاع ضعيفة، على غذاء آمن ومغذي وكاف طوال العام (الغاية 2-1)؛

2) القضاء على جميع أشكال سوء التغذية وتلبية الاحتياجات الغذائية للمراهقات، والحوامل والمرضعات وكبار السن (الغاية 2-2)؛

3) مضاعفة الإنتاجية الزراعية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ودخولهم، ولا سيما النساء والمجموعات الأخرى المعرضة للخطر (الغاية 2-3)؛

4) ضمان وجود النظم الغذائية المستدامة (الغاية 2-4)؛

5) تعزيز بناء القدرات المستهدفة في البلدان النامية (الغاية 17-9)؛

6) اتساق السياسات (الغاية 17-14)؛

7) تعبئة موارد إضافية ومتنوعة (الغاية 17-3)؛

8) تعزيز الشراكات العالمية (الغاية 17-16).

2-3 الحصائل

39- تتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2026 خمس حصائل سيعمل **البرنامج** على تحقيقها بالتعاون مع جهات أخرى. وترتبط ثلاثٌ من هذه الحصائل بهدف التنمية المستدامة 2 وترتبط الحصيلتان الأخريان بهدف التنمية المستدامة 17.

40- ويتجه تحقيق القضاء على الجوع إلى تحسين حصول الناس فورا على الغذاء الكافي والآمن والمغذي وتمكينهم في الوقت نفسه من تلبية جميع احتياجاتهم الاحتياجات الأساسية[41] بمرور الوقت. ويمكن للتقدم نحو تلبية الاحتياجات الأساسية، وتمكين الأكثر تخلفا عن الركب، والاستثمار في رأس المال البشري أن يعزز الجهود الجماعية المبذولة للحد من مواطن الضعف الهيكلية وتمكين الناس من تحسين سبل عيشهم، وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات وعوامل الإجهاد، وتقليل الحاجة. ويُعد تعزيز الأسس التي تمكّن الأشخاص من مقاومة العدد المتزايد من الصدمات أمرا بالغ الأهمية، مما يخفف من التكلفة البشرية والمالية للأزمات والاستجابة لها. ويأتي رد الفعل الذي لا يُتخذ إلا عند حدوث الضرر بتكاليف ومخاطر متزايدة على الدوام من أن تأتي الخطوات المتخذة متأخرة بعد أن يُحاصر الناس في دوامة التدهور بمجرد وقوع الكارثة. ولذلك، تتضمن رؤية **البرنامج** بشأن القضاء على الجوع الحصائل التالية:

- تمكين الناس من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة؛
- تحقيق الناس لحصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم؛
- امتلاك الناس لسبل عيش محسنة ومستدامة.

41- ويتطلب تحقيق الحصائل الفردية والأسرية المستدامة على نطاق مناسب نُظما قوية. وهناك حاجة إلى استثمارات وجهود لبناء النظم وتحويلها وتحسين جودة البرامج المحلية والوطنية ونطاقها وشمولها للوصول إلى الأشخاص الأشد احتياجا، وتوفير الأمن الغذائي والأطعمة الصحية للجميع. ويعتمد التقدم ذو الوتيرة السريعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضا على إقامة شراكات وتعاون فعالين داخل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام وفيما بينها. وبالتالي، تعتمد رؤية **البرنامج** أيضا على الحصائل التالية على مستوى النُظم:

- تعزيز البرامج والنظم الوطنية؛
- زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

3-3 الروابط بأهداف التنمية المستدامة

42- يعتمد تحقيق رؤية **البرنامج** واستدامتها، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 2، اعتمادا كبيرا على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن الخطوات نحو استئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وكذلك عمل **البرنامج** بشأن الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، يقرب العالم من تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

43- ولدحر مسار الارتفاع في معدلات الجوع، يعتمد هدف التنمية المستدامة 2 على أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وتتضمن هذه الأهداف على سبيل المثال ما يلي:

- التقدم المحرز نحو عالم أكثر سلاما (هدف التنمية المستدامة 16)، والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام (هدف التنمية المستدامة 8) وإجراءات التصدي لتغير المناخ لضمان توافر الغذاء بشكل مستقر من خلال تعزيز قدرة النظم الغذائية على التكيف مع التقلبات المناخية (هدف التنمية المستدامة 13)؛
- تنمية رأس المال البشري، أي تحسين الصحة (هدف التنمية المستدامة 3) والتعليم (هدف التنمية المستدامة 4)، وخاصة بالنسبة للبنات؛ وتمكين المرأة من أجل تحقيق سبل عيش أفضل والإدماج الاقتصادي (هدف التنمية المستدام 5)؛ وزيادة الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية الوطنية (هدف التنمية المستدامة 1)؛

---

[41] تُعرّف الاحتياجات الضرورية – أو الأساسية – على نطاق واسع بأنها السلع والخدمات الأساسية المطلوبة على أساس منتظم أو موسمي من جانب الأسر لضمان بقائها على قيد الحياة والحد الأدنى من مستويات المعيشة، دون اللجوء إلى آليات التصدي السلبية أو المساس بصحتهم أو كرامتهم أو أصولهم المعيشية الأساسية (انظر على سبيل المثال شراكة التعلم النقدي. *مسرد المصطلحات* (عبر الإنترنت)؛ و Okular Analytics & Save the Children, 2018. *Basic Needs Assessment Guidance and Toolbox Part 1: Background and Concepts*).

- الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1) وانعدام المساواة (هدف التنمية المستدامة 10) كوسيلة لضمان الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء على التوالي؛
- الاستخدام السليم للغذاء، والذي يتوقف على الصحة الجيدة (هدف التنمية المستدامة 3)، والمياه النظيفة والصرف الصحي (هدف التنمية المستدامة 6)، والطاقة النظيفة ميسورة التكلفة لإعداد الأغذية وتخزينها بطريقة سليمة (هدف التنمية المستدامة 7)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من فقد الأغذية وهدرها (هدف التنمية المستدامة 12) والمدن المستدامة التي تتيح الحصول على الخدمات الأساسية للجميع (هدف التنمية المستدامة 11).

44- وفيما يتعلق المساهمات التي يقدمها **البرنامج** في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، من خلال أنشطته المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 2، فإن دعمه لبرامج الوجبات المدرسية الوطنية يعزز التعليم (هدف التنمية المستدامة 4) من خلال زيادة الالتحاق والحضور والتعلم؛ والصحة (هدف التنمية المستدامة 3)، عند إدراجها كجزء من حزمة أوسع من الخدمات الصحية والتغذوية؛ والمساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5) عندما تقترن بتدابير لإبقاء البنات في المدرسة وتثبيط الزواج المبكر. ويسمح ضمان استبقاء البنات والأولاد في المدارس للبلدان بتطوير رأس مالها البشري، ويساهم في الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)، وانعدام المساواة (هدف التنمية المستدامة 10)، ويعزز النمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة 8). وعندما يستخدم **البرنامج** المساعدة الغذائية لبناء الأصول المجتمعية، فهو يساهم بذلك في إجراءات التصدي لتغير المناخ (هدف التنمية المستدامة 13) عن طريق الحد من أثر انخفاض هطول الأمطار والفيضانات من خلال البنية التحتية المقاومة لعوامل المناخ وإعادة تأهيل وتخضير الأراضي المتدهورة (هدف التنمية المستدامة 15) عبر تدابير الحفاظ على التربة والمياه. وتساهم التحويلات القائمة على النقد في تحقيق المساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5) عند ربطها بالشمول المالي للمرأة؛ والنمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة 8) من خلال تحفيز الاقتصادات المحلية. وتساهم أيضا الأنشطة المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 2، عند تنفيذها في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، في حماية الفقراء في المناطق الحضرية من الصدمات، وتحسين وصولهم إلى الخدمات الأساسية (هدف التنمية المستدامة 11).

45- وفيما يتعلق بمساهمات **البرنامج** في الأنشطة المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 17 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بخلاف هدف التنمية المستدامة 2، يسهم تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)؛ ويعمل دعم السياسات التي تتطلب تقوية الأغذية لعمليات التغذية المدرسية على تعزيز النتائج الصحية (هدف التنمية المستدامة 3)؛ ويدعم العمل مع الحكومات لتعزيز قدراتها الرقمية والتحليلية لتقييم مخاطر المناخ قدرة البلدان على التكيف مع الكوارث المتعلقة بالمناخ والكوارث الطبيعية (هدف التنمية المستدامة 13)؛ ويساهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على امتداد جميع أهداف التنمية المستدامة بفضل الاستفادة من الحلول التي تملكها البلدان عبر تبادل المعرفة والخبرة والموارد، على غرار ما تقوم به الخدمات المشتركة التي يقدمها **البرنامج** للمجتمع الإنساني الأوسع نطاقا (من قبيل مجموعة اللوجستيات ومجموعات الاتصالات في حالات الطوارئ، والخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية). ومن خلال ضمان اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة للجميع على كل المستويات، تساهم جميع أنشطة **البرنامج** في السلام والعدالة وتقوية المؤسسات (هدف التنمية المستدامة 16).

4- المبادئ الهادية

46- سيسترشد عمل **البرنامج** بالمبادئ السبعة التي تُناقش في الفقرات التالية.

1-4 عمل محوره الناس

47- يدرك **البرنامج** بأن أنسب الحلول وأكثرها استدامة ستأتي من الأشخاص الذين يعبرون عن إرادتهم الذاتية (أي ما يتمتع الشخص بحرية القيام به وتحقيقه سعيا وراء أي أهداف أو قيم يعتبرها مهمة). وبالتالي، سيضع **البرنامج** الناس، بمن فيهم المجموعات المهمشة والأفراد المهمشون (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، ومتحدثي لغات الأقلية، والأشخاص ذوي الاحتياجات المتعددة والمتداخلة) في مركز تصميم البرامج والاستجابة التشغيلية، ويتخذ خطوات لفهم المخاطر التي يواجهونها وإعطاء

الأولوية لمن هم في الأوضاع الأكثر ضعفا. ويتضمن تحقيق نهج محوره الناس وقائما على الاحتياجات ضمان تمتع المجتمعات المحلية والناس بسلطة اتخاذ القرار، من خلال آليات ملائمة يسهل الوصول إليها، وقدرتهم على التعبير عن أولوياتهم والمخاطر والتحديات التي يواجهونها وكيف يمكنهم التغلب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، سيعطي **البرنامج** الأولوية للسلامة والكرامة، ويتجنب إلحاق الأذى، ويعين على تيسير حصول الناس على الخدمات والمساعدة بما يتماشى مع خياراتهم واحتياجاتهم وبما يحترمها، والعمل مع الشركاء لتحديد وتذليل الحواجز لضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

2-4 عمل قائم على المبادئ الإنسانية

48- وفقا للقانون الإنساني الدولي، سيحمي **البرنامج** مجال مبادئ العمل الإنساني من خلال تعزيز المبادئ الإنسانية الأربعة (الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال التشغيلي) مع مراعاة الحساسية للنزاعات. وتمشيا مع المبادئ الإنسانية واستنادا إلى حقوق الإنسان العالمية، سيسخر **البرنامج** النطاق الكامل لقدراته التشغيلية – التي يتحقق الكثير منها من خلال الشراكات – لتلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص وحماية قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على العيش في أمان وبكرامة. وسيبني **البرنامج** قبولا لدى السكان المحتاجين وسيعمل مع الأطراف لضمان الوصول المتسق والقائم على المبادئ، مع الحفاظ على أعلى معايير النزاهة، وعزل إجراءاته عن السياسة وإرساء استجابته على أساس احترام المبادئ الإنسانية.

3-4 عمل مملوك وطنيا

49- الحكومات الوطنية هي المسؤولة في المقام الأول عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعد **البرنامج** جزءا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظومة الإنسانية المشتركة بين الوكالات ويساعد في سد الفجوات وتوسيع نطاق البلدان متى وإذا لزم الأمر، ويعمل على تجنب الإبدال الطويل الأجل للقدرات التي يُفضل أن تكون ضمن الحكومة الوطنية أو المحلية، أو القطاع الخاص أو هياكل المجتمع المدني. ولذلك، سيعطي **البرنامج** الأولوية لتعزيز البرامج والنظم الوطنية والعمل من خلالها، وهو ما سيمكّن من الوصول إلى أشخاص أكثر بشكل أكثر استدامة، مع تحقيق عائد على الاستثمار أعلى من التدخلات المباشرة الطويلة الأجل من جانب **البرنامج** والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وتُعد النظم الوطنية القوية والشفافة والمسؤولة والقادرة على الصمود شرطا ضروريا لتحقيق استجابات وحصائل أكثر مردودية وفعالية واستدامة. ويشمل ذلك تحسين تغطية وكفاية وشمول وجودة البرامج الوطنية وكذلك تعزيز الكفاءة التنظيمية للنظم القطرية وفعاليتها وجدواها من أجل القضاء على الجوع.

4-4 عمل محدد السياق

50- سيساعد **البرنامج** البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الجوع استنادا إلى حافظة أنشطته وخبراته لتنفيذ العمليات مع الشركاء الحاضرين والمناسبين للظروف والاحتياجات الخاصة بالبلدان والمجتمعات المحلية. ولن تُنفذ جميع أنشطة **البرنامج** في كل مكان وستسترشد الطريقة المثلى للانخراط في بلد معين بالسياق المتعمق وتحليل النزاعات. وفي البلدان التي لديها برامج ونظم وطنية قوية، على سبيل المثال، قد يؤدي **البرنامج** دورا تمكينيا واستشاريا. أما في البلدان الأكثر هشاشة أو المعرضة للأزمات، يمكن أن تتراوح الأنشطة من تقديم المساعدة المباشرة، إلى دعم المجتمعات المحلية في إنشاء الأصول التي تحسن سبل عيشها وقدرتها على الصمود، إلى تقديم الخدمات للجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. وسيتم تحديد المزيج الأمثل للأنشطة لسياق معين في الخطط الاستراتيجية القطرية بالتشاور مع الحكومات لتحقيق المواءمة مع الأولويات الوطنية وإطار التعاون، وخطط الاستجابة الإنسانية، حسب الاقتضاء. وسيستفيد **البرنامج**، عبر أنشطته، من معارف الجهات الفاعلة المحلية ويعزز قيادتها وقدرتها على جعل المساعدة أكثر اتساما بالطابع المحلي والاستدامة.

5-4 عمل متكامل البرامج

51- يهدف **البرنامج** إلى هدم الصوامع بين إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، ودمج البرامج عبر حافظته وشراكاته. ومسترشدا بمبادئ التوصية بشأن محور العمل الإنساني والتنمية والسلام الخاص لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سيعمل **البرنامج** على تفعيل هذا المحور الثلاثي من خلال العمل القائم على المبادئ الذي "يعطي الأولوية

للوقاية دائما والتنمية حيثما كان ذلك ممكنا والعمل الإنساني عند الضرورة".[42] ويُلزم ذلك **البرنامج** بالسعي إلى تنفيذ برامج إنسانية وإنمائية متكاملة ومتسلسلة وترتيب الأنشطة التي تلبي احتياجات الناس الملحة من حيث الأمن الغذائي والتغذية واحتياجاتهم الأساسية، وتعزيز قدرتهم الطويلة المدى على الصمود أمام الصدمات وعوامل الإجهاد والسعي إلى التماسك الاجتماعي والمساهمات في إحلال السلام. وبذلك، يسهم **البرنامج** في الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومات لتعزيز الاتساق والتكامل في الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام.

6-4 عمل واع بالمخاطر

52- يتطلب المشهد الذي يتسم بمزيد من الصدمات وعوامل الإجهاد أن يتحول **البرنامج** نحو برامج متكاملة وواعية بالمخاطر تساعد الحكومات والمجتمعات المحلية والأسر على بناء قدرة ونظم ومؤسسات أقوى لإدارة المخاطر المتعددة. وترتكز عملية اتخاذ القرار والبرمجة القائمة على المخاطر على تحديد التهديدات المتزامنة المتعددة والمخاطر المعقدة (مثل تلك الناشئة عن النزاعات والكوارث التي يسببها المناخ والأزمات الاقتصادية) ذات الصلة بتحقيق نتائج **البرنامج**، فضلا عن المخاطر الناشئة عن عمليات **البرنامج**. وسيجري **البرنامج** بصورة منهجية تقييما للتهديدات والمخاطر والفرص المعقدة ويدمج إدارة المخاطر في تخطيط استراتيجياته وبرامجه وتنفيذها لتقليل المخاطر والتخفيف من عواقبها.

7-4 عمل قائم على الأدلة

53- ستوجِّه الأدلة والدروس المستفادة من أداء **البرنامج**، استنادا إلى البحث والرصد والتقييم وكذلك المعرفة التي تنتجها المجتمعات المحلية والحكومات والشركاء، النُهج البرامجية **للبرنامج**. وستدعم الأدلة أيضا تركيز **البرنامج** على تحقيق نتائج إيجابية. والتزاما منه بتعزيز إدارة وتحليل البيانات وضمان الاستخدام الأمثل للبيانات في صنع القرار، سيستفيد **البرنامج** من التكنولوجيا والبيانات التي يمكن الوصول إليها لكي يستمر في كونه منظمة قائمة على المعرفة والأدلة. وسيعزز **البرنامج** جمع الأدلة من خلال تحويل البيانات القوية المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة إلى معلومات ومعرفة، وسييسر اتخاذ القرارات الاستراتيجية والإجراءات، وسيعزز الاستجابة على أفضل وجه للاحتياجات الإنسانية والإنمائية. وسيزيد **البرنامج** سرعة نظم الرصد لديه، بما في ذلك من خلال إتاحة البيانات في الوقت الفعلي تقريبا. وإلى جانب الإجراءات القائمة على الأدلة في حالات الطوارئ والأزمات، سيهدف **البرنامج** إلى إظهار الأثر الطويل المدى.

5- البرنامج في الممارسة العملية – *إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة – التنفيذ والتمكين*

54- تمثل الدوافع الرئيسية للجوع – النزاعات وأزمة المناخ والانتكاس الاقتصادي – أيضا فرصا لتجديد العمل والتعلم. فهي توفر نقاط دخول لبرامج **البرنامج**، وشراكاته الجديدة، وتوليد الأدلة.

- سيتبع **البرنامج**، بصفته حائزا على جائزة نوبل للسلام لعام 2020، نهجا يراعي النزاعات والمبادئ، مع الجهات الأخرى لدعم تهيئة بيئة تمكينية للسلام من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي، والتمكين من الوصول العادل إلى المواد والخدمات الأساسية، واتخاذ خطوات لتطوير حصائل السلام وقياس مساهمته فيها.
- سيركز **البرنامج** في مواجهه لأزمة المناخ على تحسين فهم المخاطر المناخية، وتوسيع نطاق تدابير التكيف وتعميمها، وتسخير التمويل المتعلق بالمناخ.
- لدحر الصدمات الاقتصادية، سيعمل **البرنامج** في شراكة لمعالجة الفقر من خلال بناء رأس المال البشري وتحسين سبل العيش مع اغتنام الفرص لتحفيز الاقتصادات المحلية من خلال تدخلاته.

55- ويتطلب حجم وتعقيد الصدمات وعوامل الإجهاد التي نشهدها اليوم أن تلبي البرامج المتعددة الشركاء والمتعددة القطاعات أولا وقبل كل شيء الاحتياجات العاجلة، مع اغتنام الفرص لبناء القدرة على الصمود، ومعالجة الأسباب الجذرية للضعف. واستكمالا

---

[42] التزم **البرنامج** *بالتوصية* في سبتمبر/أيلول 2020.

للاستراتيجيات الحكومية الوطنية وأنشطة الشركاء، سيقوم **البرنامج** بترتيب برمجة المساعدة الإنسانية والإنمائية في المناطق الجغرافية المستهدفة، وغالبا لنفس المستفيدين على مدى عدة سنوات؛ ودمج البرامج لمواجهة التحديات المتعددة الأبعاد؛ وترتيب عمله في تسلسل منطقي لتعظيم الأثر الطويل المدى.

56- وستُحدد مجموعة الأنشطة التي تشكل كل مسار من مسارات الوصول إلى الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** على المستوى القطري بناء على تقييم الاحتياجات والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة، وسيتم توضيحها في الخطط الاستراتيجية القطرية التي يوافق عليها المجلس، إما بشكل مباشر وإما من خلال السلطة المفوضة.

1-5 الحصيلة 1 – تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة

57- بالنظر إلى حالة العالم، سيواصل **البرنامج** تركيزه الحاد على قدراته في الاستجابة لحالات الطوارئ، مع إعطاء الأولوية للعمل الرامي إلى مواصلة تعزيز هذه القدرة وجعلها أكثر كفاءة وفعالية. ويعد الحصول على الأغذية في صُلب معظم الأزمات الإنسانية، وخبرة **البرنامج** وسرعته وحضوره التشغيلي أمور تجعله رائدا بلا منازع في تلبية الاحتياجات الغذائية الملحة مع توفير أساس الدعم المقدم للجهود الإنسانية الأوسع نطاقا. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير عندما يتعلق الأمر بضمان تحسين الاستعداد، والإنذار المبكر واتخاذ إجراءات قوية ومبكرة واستباقية؛ والنشر الصارم للقدرة الاحتياطية في جميع المجالات ذات الصلة باستجابات **البرنامج** لحالات الطوارئ وتطوير قوته العاملة لحالات الطوارئ؛ وضمان نطاق وجودة عرضه البرامجي في حالات الطوارئ، بما في ذلك الالتزام بالمبادئ والأولويات الأساسية.

58- ***الاستجابة في الوقت المناسب:*** إن الانتقال من النهج التفاعلي إلى العمل الاستباقي يتطلب مواصلة الاستثمار في أدوات ومنصات مبتكرة للإنذار المبكر تربط الإنذار المبكر بالتوقع والاستعداد والعمل المبكر لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية واحتياجاتهم الأساسية الأخرى. وسيمكِّن التخطيط الاحترازي الخاص بالمخاطر في **البرنامج** من التخزين المسبق للأغذية والمواد غير الغذائية، وإنشاء آليات التنسيق والإجراءات التشغيلية الموحدة ونظم التحويلات القائمة على النقد.[43] وسينسق **البرنامج** مع الشركاء لإطلاق نظم داخلية وطنية للاستعداد والعمل المبكر ونظم على نطاق المنظومة لتوقع الآثار وتخفيفها مع إتاحة الاستجابة الإنسانية الفعالة في الوقت المناسب من جانب **البرنامج** وشركائه. وسيتضمن ذلك تكثيف العمل مع شركاء الإنذار المبكر والعمل المبكر، بما في ذلك الفريق المرجعي المعني بالمخاطر والإنذار المبكر والاستعداد التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإنذار المبكر. وسيعمل **البرنامج** أيضا على زيادة مرونة وسرعة سلسلة الإمداد لديه لتوقع حالات الطوارئ الإنسانية الآخذة في الظهور والاستجابة لها بشكل أكثر كفاءة من خلال استعراض آليات سلسلة الإمداد المؤسسية وتوسيع نطاقها (مثل مرفق الإدارة الشاملة للسلع)؛ وتعزيز تخطيط عمليات التوريد والتسليم؛ واعتماد حلول ابتكارية وشاملة لسلسة الإمداد (من قبيل المخزونات الافتراضية)؛ وتمكين توفير صورة آنيّة عن العرض والطلب.

59- ***الاستجابة بالأشخاص المناسبين:*** من الأوليات المؤسسية قدرة **البرنامج** على تعبئة الموارد والقدرات وتوسيع نطاقها بشكل عاجل في جميع المجالات ذات الصلة باستجابته لحالات الطوارئ. واسترشادا ببروتوكولات توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،[44] سيقوم **البرنامج** بتنشيط ونشر موارد إضافية (أي موظفين، وموارد تشغيلية وإدارية ومالية) في غضون 72 ساعة من أي حالة طوارئ، بهدف الوفاء بالغرض عن طريق توفير المجموعة الكاملة من القدرات المطلوبة على أرض الواقع، بما في ذلك الكفاءات القيادية والبرامجية. وسيزيد **البرنامج** سرعة الاستجابة وفعاليتها وكفاءتها من خلال استخدام آليات تمويل مرنة وفورية، مثل حساب الاستجابة العاجلة الذي تموله الجهات المانحة في **البرنامج**، وهو مرفق تمويل يضمن توافر الموارد على الفور للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والتمكين من "عدم الندم" والاستعداد والعمل الوقائي. وسيعزز **البرنامج** قوته العاملة في حالات الطوارئ، مما يكفل استعداد الموظفين المدربين وذوي

---

[43] "سياسة الاستعداد للطوارئ – تعزيز استعداد **البرنامج** للطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة" (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1)

[44] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2018. *البروتوكول 1. التفعيل الموسع على نطاق منظومة العمل الإنساني: التعريف والإجراءات.*

الخبرة من جميع المجالات الوظيفية للانتشار وقدرتهم على دعم التوسع السريع الذي لا يُندم عليه والذي يسمح **للبرنامج** بالبقاء والوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا. وتعد قدرات الشركاء أيضا عاملا أساسيا للاستجابات المفاجئة، وسيجدد **البرنامج** الترتيبات الاحتياطية وسيعمل مع منظماته غير الحكومية الشريكة المتعاونة لمواصلة تنقيح اتفاقه الميداني القياسي والأدوات الأخرى لتيسير النشر السريع لقدرات الشركاء الدوليين والمحليين.

60- ***الاستجابة بالطريقة الصحيحة:*** إذ يدرك **البرنامج** أن أفضل طريقة لتحقيق السرعة والنطاق والاستدامة هي من خلال الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، فإنه سيسعى أيضا إلى دعم الحكومات وأول المستجيبين المحليين بشكل أفضل في جهودهم الرامية إلى تعزيز قدراتهم على توقع الصدمات والاستجابة لها والوصول إلى الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة بشكل عاجل إلى المساعدة والدعم بجودة عالية. ومن شأن تحقيق الوصول إلى السكان واستدامته أن يمكّن من تقديم المساعدة التي تنقذ الأرواح والحفاظ على كرامة الإنسان، بالإضافة إلى الحوار مع الجهات الفاعلة، وهو ما قد يسهم في الحد من التوترات ويوفر فرصا لحل النزاعات. وبالتالي، ستكون حالات الطوارئ هي نقاط الدخول الرئيسية **للبرنامج** لتنفيذ أنشطته بطريقة تلبي الاحتياجات الأساسية، ولا تسبب أي ضرر، ويسهل على الجميع الوصول إليها، وتفضي إلى تعزيز الإمكانيات والقدرة على الصمود.

61- وتسترشد جهود **البرنامج** الرامية إلى تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة بالتقييمات التي تجيب على بعض الأسئلة الحاسمة: مَن هم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو المعرضون للخطر؟ لماذا يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو الضعف؟ كم عددهم؟ أين يعيشون؟ وتسترشد هذه الجهود أيضا بالاستهداف الذي يحدد الأسر والأفراد الأشد احتياجا؛ والالتحاق أو التسجيل الذي يسمح بتوجيه الأسر المتضررة والأفراد المتضررين إلى البرامج ذات الصلة.

62- وفي مواجهة محدودية الموارد، يجب على الأسر الفقيرة إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية المتنافسة، بما في ذلك الإيجار، والرعاية الصحية، والرسوم المدرسية، والأغذية؛ ولكن في الوقت نفسه، يمكن أن يؤثر سوء الحالة الصحية أو القدرة المحدودة على الوصول إلى المياه النظيفة تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي والتغذوي. ولذلك، فإن فهم الاحتياجات الأساسية للناس ومعالجتها مع الشركاء أمر بالغ الأهمية في تحسين الأمن الغذائي بشكل فعال. وبناء على سنوات من الخبرة والقيادة في تقييمات وتحليلات الأمن الغذائي، يعتمد **البرنامج**، جنبا إلى جنب مع شركائه، بشكل متزايد نهجا خاصا بالاحتياجات الأساسية، أي فهم مشترك قائم على البيانات ومحوره الناس للمجموعة الكاملة من الاحتياجات، لمواجهة الحرمان. فعلى سبيل المثال، هناك التزام مشترك بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم الاحتياجات الأساسية للضعفاء من اللاجئين، والعائدين، وملتمسي اللجوء، والمشردين داخليا.

الإطار 3: الأشخاص المتنقلون

يعاني أكثر من 1 في المائة من سكان العالم من التشرد الآن. وفي عام 2020، كان العالم موطن 26 مليون لاجئ، و4 ملايين ملتمس لجوء، و55 مليون مشرد داخليا، وما يقرب من 4 ملايين فنزويلي مشرد في الخارج.[45] وتضاعف عدد الأشخاص المشردين قسرا بسبب النزاع والعنف والاضطهاد خلال عقد من الزمن. ويعيش ثمانون في المائة من المشردين في بلدان تعاني من الجوع الحاد وسوء التغذية – ويواجه الكثير منها مخاطر مناخية وكوارث أخرى. وتتزايد أزمات النزوح في المناطق الحضرية، ويطول أمدها في كثير من الحالات. ونتيجة لذلك، فإن الاحتياجات تفوق غالبا الموارد المتاحة، مما يجبر المجتمع الإنساني على اتخاذ قرارات صعبة لتحديد الأولويات. وهذا أمر بالغ الأهمية **للبرنامج** باعتباره من بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي تقدم المساعدة الإنسانية للسكان المشردين. وما يقرب من ثلث المستفيدين هم لاجئون أو مشردون داخليا أو عائدون.

وسيكون التعاون مع الشركاء جوهريا لدعم المشردين على نحو كاف. وقد أنشأ **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المركز المشترك للامتياز في البرامج والاستهداف في عام 2020. وتجسد المبادرة، التي تعمل على تحقيق حصائل مشتركة لتلبية احتياجات اللاجئين الضعفاء، بما في ذلك العمالة والوصول إلى الخدمات المالية، أفضل الممارسات الحالية بشأن نهج المحور وستظل حجر الزاوية لعمل **البرنامج** مع اللاجئين. وسيواصل **البرنامج** تعزيز بصمته بشأن المسائل التشغيلية والشراكات في أزمات التشرد، مما يضمن قدر الإمكان أن تلبي الموارد احتياجات الفئات الأكثر ضعفا.

63- وتتضمن الجوانب الحاسمة لاستجابة **البرنامج** البرامجية لحالات الطوارئ:

- تحويلات الأغذية: إن استعادة إمكانية الحصول على الأغذية والوقاية من حالات سوء التغذية الحادة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات هي محور استجابة **البرنامج** البرامجية لحالات الطوارئ. وبالرغم من أن مساعدة **البرنامج** قابلة للتكيف مع الاحتياجات المتنوعة للأشخاص والسياقات والمتطلبات المختلفة، فإن التحويلات الغذائية غير المشروطة مباشرة إلى الأشخاص المتضررين تشكل مكونا رئيسيا، في حين يمكن إدخال عناصر الاشتراطات (مثل المشاركة في نظم الصحة أو التعليم أو العمل) مع مرور الوقت لتقديم روابط بمسارات وحصائل البرامج الأخرى.
- التحويلات القائمة على النقد: يعد نشر التحويلات القائمة على النقد في بداية حالة الطوارئ والتمكين من توسيع نطاقها بشكل كبير عند الحاجة أداة سريعة وفعالة لاستعادة القدرة على الحصول على الأغذية في الحالات التي تكون فيها الأغذية متاحة للشراء. وسيستثمر **البرنامج** في الاستعداد لتنفيذ التحويلات القائمة على النقد لبناء وتنشيط أساليب العمل والقدرات اللازمة، مما يمكّن **البرنامج** وشركائه من تنفيذ التحويلات القائمة على النقد لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية والاحتياجات الأساسية الأخرى في الوقت المناسب وبطريقة متسقة. وتُبذل أيضا جهود لتحسين التعاون في عمليات التسليم المشتركة للتحويلات القائمة على النقد، وتمكين الاستجابات المنسقة التي تركز على المستفيدين لتغطية احتياجات الأشخاص الغذائية والتغذوية واحتياجاتهم الأساسية الأخرى.
- التغذية: سيوفر **البرنامج** أغذية مغذية متخصصة للأشخاص المعرضين لخطر كبير من سوء التغذية الحاد أو الذين يعانون منه، وسيعمل مع الحكومة والشركاء المحليين والدوليين، بما في ذلك من القطاع الخاص، لتكثيف الرسائل الموجهة حول الأطعمة المثلى والنظافة الجيدة والممارسات الصحية. وسيجري تنسيق التدخلات التغذوية الطارئة مع اليونيسف لضمان تغطية واستمرارية الرعاية للأشخاص المعرضين للخطر أو الذين يعانون من الهزال.
- إنشاء الأصول: سيدعم **البرنامج**، مستخدما المساعدات الغذائية والنقدية، المجتمعات المحلية لحماية الأصول الرئيسية والبنية التحتية الأساسية التي تخفف أثر الصدمات واستعادتها وتعزيزها، ويساعد الأفراد والأسر على التعافي على قدم

[45] في حين أنه من المحتمل أن يكون الفنزويليون المشردون في الخارج بحاجة إلى الحماية الدولية بموجب إعلان قرطاجنة، فإنهم لم يتقدموا بطلب للحصول على اللجوء في البلدان المضيفة، وبالتالي لا يعتبرون لاجئين ولا ملتمسي لجوء.

المساواة. وبعد حالة الطوارئ، قد تشمل أنشطة إعادة تأهيل الأصول واستردادها تأهيل القدرات الإنتاجية للأسر، وتطهير قنوات الري والصرف (على سبيل المثال بعد الفيضانات)، وإعادة تأهيل الطرق والبنية التحتية المجتمعية الأخرى (على سبيل المثال في أعقاب الزلازل)، وإنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود من شأنها أن تحد من مخاطر الكوارث، وإرساء الأسس اللازمة لبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات في المستقبل في السياقين الريفي والحضري.

- الوجبات المدرسية: توفر التغذية المدرسية منصة قابلة للتوسع من أجل الوصول إلى الأطفال في سن المدرسة وأسرهم في حالات الطوارئ. وسيدعم **البرنامج** عمليات الحكومات في السياقات الإنسانية وسيدعو إلى اعتماد برامج التغذية المدرسية كشبكات أمان أساسية، وزيادة فرص حصول الأطفال على التعليم، وتعزيز صحتهم وحالتهم التغذوية والمساهمة في الشعور بالحياة الطبيعية. وكآلية مستجيبة للصدمات، سيجري تكييف التغذية المدرسية في بعض البيئات لتوفير الحصص الغذائية المنزلية والتحويلات القائمة على النقد. وسيشارك **البرنامج** في البرمجة المشتركة مع صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، وهو صندوق عالمي متعدد الأطراف، لتعزيز برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ ويعمل مع اليونيسف لتعزيز حزمة متكاملة من تدخلات الصحة والتغذية المدرسية.

64- وبخلاف برامج **البرنامج** بحد ذاتها، يوفر إضفاء الطابع المحلي على الاستجابات لحالات الطوارئ، حيث يزداد نشاط السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني، سبلا جديدة **للبرنامج** للاضطلاع بدور تمكيني أكبر، وتقديم المشورة التقنية وتعزيز الاستجابة الوطنية والمحلية لحالات الطوارئ والقدرة على إدارة مخاطر الكوارث. وقبل وأثناء حالات الطوارئ، سيساعد **البرنامج**، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي واليونيسف وغيرهما، الحكومات على إنشاء وتوسيع نطاق تغطية نُظم وبرامج الحماية الاجتماعية التي تساعد الناس على إدارة الصدمات بشكل أفضل وتبني قدرتهم على الصمود أمامها.

65- ومن العوامل الأساسية أيضا دور **البرنامج** كجزء من بنيان العمل الإنساني الأوسع نطاقا، بدءا من المجموعات الرئيسية ووصولا إلى تمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال خدمات الاستجابة لحالات الطوارئ. وتظهر الأدلة[46] أن **البرنامج** حافظ على دوره القيادي القوي في قطاعات الأمن الغذائي واللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ. وسيواصل **البرنامج** تمكين الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية من التعاون بمزيد من الفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17)، مع الاعتراف بأن الترتيبات الموجودة مسبقا مع الشركاء الاحتياطيين تجعلهم مساهمين أساسيين في الخدمات المشتركة. وسيشارك **البرنامج** مع القطاع الخاص والمؤسسات البحثية لتعميم الابتكارات التكنولوجية في الاستجابة لحالات الطوارئ.

66- وسيكفل **البرنامج**، من خلال الاستفادة من نظم وشبكات سلسلة الإمداد لديه، تقديم الخدمات في حالات الطوارئ لصالح الشركاء وشراء وتسليم أغذية سائبة وأغذية مغذية مخصصة إلى أطراف ثالثة، بما فيها الحكومات، من أجل البرامج الإنسانية وبرامج شبكات الأمان. وسيكيّف **البرنامج** تنسيقه وقيادته واستراتيجيته ونماذج عمله لضمان تقديم الخدمات بطريقة سريعة، وقابلة للتوسيع، ومستعدة لمواجهة حالات الطوارئ الصحية والمناخية والنزاعات في المستقبل.

67- وتُعد البنية التحتية أساسية للوصول إلى المناطق النائية والمتأثرة بالنزاع، وتعتبر الإجراءات الهندسية والوقائية والاستعدادات ضرورية للحفاظ على الوصول وإنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش، ودعم المجتمعات المحلية في تلبية احتياجاتها الغذائية والتغذوية، وتمكين التعافي السريع بعد الكوارث. وسيوفر **البرنامج**، عند الطلب، بنية تحتية مستدامة وآمنة ويمكن الوصول إليها في حالات الطوارئ وللعمل الإنمائي، مع التركيز على كيف يمكن للهندسة أن تدعم سبل العيش واحتياجات البنية التحتية، بالتعاون مع الشركاء للتسليم حتى الشوط الأخير.

---

[46] تقييم الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية (بنغلاديش، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية).

الإطار 4: تغيير الحياة إبّان إنقاذ الأرواح

أمام **البرنامج** فرصة رئيسية لتعظيم أثره في حالات الطوارئ من خلال إحداث فرق دائم – وهي إطلاق الإمكانات الكاملة للتدخلات المنقذة للأرواح فيما يتعلق بتغيير الحياة. ويتلاشى الانقسام بين إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ وتغيير الحياة من خلال بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية بشكل متزايد في سياق الصدمات المركبة وعوامل الإجهاد ومواطن الضعف الهيكلية، أي السياق الذي يتطلب تجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي. وإدراكا للطبيعة المتكاملة لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، لن يسعى **البرنامج** إلى الجمع بين العناصر المختلفة لعرضه البرامجي فحسب، ولكن إلى دمجها بالكامل.

وتتعدد الفرص لتغيير الحياة إبّان إنقاذ الأرواح. وسيساهم جعل المساعدات الغذائية مراعية للتغذية واستكمالها باستراتيجيات التغيير السلوكي مساهمة دائمة في تنمية رأس المال البشري بما يتجاوز المساعدة الفورية. وستؤدي التحويلات القائمة على النقد في حالات الطوارئ إلى تحفيز الاقتصادات المحلية، وستدعم الشمول المالي، ولا سيما للنساء، من خلال تزويد الناس بالحسابات الذاتية والمعلومات عن تلقي الأموال بوسائل رقمية، بدلا من استخدام النقد الفعلي. ومن خلال التحويلات النقدية بالهواتف المتنقلة، يمكن أن توفر عمليات التحويلات القائمة على النقد حوافر للقطاع الخاص على توفير التوصيلية والخدمات للمناطق الريفية. وسيقوم **البرنامج** بتوجيه المساعدة الطارئة، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا، من خلال نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، وتعزيز المؤسسات، وربط المستفيدين بشبكات الأمان الدائمة.

2-5 الحصيلة 2 – تحقيق الناس لحصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم

68- لا يكفي العمل الإنساني وحده للوصول إلى هدف القضاء على الجوع. وستستمر الصدمات وعوامل الإجهاد في توليد حاجة ملحة ومزيد من الجوع الشديد وسوء التغذية ما لم تُعالج أيضا مواطن الضعف الهيكلية. ويتطلب عدم ترك أحد يتخلف عن الركب أيضا أن يستغل **البرنامج** تنوع قدراته، وأن يعمل مع شركائه لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة. ويقدم الحضور الميداني العالمي **للبرنامج** وتاريخه في تقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين في حالات متفاوتة وصعبة، والأزمات الممتدة في كثير من الأحيان، منظورا فريدا لمعالجة مشاكل الجوع المزمن. ومن خلال توسيع نطاق الوقاية من سوء التغذية وعلاجه، وتوفير الوجبات المدرسية المغذية وتعزيز الحماية الاجتماعية، يساهم **البرنامج** في بناء رأس المال البشري ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية.

69- وتشكل الأيام الألف الأولى من الحمل وحتى مولد الطفل الثاني فترة فريدة تُرسى فيها أسس الصحة المثلى والنمو وتطور الدماغ. ويمثل الدعم خلال الأيام الألف الأولى قيمة استثنائية للمال في تجنب سوء التغذية وآثاره على المدى الطويل. ولذلك، سيعطي **البرنامج** وشركاؤه الأولوية لتدخلات الوقاية والعلاج التي تسعى إلى الحد من الهزال والتقزم ونقص المغذيات الدقيقة للنساء والحوامل والمرضعات والرضع والأطفال. وتتضمن هذه التدخلات استخدام الأغذية الغنية بالمغذيات للنساء والمراهقات والأطفال وذوي الإعاقة وتوسيع نطاقها لمعالجة نقص الفيتامينات والمعادن. وسيعالج **البرنامج** أيضا الاحتياجات الخاصة للأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل وتأثيرهما الاقتصادي والاجتماعي.

70- ولا تتوقف الصحة الجيدة والتغذية الجيدة عند وصول الأطفال إلى سن المدرسة؛ وتشير الأدلة العالمية المتزايدة إلى أن تغذية الأطفال تتطلب استثمارات تمتد 8 000 يوم كاملة، كجزء من نهج دورة الحياة الذي يدعم تنمية رأس المال البشري وقدرة المجتمع على الصمود.[47] وتبرز الأدلة الكثيرة على الآثار التحويلية للتغذية المدرسية وبرامج الصحة المدرسية والتقدم الذي أحرزته الحكومات على مدى السنوات العشر الماضية (التي محتها جميعها جائحة كوفيد-19) أن برامج التغذية المدرسية المتكاملة ستساعد في تحسين نظم التعليم والتعلم ودعم التعافي من الجائحة، ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين وأوجه انعدام المساواة الأخرى، وتقوية صحة الطفل وتغذيته وستعمل في الوقت نفسه كدوافع لتحول النظام الغذائي.[48]

---

[47] Bundy, D.A.P., de Silva, N., Horton, S., Jamison, D.T., Schultz, L. and Patton, G.C., 2017. Investment in child and adolescent health and development: key messages from Disease Control Priorities, 3rd Edition. In: The Lancet, Vol. 391,

[48] **البرنامج**. 2020. *حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم*.

71- وسيضطلع **البرنامج** بدور قيادي على المستوى العالمي في مجال الصحة والتغذية المدرسية. وعلى مدار السنوات العشر القادمة، سيجعل **البرنامج** برنامجه في هذا المجال بمثابة جهده الرئيسي لتغيير حياة الملايين من الأطفال المعرضين للخطر وأسرهم.[49] وسيعمل **البرنامج**، من خلال الاستفادة من خبرته على مدار 60 عاما في دعم البلدان ببرامج الوجبات المدرسية، على وضع الصحة والتغذية المدرسية في الخطط العالمية والإقليمية، وحشد الشراكات والدعوة، وتوفير القيادة الفكرية والعمل مع البلدان لتحسين جودة وكفاءة برامج الوجبات المدرسية القائمة المملوكة وطنيا، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق وصولها إلى الفئات الأكثر ضعفا. وفي البلدان التي تحتاج إلى دعم تشغيلي، سينفذ **البرنامج** حزم الصحة والتغذية المدرسية من خلال برامج التغذية المدرسية المصممة جيدا والمراعية للتغذية للأطفال والمراهقين من أجل دعم الحضور إلى المدارس والاستمرار فيها والمساعدة على معالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية – نقص التغذية، وفرط التغذية ونقص المغذيات الدقيقة. وسيعزز **البرنامج** قدرته على دعم البلدان من خلال نُهج جديدة من قبيل اتحاد بحوث الصحة والتغذية المدرسية، بقيادة كلية لندن للصحة والطب الاستوائي، الذي سيوفر أدلة على قيمة الاستثمارات المحلية وأفضل الممارسات العالمية. وستعمل فرقة العمل المعنية بالتمويل، والتي تقودها لجنة التعليم، على الأساليب المبتكرة لتوفير تمويل محلي مستدام للبرامج.

الإطار 5: تحالف الوجبات المدرسية يحشد الدعم

سيطلق نحو 53 بلدا و45 شريكا التحالف العالمي للوجبات المدرسية في قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة لعام 2021. وسيعزز هذا التحالف اعتماد برامج وجبات مدرسية وطنية مستدامة مخصصة لضمان تمتع جميع الأطفال بتغذية جيدة وصحة جيدة وتعليم جيد بحلول عام 2030.[50] وسيدعم **البرنامج** بشكل عام تنظيم وإدارة المبادرة التي تقودها الحكومات.

ولتحقيق هذا الهدف الطموح، سيعمل **البرنامج** مع الحكومات والشركاء لتعزيز الالتزام الوطني تجاه هذا التحالف، ومعالجة الاختناقات الرئيسية التي تحول دون توسيع نطاق الدعم العالمي والعمل لإضفاء الطابع المؤسسي عليه.[51] ومن خلال تجديد الشراكات مع الشراكة العالمية من أجل التعليم واليونيسف واليونسكو، سيضمن **البرنامج** إعطاء الأولوية لبرامج الوجبات المدرسية في قطاع التعليم. وستعمل الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على تعزيز وصقل الروابط بين قطاعات الزراعة والتغذية والحماية الاجتماعية والصحة. وسيعمل **البرنامج** مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" لتعزيز عمله في السياقات الإنسانية. ومن خلال العمل مع الكيانات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، سيسعى **البرنامج** إلى ضمان ترسيخ برامج الوجبات المدرسية الوطنية المستدامة بقوة في خطط التنمية الوطنية والإقليمية كأولويات.

72- ومن خلال النهوض والعمل في شراكات، يعتزم **البرنامج** التركيز بشكل متزايد على الخطوات اللازمة لتحسين الحصول على الأطعمة المغذية. وسيتضمن ذلك دمج برمجة التغيير الاجتماعي والسلوكي لتلبية الطلب، ودعم الخيارات الغذائية الصحية، وممارسات سلامة الأغذية والنظافة الصحية. فعلى سبيل المثال، سيحلل **البرنامج** أنماط الإنفاق لتحديد سلوكيات المستهلكين التي ينبغي تعزيزها لمصلحة الأطعمة الصحية. وسيواصل **البرنامج** عضويته النشطة في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، وسيساهم في المرحلة الثالثة من حركة تعزيز التغذية ويعمق عمله مع شركاء الأمم المتحدة. وبناء على مواطن القوة لكل منهما، سيعمل **البرنامج** واليونيسف معا وبالتعاون مع جهات أخرى في مجالين أساسيين وهما: معالجة الهزال لدى الأطفال عالميا، والصحة والتغذية المدرسية. وسيُقيم **البرنامج** شراكات وتحالفات قوية مع القطاعين العام والخاص لمناصرة إدماج التغذية، مع التركيز على أوجه التآزر التي تعزز الإنتاج، والوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، وتوليد الطلب فيما يتعلق بالأغذية المغذية للفئات الأكثر ضعفا.

---

(49) **البرنامج**. 2020. *فرصة لكل طفل من أطفال المدارس – استراتيجية **البرنامج** بشأن التغذية المدرسية (2020-2030)*.

(50) تحالف الوجبات المدرسية. 2021. *مذكرة مفاهيم بشأن تحالف الوجبات المدرسية. حياة مغذية وصحية للأطفال في كل مكان*. https://foodsystems.community/school-meals-coalition-nutrition-health-and-education-for-every-child/.

(51) إن الأولويات الاستراتيجية جزء من التوصيات المستمدة من تقييم استراتيجي لمساهمة أنشطة التغذية المدرسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يقودها مكتب التقييم المستقل في **البرنامج**.

73- وسيستفيد **البرنامج** أيضا من برامجه ليعمل كأداة حافزة لمعالجة مواطن الضعف والمساهمة في تطوير رأس المال البشري من خلال تزويد الناس بالمهارات والمعرفة. فعلى سبيل المثال، سيعمل **البرنامج** في المناطق الحضرية مع الشركاء لدمج المساعدة الغذائية والنقدية بالتدريب على الأعمال الحرة، ودعم الأقران والحصول على التمويل ومحو الأمية من أجل تمكين الشباب من تطوير المهارات التقنية والمهنية والبحث عن سبل العيش. وعلاوة على ذلك، سيعمل **البرنامج**، عند تقديم التحويلات النقدية، مع الشركاء للمساعدة على ضمان أن يتمتع الأشخاص بالقدرات الرقمية والمالية، بما في ذلك مهارات الإدارة العددية والمالية الأساسية اللازمة للوصول إلى أموالهم واستخدامها. وتُظهر الأدلة أن أثر البرمجة النقدية يكون أعلى عندما تكون برامج التوزيع مصممة لتزويد الناس (خاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة) بحساباتهم المالية الذاتية.[52]

74- وفي الوقت نفسه، سيسهم **البرنامج** في معالجة الضعف والفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وانعدام المساواة من خلال دعم برامج الحماية الاجتماعية في البيئات الريفية والحضرية وتوزيع الموارد التي تساعد الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وسيستند **البرنامج** إلى خبرته الميدانية والتشغيلية القوية، وقدراته التحليلية ومعرفته بالأمن الغذائي والتغذية لاستكمال عمل الحكومات وشركائه، بما في ذلك خبرة اليونيسف فيما يتعلق بالأطفال والأسر والخدمات الأساسية وقدرة البنك الدولي فيما يتعلق بإصلاح نظم الحماية الاجتماعية على نطاق أوسع ووضع السياسات.

<u>الإطار 6:</u> التحويلات القائمة على النقد كمسار حاسم للشمول المالي الرقمي

لا يستفيد 1.7 مليار شخص حول العالم من الخدمات المالية الرسمية. وعلاوة على ذلك، لم تتغير الفجوة الرقمية بين الجنسين كثيرا في العقد الماضي: لا يمتلك سوى 65 في المائة من النساء حسابا مصرفيا أو حسابا نقديا متنقلا مقارنة بنسبة 72 في المائة من الرجال.[53] ويؤمن **البرنامج** بالنظام الإيكولوجي المالي الشامل الذي يوسع نطاق المنتجات والخدمات المالية الرقمية الميسورة التكلفة للجميع. وينبغي أن يتمتع الأفراد بالقدرات المالية والرقمية اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة. ويتعين أن يكون لدى القطاع الخاص حوافز السوق المناسبة لتوسيع نطاق شبكاته وتقديم حلول مبتكرة، مع الحفاظ على حقوق العملاء ومعايير الحماية. وبالمثل، ينبغي أن تكون البيئات التنظيمية الوطنية وسياسات واستراتيجيات الشمول المالي شاملة للجميع، مما يعزز الشمول المالي الرقمي للجميع.

ويمكن أيضا استخدام التحويلات النقدية الموجهة لتلبية الاحتياجات الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى لتوفير الوصول لأول مرة إلى الحسابات والخدمات المالية، وهو أمر أساسي للشمول المالي الرقمي. وسيسعى **البرنامج** جاهدا إلى ضمان حصول النساء على النقد الرقمي في حساباتهن الخاصة، ويمكنهن استخدام تلك الحسابات بأمان والحصول على الخدمات المالية الأخرى الميسورة التكلفة والمصممة خصيصا بما يناسب احتياجاتهن. ومن خلال العمل مع الشركاء لتصميم برامج لتوسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء، سيُستفاد من التحويلات القائمة على النقد لسد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي الرقمي وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

3-5 الحصيلة 3 – امتلاك الناس لسبل عيش محسنة ومستدامة

75- إن بناء رأس المال البشري ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية أمران يمهدان الطريق لتحسين سبل العيش. وهو ما سيعمل بدوره على حماية الناس من المخاطر المتتالية التي تسببها الصدمات وعوامل الإجهاد – من خلال فتح مسار للحلول المستدامة للجوع وسوء التغذية والوصول إلى هدف القضاء على الجوع. وتتعرض سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل متزايد لعوامل الإجهاد الاقتصادية والبيئية والمتعلقة بالمناخ. وفي الوقت نفسه، يُعد الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ظاهرة حضرية بشكل متزايد، حيث يعتمد الكثير من الناس على القطاع غير الرسمي للحصول على الكفاف. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع

---

[52] CBM Global. 2021. *Inclusive Humanitarian Cash Assistance Programming Cycle*; Gates Foundation. 2019. *Women's Digital Financial Inclusion in Africa: Report prepared at the request of the G7 French Presidency*; GIZ. 2021. *Women's Financial Inclusion Toolkit: Paving the way for women's economic empowerment*; S. Prina. 2015. *Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment*, Journal of Development Economics, 115(C); Somville and Vandewalle. 2018. *Saving by Default: Evidence from a Field Experiment in Rural India*, American Economic Journal: Applied Economics, 10(3); Suri and Jack. 2016. *The long-run poverty and gender impacts of mobile money*., Science 354(6317).

[53] البنك الدولي. 2017. *قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية*. [النسخة العربية].

النظراء الوطنيين والشركاء الآخرين، ستسهم برامج **البرنامج** الواعية بالمخاطر والمتكاملة في تحسين وتكييف سبل عيش الفئات الأكثر ضعفا في المناطق الريفية والحضرية.

76- وسيقوم **البرنامج**، من خلال دعمه لإنشاء الأصول، وشركاؤه بتلبية الاحتياجات الفورية مع إنشاء الأصول التي تسهم في الأمن الغذائي والتغذية. وتقلل هذه الأصول الضعف أمام أخطار المناخ وتساعد الناس على تحمل الآثار السلبية للكوارث بشكل أفضل، على سبيل المثال من خلال إعادة تأهيل الأراضي؛ وتخزين المياه والبنية التحتية للري؛ وجدران الحماية من الفيضانات وقنوات تصريف مياه الأمطار. وقد أظهرت الأدلة أن البرامج الشمولية والمنصفة لإنشاء الأصول المجتمعية والأسرية يمكن أن تسهم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسن وتحمي كلا من الأطعمة والتغذية لجميع الأشخاص المتضررين.[54] وتكتسي هذه النتائج أهمية بالغة بالنظر إلى أن النساء والبنات والمجموعات المتنوعة الأخرى تتأثر بشكل غير متناسب بالمخاطر المتتالية. وتستند حصائل برامج **البرنامج** المتعلقة بإنشاء الأصول المجتمعية والأسرية إلى شراكات قوية ومشاركة منهجية مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والحكومات، والعمل في نفس المجتمعات المحلية ونفس الأسر على مدار سنوات.

الإطار 7: المياه

يعتمد نجاح أي تدخلات غذائية وتغذوية على ما إذا كانت المجتمعات المحلية المتأثرة لديها إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة. وفي غياب مثل هذا الوصول، قد تكون تدخلات **البرنامج** دون المستوى الأمثل. ولذلك، سيواصل **البرنامج** العمل مع الشركاء لضمان استكمال تدخلاته بالوصول المنتظم إلى المياه النظيفة وقد ينخرط بشكل مباشر في حفر الآبار في الحالات التي لا يستطيع الآخرون القيام بذلك.

ويشكل الحفاظ على التربة والمياه، إلى جانب حصاد المياه، أحد البرامج الأساسية **للبرنامج**. ومن خلال إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية، فإن المشروعات المجتمعية للبنية التحتية للمياه القابلة للتوسع تُجمع مع التدخلات التكميلية لتجميع المياه لزيادة وصول المياه للأسر والمجتمعات المحلية للإنتاج الزراعي المتنوع وإنتاج الثروة الحيوانية، وخلق فرص العمل للشباب، والاستخدام المنزلي. كما أن إدراج البنى التحتية الأكبر والأكثر تعقيدا – مثل السدود التحويلية والسدود الصغيرة والسدود الرملية – التي توفر منافع مجتمعية واسعة طويلة الأجل هي الأنسب للشراكات من خلال البرمجة التكميلية، على سبيل المثال مع المنظمات غير الحكومية، وشركاء الأمم المتحدة.

77- ومن خلال أنشطة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، سيساعد **البرنامج** على تحسين سبل عيش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تمكينهم من زيادة الإنتاج وتوفير الأغذية المتنوعة والمغذية، وإنشاء روابط أقوى بينها وبين المشترين المحليين من القطاع الخاص والموردين ومقدمي الخدمات المالية. ومن خلال الاستفادة من بصمته في مجال المشتريات، سيوفر **البرنامج** سوقا مضمونة وعادلة ومجزية للمهمشين من النساء والرجال أصحاب الحيازات الصغيرة، عن طريق عقود رسمية يمكن التنبؤ بها ودعم عمليات التجميع. وبالإضافة إلى إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية والطاقة النظيفة وتدخلات إدارة مخاطر المناخ، سيساعد دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة أيضا أصحاب الحيازات الصغيرة على التكيف مع أثر أزمة المناخ، والتصدي للأزمة البيئية وتعزيز القدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، من خلال التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، سيسهم **البرنامج** في خلق فرص عمل في خدمات التجهيز والمطاعم والتعبئة والنقل، بينما سيستفيد أطفال المدارس من تناول وجبات مغذية محلية وطازجة ومتنوعة.[55]

78- وسيمكّن **البرنامج** من حماية المجتمعات المعرضة للخطر من خلال التمويل القائم على التنبؤ وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وحلول التأمين المتناهي الصغر. وبناء على إنجازاته مع شركاء مثل وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، سيسهم **البرنامج** في تعزيز نظم تمويل المخاطر الوطنية والإقليمية. وسيستفيد **البرنامج** من عملياته الميدانية العميقة وسيعمل مع مقدمي الخدمات لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وحلول التأمين المتناهي الصغر، مع استكشاف نظم المدخرات القروية من أجل

---

[54] **البرنامج**. 2016. *المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول من أجل القضاء على الجوع وبناء سبل عيش قادرة على الصمود – دليل توجيهي للبرامج*. من الأمور الواعدة أيضا إمكانية إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية للحد من انعدام المساواة التي عانت منها المجموعات الأخرى، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

[55] على الرغم من أن الفوائد الاقتصادية للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية مفهومة (انظر على سبيل المثال **البرنامج**، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الريفية، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والمؤسسة العالمية لتغذية الطفل، والشراكة من أجل نمو الأطفال 2018. *إطار موارد التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية*. وثيقة تقنية. من شأن تحسين فهم فرص الأنشطة الاقتصادية على طول سلسل قيمة التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية أن يتيح الفرصة للعمل بأجر. ة

تحسين إدارة الصدمات الأكثر انتظاما والأقل خطورة. ولإيجاد المزيج الأمثل من الأدوات وإنشاء نظم تمويل التصدي للكوارث التي تتسم بالكفاءة، سيستثمر **البرنامج** في توليد أدلة على أهمية اتخاذ الإجراءات في وقت مبكر من حيث الأثر وتحسين التكلفة. وتساعد برامج التكيف مع تغير المناخ في **البرنامج** على بناء قدرة النظام الغذائي بأكمله على الصمود أمام أزمات المناخ وتقلباته، من خلال أنشطة تشجع على استخدام الأصناف المقاومة للجفاف وتغيير المحاصيل والزراعة البينية والحراجة الزراعية والحد من خسائر ما بعد الحصاد وتحسين طرق التجهيز، فضلا عن تزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بسبل الوصول إلى المعلومات المناخية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

79- وسيوسع **البرنامج** شراكاته التشغيلية وأوجه التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، سيعمل **البرنامج** على تعزيز التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتعزيز الوصول إلى الأصول الريفية والسيطرة عليها، والبنى التحتية والخدمات المالية، والاستفادة من نُهج سلاسل القيمة من أجل نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود وشمولية. وهناك مذكرة تفاهم وُقعت في يونيو/حزيران 2018 تُلزم الوكالات الثلاث بالعمل على تحقيق الحصائل الجماعية لهدف التنمية المستدامة 2 لدعم الأولويات الوطنية. وسيعمل **البرنامج** على توسيع تعاونه مع اليونيسف، مع التركيز على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والتغذية والتعليم، ومع منظمة الصحة العالمية بشأن دعم التدخلات الصحية، ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتعجيل بتمكين المرأة. ومن خلال مواصلة مشاركته النشطة في آلية الأمم المتحدة للمياه، سيكمل **البرنامج** برامج وسياسات منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين في إدارة مستجمعات المياه. وسيواصل **البرنامج** تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للتصدي لآثار أزمة المناخ على المجتمعات المحلية الضعيفة، وتصميم برامج مشتركة لصالح الحكومات لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود ومعالجة الأولويات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ.

<u>الإطار 8:</u> نهج متكامل بشأن بناء القدرة على الصمود

لا يمكن بناء قدرة الأفراد والمؤسسات والنظم على الصمود من خلال أي نشاط منفرد. والصمود هو نتيجة لبرامج متكاملة متعددة القطاعات تبني القدرة على الصمود والقدرات وتعالج مواطن الضعف. وسيحدد السياق وقدرة الحكومات وأنواع الصدمات وعوامل الإجهاد نقاط دخول **البرنامج** في بناء القدرة على الصمود. ففي السياقات الريفية مثلا، سيقدم **البرنامج** وشركاؤه حزم أنشطة لتلبية الاحتياجات الغذائية والأساسية مع بناء سبل العيش من خلال إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية، وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وأنشطة إدارة المخاطر. وفي السياقات الحضرية أو مع السكان المشردين، سيستخدم **البرنامج** وشركاؤه إنشاء المهارات وسبل العيش الأسرية والفردية (الغذاء مقابل التدريب) كنقطة دخول لبناء رأس المال البشري وتعزيز سبل العيش. ويُعد دعم الحكومات في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية الوطنية نهجا رئيسيا آخر يمكن **للبرنامج** من خلاله أن يسهم في بناء قدرة الأفراد والأسر على الصمود. ويعمل **البرنامج** على نحو متزايد مع الشركاء لتوسيع نطاق البرمجة المتكاملة المتعددة القطاعات وتبني نهج النظم الغذائية لبناء القدرة على الصمود. وتتقاطع معالجة عدم المساواة، وتمكين المرأة، وخلق فرص عمل للشباب، والوقاية من سوء التغذية، ومراعاة سياقات النزاع، والمساهمة في إحلال السلام، مع برمجة **البرنامج** المتعلقة بالقدرة على الصمود.

ويمكن ملاحظة حصائل البرمجة المتكاملة المتعلقة بالقدرة على الصمود على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات والنظم. ويقيم **البرنامج** شراكات مع الجامعات ومعاهد البحوث والشركاء التشغيليين لوضع واختبار بروتوكول وأدوات لرصد القدرة على الصمود، وقياس حصائل برامج بناء القدرة على الصمود. وبالنظر إلى الحاجة المُلحة بشكل متزايد إلى بناء قدرة المجموعات الضعيفة على الصمود، ستسهم الأدلة المتولدة في التعلم والابتكار على المستوى العالمي.

4-5 الحصيلة 4 – تعزيز البرامج والنظم الوطنية

80- لا يقتصر إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة على ما يفعله **البرنامج** فحسب، بل يتعلق أيضا بكيفية القيام بذلك. ويسعى **البرنامج** حيثما أمكن إلى الانتقال من التركيز على تنفيذ برامجه الخاصة إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية والعمل من خلال النظم. وسيهدف **البرنامج** إلى تلبية الاحتياجات بطريقة تعزز النظم وتمكّنها من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لحالات الطوارئ في المستقبل. ويوفر تعزيز القدرات والنظم الوطنية فرصا لتوسيع النطاق والأثر والاستدامة، والمساعدة على الوصول إلى العدد المتزايد من

الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وغير القادرين على تحمل تكاليف الأطعمة الصحية. وللمساعدة في ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، سيعزز **البرنامج** حضوره التشغيلي وشراكاته ومهاراته التقنية لتعزيز النظم الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها والنظم الغذائية ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية.

81- وتُظهر الأدلة أن الاستعداد وربط الإنذار المبكر بالإجراءات الاستباقية والمبكرة، الذي يُنفذ مع الحكومات والمجتمعات المحلية، يقلل من أثر الصدمات، مع خفض تكلفة المساعدة الإنسانية وحماية المكاسب الإنمائية.[56] وسيعمل **البرنامج** وشركاؤه على تعزيز استجابة الحكومات والمؤسسات الوطنية للأزمات من خلال الاستجابة المشتركة والتخطيط الاستباقي وتعزيز القدرات – بما في ذلك العمل في مجالات تحليل الأخطار والمخاطر، والتخطيط الاحترازي وتخطيط الاستمرارية، واللوجستيات، والحلول المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد، ومنصات الاستجابة لحالات الطوارئ. وسيدعم **البرنامج** الوكالات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث والجهات الفاعلة المحلية بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ على سلسلة الإمداد في جهودها الرامية إلى وضع تدابير لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها وإنشاء مراكز للأزمات الطارئة وتفعيل الاستجابة للأزمات، بما في ذلك متطلبات السياسات التشريعية.

82- وفي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يجب إعادة بناء النظم الغذائية الوطنية وإصلاحها وتقويتها، في حالة الرغبة في تنفيذ حلول مستدامة للجوع وسوء التغذية وتقليل الاحتياجات الإنسانية. وسيدخل **البرنامج** في شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسيدعمها لتحديد فرص السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة، وكذلك لتعزيز البرمجة التكميلية والقدرات على طول سلسلة القيمة في مجالات التجميع والمناولة ما بعد الحصاد ومعايير سلامة وجودة الأغذية الدولية ومعلومات السوق. وسيستفيد **البرنامج** من ميزاته في سلاسل الإمداد والشراء المحلي لاستكمال نقاط قوة منظمة الأغذية والزراعة في دعم السياسات الزراعية الوطنية والخبرة في إنتاج الأغذية، ودور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في التمويل.

83- وتحدد استراتيجية الحماية الاجتماعية **للبرنامج**[57] الكيفية التي يسهم بها **البرنامج** في الجهود الجماعية الرامية إلى زيادة الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية الوطنية التي تحمي قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم من الأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات الأساسية ذات الصلة، وإدارة المخاطر والصدمات التي يواجهونها. وسيركز **البرنامج** على تعزيز نظام الحماية الاجتماعية في مجالين: البنيان العام للنظام (البيئة التمكينية)؛ والبرامج التي تقدم الخدمات. وستتخذ مساعدة **البرنامج** شكل المشورة التقنية والتوجيه، والتنفيذ لصالح الجهات الفاعلة الوطنية و/أو إجراءات تكميلية في برمجة **البرنامج**. وفي النهاية، يتعلق تعزيز نظام الحماية الاجتماعية بمساعدة الحكومات على تحسين الحصائل بين مئات الملايين من الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية – والمعرضون للخطر – والذين لا يصلهم **البرنامج** بشكل مباشر ولكنهم قد يحتاجون أيضا إلى الدعم إذا ما أُريد تحقيق هدف القضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2). وسيتعاون **البرنامج** بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والوكالات الدولية، بما في ذلك صندوق أهداف التنمية المستدامة وبرامج الأمم المتحدة المشتركة، وسينظم وينسق دعمه مع الشركاء من خلال مجلس التعاون المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية، والشراكة العالمية للحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

84- وسيعمل **البرنامج**، من خلال حافظة برامجه وعملياته، على بناء خبرته على المستوى القطري لدعم تعزيز النظم مع التقاط وتبادل أفضل الممارسات بشأن وضع السياسات والفعالية المؤسسية والمساءلة والاستدامة المالية وتصميم البرامج وتنفيذها. وتُظهر الأدلة أن تعزيز القدرات المؤسسية يكون أكثر استدامة عندما يشارك النظراء الوطنيون في وقت مبكر وبصورة منهجية. ومن خلال الحماية الاجتماعية والتغذية المدرسية يتجلى إرث **البرنامج** المتمثل في إدراج الأمن الغذائي والتغذية في السياسات

---

[56] Venton, C. (For the USAID Center for Resilience). 2018. "The Economics of Resilience to Drought". Available at https://www.usaid.gov/resilience/economics-resilience-drought.

[57] **البرنامج**. 2021. *استراتيجية برنامج الأغذية العالمي لدعم الحماية الاجتماعية – 2021*.

الوطنية وبرامج الانتقال إلى الملكية الوطنية. فعلى سبيل المثال، من بين 100 بلد بدأت برامج التغذية المدرسية بدعم من **البرنامج**، حدث الانتقال إلى الملكية الوطنية بالفعل في 40 بلدا وأكثر من 90 في المائة من البرامج في العالم تُموّل الآن محليا.

85- وأخيرا، تُظهر الأدلة الدور الهام للنُهج المنتظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجزء من جهود **البرنامج** الرامية إلى تعزيز النظم والقدرات من خلال الاستفادة من خبرات وابتكارات وموارد بلدان الجنوب.[58] ومن خلال زيادة انخراطه كوسيط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مراكز الامتياز التابعة له والمكاتب الإقليمية والمقر، سيواصل **البرنامج** تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مدفوعا باحتياجات وأولويات بلدان الجنوب، عبر ثلاثة مستويات: قيادة التغيير على مستوى السياسات؛ وتوسيع نطاق المهارات والقدرات التقنية لدى الخبراء الوطنيين؛ وجلب الابتكار المحلي والتجارب المحلية على نطاق واسع.

الإطار 9: عمل البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل

سيشارك **البرنامج** مع البلدان المتوسطة الدخل، بدعمها في تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد مع البلدان النامية الأخرى لمكافحة الجوع وسوء التغذية. ولدى **البرنامج** خطة تمكينية متنامية في البلدان المتوسطة الدخل تركز على المساعدة التقنية، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وتوليد الأدلة وتعزيز النظم. فعلى سبيل المثال، يعمل **البرنامج** مع الشركاء والحكومات في البلدان المتوسطة الدخل لتقدم الدعم السياساتي من أجل تحسين جودة الوجبات المدرسية ودعم إصلاح وتعزيز برامج الصحة والتغذية المدرسية الوطنية لضمان دمج الأطفال المحتاجين في هذه البرامج. وتعد البلدان المتوسطة الدخل من أكثر البلدان عرضة للكوارث في العالم، مما يتيح الفرصة **للبرنامج** للاستفادة من خبرته في حالات الطوارئ لتقديم الدعم التقني والسياساتي لتعزيز القدرة الوطنية على الاستعداد للكوارث الطبيعية والاستجابة لها.

وستُكيف أنشطة **البرنامج** وفقا للاحتياجات، خاصة في البلدان المتوسطة الدخل التي تتسم بخطط تنمية غير مكتملة، وارتفاع مستويات عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي وخسائر ما بعد الحصاد من الأغذية. وفي هذه السياقات، سيستند **البرنامج** في استجابته إلى التحليل الجنساني لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وسيساعد على استئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال أنشطته للحد من خسائر ما بعد الحصاد. ويتمتع **البرنامج** بخبرة كبيرة في دعم البلدان المتوسطة الدخل أثناء جائحة كوفيد-19، إذ كان من الضروري التركيز على برامج الاستجابة والتعافي الطويلة الأجل للمساعدة على تخفيف أثر الأزمة وتمكين البلدان من إعادة البناء بشكل أفضل. وسيواصل **البرنامج** المساهمة في النمو الشامل للجميع والمستدام في البلدان المتوسطة الدخل، مما يوفر تداعيات إيجابية لبقية العالم من حيث الحد من الفقر، والمسائل العالمية الأخرى.

5-5 الحصيلة 5 – زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية

86- تتطلب البيئات التشغيلية المتزايدة التعقيد والاحتياجات غير المسبوقة استجابات متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة. وسيعزز **البرنامج** ويوسع قدرته على العمل كشريك مفضل من خلال دعم الآخرين في جهودهم للوفاء بولاياتهم. وسيقدم **البرنامج** خدمات بالغة الأهمية للشركاء في المجال الإنساني حيث توجد فجوات أثناء الأزمات، مع تعزيز القدرات والنظم الوطنية ذات الصلة. وسيواصل **البرنامج** تنويع تقديمه للخدمات، بما في ذلك الخدمات الموكلة إليه وخدمات عند الطلب، لتيسير نطاق وقيمة الأنشطة الإنسانية والإنمائية للشركاء على نحو كامل. ويتوافق ذلك مع توجه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويخلق فرصة للاستفادة من قدرة **البرنامج** المثبتة في تقديم الخدمات لصالح المجتمع الإنساني الأوسع في جهوده الرامية إلى خدمة المستفيدين.

87- والحضور الميداني التشغيلي المكثف **للبرنامج** وقدرته في سلاسل الإمداد سيمكّنانه من قيادة مجموعة اللوجستيات ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، وسيشارك مع منظمة الأغذية والزراعة في قيادة مجموعة الأمن الغذائي، ودعم تدخلات أكثر كفاءة وفعالية وتنسيقا أثناء حالات الطوارئ. وسيضمن دور **البرنامج** في هذه المجموعات التنسيق الفعال والدعوة المشتركة بين الشركاء وتنوير عملية اتخاذ القرار من قِبل الافرقة القطرية للعمل الإنساني. وسيدعم القطاع الخاص مجموعة اللوجستيات ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، حيث تستفيد مجموعة الخدمات اللوجستية من دعم شركاء أفرقة الطوارئ اللوجستية

[58] **البرنامج**. *تقييم سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*. (قيد النشر).

– أربع من أكبر الشركات على مستوى العالم، وتعمل مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ بانتظام مع شركات الاتصالات لإعادة تأهيل البنية التحتية بعد الكوارث. وستشمل الخدمات المشتركة التي يدعمها **البرنامج** أيضا دائرة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، عن طريق نقل الركاب والبضائع وإجراء عمليات الإجلاء الطبي والأمني، وشبكة مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، عن طريق شراء البضائع الإنسانية وتخزينها وإرسالها إلى جميع أنحاء العالم.

88- وبالزخم الإضافي الناجم عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسعيه إلى زيادة الكفاءة والفعالية، سيضطلع **البرنامج** على نحو متزيد بدور كمقدم خدمات على نطاق المنظومة خارج مسؤولياته عن المجموعات لدعم التعاون بشكل أفضل. ومن خلال دوره كمقدم للخدمات، سيوفر **البرنامج** خدمات معززة، بما في ذلك جيل جديد من الخدمات عند الطلب والحلول الاستشارية للحكومات والمجتمع الإنساني والإنمائي.

89- وستشمل خدمات سلسلة الإمداد التي يقدمها **البرنامج** حافظة مكثفة من الخدمات المقدمة عند الطلب، بما في ذلك النقل والشراء والتخزين وتصميم شبكة سلسلة الإمداد والمشورة التقنية. ويسعى **البرنامج** إلى زيادة قدرته على التعهد بهذه الخدمات وتقديمها للحكومات والمجتمع الإنساني الأوسع، من خلال إنشاء هيكل مخصص لتقديم الخدمات، واعتماد أدوات وآليات تمويل مصممة بما يناسب الغرض لضمان الكفاءة والفعالية. ومن شأن تقديم **البرنامج** للخدمات أن يدعم برامج الشركاء وأن يمكّنها من تحقيق أهدافها في عدد من القطاعات، من قبيل الصحة والمياه والصرف الصحي والمأوى بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الرائدة في هذه المجالات.

90- وسيقدم **البرنامج** خدمات التحويلات النقدية عند الطلب والخدمات المرتبطة بها إلى الحكومات والشركاء. فبالنسبة للحكومات، سينشئ **البرنامج** نظم مدفوعات من الحكومات إلى الأشخاص من خلال المساعدة التقنية الشاملة وكذلك خدمات المدفوعات والضمان للبرامج الوطنية. وسيساعد التعاون مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى على وضع إطار وتطوير أفضل الممارسات وبناء حركة عالمية بشأن نظم المدفوعات من الحكومة إلى الأشخاص. وبالنسبة لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، سيوفر **البرنامج** أيضا المدفوعات وخدمات الضمان.

<u>الإطار 10:</u> التحويلات القائمة على النقد وأسعار الصرف

سيتوخى **البرنامج** الحذر عند تقديم تحويلات قائمة على النقد في البلدان التي تعاني من انخفاض حاد في قيمة العملات مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية العامة وتضخم أسعار الأغذية. وهذا مهم بشكل خاص للبلدان التي تكون فيها أسعار الصرف الرسمية أدنى بكثير من أسعار الصرف السائدة في السوق، وهي ظاهرة شائعة بشكل متزايد في أعقاب جائحة كوفيد-19.[59] وفي مثل هذه الحالات، يؤدي تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية للمشتريات المحلية أو التحويلات القائمة على النقد للمستفيدين إلى خسائر كبيرة في الدخل للمستفيدين **والبرنامج**. ويفقد المستفيدون مستحقاتهم بما يعادل الفرق بين أسعار الصرف الرسمية والسوق الموازية بالعملة المحلية ويفقد **البرنامج** القيمة والصورة الواضحة عن النسبة التي تحتفظ بها المصارف المركزية. ويُعد هذا عامل خطر بالغ الأهمية ومتزايدا يجب أن يعالجه **البرنامج** من خلال المطالبة بسعر صرف يعادل سعر الصرف في السوق حتى يحصل المستفيدون على تحويلاتهم الكاملة ويكون لدى **البرنامج** صورة كاملة عن تخصيص تلك التحويلات واستخدامها.

91- وسيساعد **البرنامج** الحكومات والشركاء على سد فجوات البيانات، بالاستفادة من قدرته على جمع البيانات وإجراء التحليلات التي تمتد من التقييمات الميدانية إلى الرصد في الوقت شبه الحقيقي، والتحليلات التنبؤية القائمة على التعلم الآلي، والوصول إلى الصور الساتلية. وستعمل الشراكات على تعزيز عملية توليد الأدلة؛ فعلى سبيل المثال، سينفذ **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة بعثات مشتركة لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي لفهم مدى وشدة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الأزمات. وفي إطار المساعدة التقنية التي يقدمها **البرنامج** للحكومات، سيوفر **البرنامج** نظم دعم اتخاذ القرار بشأن الأمن الغذائي والحد من المخاطر.

(59) Simon Gray. 2021. *Recognizing Reality -- Unification of Official and Parallel Market Exchange Rates*, IMF Working Paper 21/25.

ومن خلال العمل مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، سيضع **البرنامج** حلولا رقمية متطورة، بما في ذلك تطبيقات مخصصة لمشاركة المستفيدين والشركاء والحكومات رقميا.

92- وبهدف إتاحة البيانات والتحليلات باعتبارها منفعة عامة من خلال منصات مفتوحة، سيساهم **البرنامج** ببيانات عالية الجودة ومحدثة عن الأمن الغذائي في منصة تبادل البيانات في مجال المساعدات الإنسانية، وهي منصة مفتوحة لتبادل البيانات عبر الأزمات والمنظمات، ويديرها مركز البيانات الإنسانية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون بيانات **البرنامج** لرصد الأخطار المناخية متاحة للجمهور من خلال النظام الإيكولوجي للبيانات المفتوحة لبيانات مراقبة الأرض. وسيتعاون **البرنامج** مع شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة للدعوة إلى قيمة البيانات في الوقت الحقيقي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

93- وسيوفر **البرنامج** الخدمات الإدارية وخدمات البنية التحتية والخدمات الرقمية لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وخدمات الأسطول العالمي للأمم المتحدة لتوفير المركبات الخفيفة والخدمات ذات الصلة. وسيضطلع **البرنامج** بدور ريادي في التعاون بين الوكالات في مجال تقديم الخدمات من خلال توسيع نطاق مركز حجوزات الخدمات الإنسانية التابع له ليشمل أكثر من 100 بلد و12 كيانا من كيانات الأمم المتحدة التي تخدم 500 000 شخص إنساني كل عام، بما في ذلك منصة رقمية لحجز رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وسيقوم **البرنامج** بتجريب تشارُك المرافق في المواقع التي يوجد فيها حضور محدود للأمم المتحدة. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، سيدعم **البرنامج** الحكومات والشركاء في إدارة وتطوير المشروعات الهندسية بما في ذلك المجمعات والطرق والجسور والمدارس والبنى التحتية المجتمعية الأخرى والمرافق الطبية والمخازن ومهابط الطائرات ومرافق إنتاج الأغذية ومراكز توزيع الأغذية.

6-5 المساهمة في أنشطة الدعوة والشراكات العالمية

94- من خلال الاستفادة من مكانته الدولية الفريدة وحضوره الميداني الواسع ومدى وصوله العالمي ومصداقيته وكمساهمة في تحقيق جميع الحصائل، سيواصل **البرنامج** الدعوة لصالح مَن هم أكثر تخلفا عن الركب. ومن خلال تعزيز مهارات الدعوة، سيسعى **البرنامج** إلى التأثير على العمليات المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية، مع وضعه كشريك مفضل بين الجهات المانحة والحكومات وهيئات اتخاذ القرار الدولية والإقليمية. وبحافز جائزة نوبل للسلام، سيشارك **البرنامج** في الدبلوماسية الإنسانية والدعوة إلى السلام. ومن خلال توفير المعلومات وبالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الأخرى، سيواصل **البرنامج** دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2 417 ولفت الانتباه إلى حالات المجاعة كأسلوب حرب.

95- وسيعزز **البرنامج** قدراته البحثية والتحليلية – بما في ذلك من خلال تعميق الشراكات المستدامة وتطوير شراكات جديدة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الوطنية والدولية – من أجل دعم الدعوة على أفضل وجه بالأدلة وتعزيز قيادته الفكرية بشأن تحسين الفهم وتحديد حلول أكثر فعالية للجوع. وسيواصل **البرنامج** بناء الخبرة التقنية للكشف عن فجوات الأمن الغذائي والتغذية على أرض الواقع من خلال البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة لتوصيل النتائج بأقصى قدر من الأثر مع إتاحة الأدلة للجمهور في موقع جامع لفهم الجوع. وستساعد الاتصالات والدعوة المدفوعة بالأدلة، من خلال القصص المؤثرة والإيجابية، وإشراك الأصوات النافذة والحوارات السياساتية، في تسليط الضوء على الأسباب الجذرية والآثار الطويلة الأجل للجوع وتعزيز الأمن الغذائي والقيمة المضافة لتدخلات **البرنامج**، وتصعيد الدعم من الجهات الفاعلة والجماهير المستهدفة **للبرنامج**.

96- وسيواصل **البرنامج** دعم أصحاب المصلحة العالميين – بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص – في العمل الجماعي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال المساهمات في الحفاظ على السلام وتعزيز هذه الشراكات من خلال تبادل المعرفة والبيانات والتوجيهات. وسيعمل **البرنامج** أيضا كمنظم لبناء تحالفات واسعة تستند إلى الدراية والخبرة في المجالات التقنية والوظيفية والتشغيلية والبرامجية. وسيعزز

البرنامج الإجراءات القائمة على الشراكات من أجل الابتكار المستمر والتعلم لمواجهة التحديات المتعددة للتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي الوقت نفسه، ستوفر الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص الدعم للبلدان في تعبئة موارد إضافية.

6- الأولويات الشاملة

97- تطبق الأولويات الشاملة عبر جميع أعمال **البرنامج** لزيادة كفاءة وفعالية البرامج إلى أقصى حد. وتصف هذه الأولويات الكيفية التي سينفذ بها **البرنامج** عملياته وتمثل التزامات سيتم الوفاء بها من خلال هذه الخطة الاستراتيجية.

1-6 الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين

98- يدعم **البرنامج** نهجا محوره الناس يتعامل من خلاله مع آراء وتفضيلات وأولويات السكان المتضررين ويستفيد منها. وأفضى التشاور مع السكان المتضررين في عينة من البلدان إلى وضع توصيات لبرمجة **البرنامج** تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الخطة الاستراتيجية. وسيوجه الإدماج الواسع لمصالح مجتمعية متنوعة والمجموعات التمثيلية برامج **البرنامج**. وسيركز **البرنامج** على تحديد العوائق التي تحول دون الحصول على المساعدات الغذائية والتغذوية وكذلك المخاطر التي يتعرض لها السكان المتضررون. كما سيعزز **البرنامج** استهدافه بجعله أكثر شمولا وسهولة للوصول. ويعني ذلك إجراء تحليلات أفضل وأكثر تكرارا للظروف المحلية، مع الاستفادة من البيانات الأكثر تفصيلا، وتعزيز عمليات اختيار المستفيدين.[60]

99- ومن خلال تفويض المسؤولية بمزيد من الفعالية وتفويض الشركاء المحليين، سيجعل **البرنامج** استجابته ذات مرونة أكبر وطابع محلي أقوى لتحسين القدرة على الاستجابة للواقع المحلي. وسيوفر **البرنامج** القنوات المناسبة للأشخاص المتضررين لطرح الأسئلة والتعبير عن الشكاوى وتقديم تعقيبات على المسائل ذات الصلة بالعمليات، بطريقة آمنة وكريمة مصممة وفقا لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم. وستعمل آليات التعقيبات المجتمعية الوظيفية على دمج المعلومات من قنوات التعقيبات المتنوعة، وتيسير الإجراءات المتعلقة بالمسائل المطروحة، وإغلاق حلقات التعقيبات بفعالية.[61]

100- وسيجري دمج تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والعنف الجنساني في عمليات **البرنامج** وبرامجه من أجل حماية المستفيدين وضمان قدرتهم على الوصول بأمان إلى برامج **البرنامج** دون التعرض للاستغلال أو الانتهاك الجنسيين أو العنف الجنساني بكل أشكاله من جانب موظفي **البرنامج** أو شركائه.[62] وسيستثمر **البرنامج** في الموارد والالتزام بالقيادة في تعميم مراعاة الحساسية للنزاع على نطاق **البرنامج** ككل. وسيواصل **البرنامج** إعطاء الأولوية للتعاون والتنسيق داخليا وخارجيا. وداخليا، سيدمج **البرنامج** الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والحساسية من العنف الجنساني في ممارسات التدريب الأساسي والممارسات المعيارية. وسيحافظ **البرنامج** أيضا على التنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسين في هذا المجال وسيعززه على مستوى مقر العمل والمستوى المشترك بين الوكالات من أجل التمكين من التعاون الفعال في جميع مجالات العمل وضمان اتباع نهج يركز على الناجين بغية تحسين الحماية من تأثيرات الاستغلال والانتهاك الجنسيين أو العنف الجنساني بجميع أشكاله والتصدي لها وتخفيفها.[63]

---

[60] تهدف سياسة الحماية والمساءلة في **البرنامج** (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2) إلى ترجمة إطار الحماية إلى إجراءات ومساءلة عبر مجموعة من الوظائف الحيوية لعمليات **البرنامج**.

[61] توفر استراتيجية **البرنامج** بشأن المشاركة المجتمعية من أجل المساءلة أمام السكان المتضررين (2021-2026) توجيهات ومعايير للمكاتب القطرية لاستخدامها في تخطيط قنوات التعقيبات وتنفيذها ورصدها.

[62] تعميم المدير التنفيذي المعنون "تدابير خاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين" (OED2014/020)، المتاح حسب الطلب من مكتب الأخلاقيات (wfp.ethics@wfp.org).

[63] يشيع استخدام مصطلح "النهج المركز على الضحايا" من قِبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ليشمل آليات إبلاغ آمنة ويسهل الوصول إليها، والتحقيقات، والإحالات، والمساعدة التي تعطي الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم، وبما يتماشى مع بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى الضحايا، الذي يوجه النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الضحايا.

الإطار 11: إدماج منظور الإعاقة

تُعد الإعاقة عنصرا أساسيا في التنوع البشري. ويعتبر دمج الأشخاص ذوي الإعاقة جزءا ضروريا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويواجه الرجال والنساء والبنات والأولاد ذوو الإعاقة، الذين يمثلون 15 في المائة من سكان العالم، تحديات كبيرة في الحصول على الأغذية والتغذية والتعليم – مما يجعلهم من الأكثر تخلفا عن الركب. وإدراكا لذلك كأولوية، وضع **البرنامج** خارطة طريق لإدماج منظور الإعاقة لفترة السنتين 2020-2021 لتفعيل استراتيجية الأمين العام لإدماج منظور الإعاقة لعام 2019. وبناء على هذا الزخم، سيركز **البرنامج** على ثلاثة أهداف: تحقيق المشاركة الهادفة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع العمليات والبرمجة؛ وإدماج منظور الإعاقة كاعتبار رئيسي لوظائف الإدارة والشؤون الإدارية والدعم؛ وأن يصبح **البرنامج**، ويظل، رب العمل المفضل للأشخاص ذوي الإعاقة. ويبدأ هذا بالالتزام بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في جميع جوانب عمل **البرنامج**. وباعتماد نهج محوره الناس، سيستثمر **البرنامج** في تحسين إمكانية الوصول الشامل، وتعزيز جمع البيانات، ووضع المعايير والتوجيهات، والعمل الوثيق مع الشركاء لتقليل الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة بجميع فئاتهم.

2-6 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

101- تُعد المساواة بين الجنسين شرطا مسبقا أساسيا لجميع النساء والرجال والبنات والأولاد للقضاء على الجوع. وسيتبع **البرنامج** نهجا للتحول في المنظور الجنساني يقر بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وما يرتبط بها من اختلال في موازين القوى كسبب جذري لانعدام الأمن الغذائي ويعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية الجنسانية وعلاقات القوة غير المتكافئة. وسيقوم **البرنامج** بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر، وإشراك البلدان في برنامجه للتحول الجنساني، وتوفير الخبرة التقنية في الشؤون الجنسانية للمكاتب القطرية. وسيكفل **البرنامج** أن يقوم أي تقييم أو استقصاء أو دراسة بجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وأن تنير التحليلات الجنسانية تصميم البرامج والخطط الاستراتيجية القطرية.

102- ولدعم النتائج التحويلية في الشؤون الجنسانية، سيكفل **البرنامج** مشاركة النساء والرجال والبنات والأولات على قدم المساواة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم برامج وسياسات التحول في المنظور الجنساني والاستفادة منها.[64] وسيعزز **البرنامج** المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والبنات على جميع مستويات اتخاذ القرار، بما في ذلك المناصب القيادية؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ والوصول المنصف إلى الموارد والتحكم فيها من جانب جميع الأشخاص؛ والتنقل الآمن للمرأة والوصول إلى المعلومات؛ وحصول البنات على التعليم؛ والاعتراف بالعمل المنزلي والرعاية غير المأجورة وتقييمهما وإعادة توزيعهما. وسيعزز **البرنامج** أيضا الجهود الرامية إلى التغلب على الفجوة الرقمية بين الجنسين وسيدعو إلى المشاركة المتساوية في المسؤوليات داخل الأسرة من خلال برامج التغذية والوجبات المدرسية وتدخلات التغيير الاجتماعي والسلوكي، في إطار الهدف العام المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

103- وسعيا وراء تهيئة بيئة مواتية إيجابية لنهج **البرنامج** المزدوج المسار لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والإجراءات المستهدفة للمساواة بين الجنسين، سيعزز **البرنامج** قدرات موظفيه والجهات الفاعلة والشركاء الوطنيين لإدماج إجراءات المساواة بين الجنسين في التدخلات على امتداد محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وسيدعم **البرنامج** الجهات الفاعلة الوطنية في العمل الرامي إلى وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات وسياسات التغذية التي تحدث تحولا جنسانيا، والحماية الاجتماعية والزراعة، وجمع وتحليل المؤشرات المتعلقة بالجنس والعمر والإعاقة في الاستقصاءات الوطنية. وسيولي **البرنامج** اهتماما خاصا للتخفيف من العنف ومنعه، من خلال الدمج المنهجي للنظر في احتياجات الأشخاص المتعددة والمتداخلة والمحددة السياق في أدوات التصميم والرصد والتقييم لزيادة حجم الأدلة على العلاقة بين العنف الجنساني والتغذية وسبل العيش والأمن الغذائي. وسيمكّن

[64] "سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)" (WFP/EB.A/2015/5-A).

هذا النهج **البرنامج** من أن يفهم بشكل أفضل من هم الأشخاص المعرضين لخطر اعتماد آليات تصدي سلبية مثل المقايضة بالجنس أو زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أو ترك المدرسة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي.

3-6 إدماج التغذية

104- على مدى السنوات الخمس المقبلة، يهدف **البرنامج** إلى إدماج التغذية على نطاق واسع بفعالية. وسيعتمد تحقيق ذلك على الاستثمار في البرامج والعمليات والمنصات التي تعالج الدوافع الأساسية والفورية للأطعمة الرديئة وسوء التغذية. وسيتطلب ذلك أن تكفل برامج المساعدة الغذائية كفاية التغذية طوال دورة الحياة ومن خلال نظم متعددة. وبالتالي، سينصب التركيز على إشراك وتعزيز نظم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأغذية، وكذلك على تمكين الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة. وسيضمن القياس المنهجي للمساهمات في تحسين جودة الوجبات والأطعمة الصحية وخيارات الأغذية برمجة تتسم بالفعالية والكفاءة. ولتحسين النُهج، سيعتمد **البرنامج** بصورة دينامية الممارسات الناشئة والابتكارات الرائدة.

105- وفي إطار هذه الاستراتيجية، يعتزم **البرنامج** توسيع نطاق الوصول إلى خدمات التغذية. وستوفر هذه الخدمات الحماية في حالات الطوارئ، وتدعم التوسيع أو التقليص المرن للوقاية المتكاملة من سوء التغذية وعلاجه في البيئات الهشة أو الإنسانية. وإلى جانب حالات الطوارئ، سيعمل **البرنامج** مع المجتمعات المحلية والأسر والأفراد لتحسين قدرتهم على حماية وتحسين أطعمتهم وحالتهم التغذوية في مواجهة الصدمات وعوامل الإجهاد الطويلة الأجل، مع معالجة عدم المساواة (على سبيل المثال الاجتماعية منها والجنسانية والمتعلقة بالإعاقة) الذي يؤثر على الحصول على أطعمة صحية. وعند الاقتضاء، سيدعم **البرنامج** الإجراءات المزدوجة التي يمكن أن تقلل في الوقت نفسه من مخاطر وعبء كل من نقص التغذية وفرط الوزن والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأطعمة. وعلاوة على ذلك، سيزيد **البرنامج** من الدعوة والانخراط لجعل التغذية أولوية وطنية مُدمجة في البرامج الوطنية. وسيؤدي ذلك إلى وضع الأسس لحلول طويلة الأجل لسوء التغذية والتعجيل بتحقيق أهداف التغذية العالمية الرئيسية بشكل مستدام وعلى نطاق واسع.

106- وكنهج شامل، سيتطلب إدماج التغذية أن يكون جزءا لا يتجزأ من مختلف مراحل دورة البرامج. وهذا سيجعل من الضروري مراعاة التكنولوجيا والتمويل والموارد الأخرى المخصصة لتحسين التغذية منذ البداية. وسيجري أيضا إدماج التغذية بمزيد من الفعالية في سلاسل الإمداد والبيانات والتحليلات والسياسات العالمية والدعوة والشراكات. وللتعامل مع التفاوت المتزايد بين الطلب على الأغذية المغذية والعرض منها، سيسعى **البرنامج** إلى توسيع نطاق انخراطه مع الجهات الفاعلة في سلاسل الإمداد الغذائية لزيادة توافر الأغذية المغذية، بما في ذلك من خلال عمليات الشراء المحلية والإقليمية. وستضمن زيادة التمويل المؤسسي والتمويل المبتكر وتجريب الحلول التشغيلية الجديدة مثل عمليات الشراء الاستباقية أيضا أن تكون التغذية مترسخة بقوة عبر النظم والمنصات والخدمات.

4-6 الاستدامة البيئية

107- يتبنى **البرنامج** رؤية خطة عام 2030 لعالم خالٍ من الجوع يقوم على تنمية مستدامة منصفة اجتماعيا ومسؤولة بيئيا. وللحد من الأثر السلبي المحتمل لعملياته على البيئة والأشخاص الذين يعتمدون عليه، يلتزم **البرنامج** بتحديد وإدارة الضرر المحتمل الذي قد تسببه عملياته للبيئة؛ وتعزيز الاستدامة البيئية لعملياته بشكل تدريجي؛ وزيادة كفاءة الموارد وتقليل أثرها البيئي إلى أدنى حد؛ وتعزيز قدرة الشركاء، بما في ذلك الحكومات، على تخطيط وتنفيذ أنشطة سليمة بيئيا للأمن الغذائي والتغذية؛ ومواءمة عملياته مع المعايير والممارسات الدولية.

108- ويجري تعميم الضمانات البيئية والاجتماعية **للبرنامج** في جميع برامج **البرنامج** لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها بصورة منهجية. وتطبق المكاتب القطرية هذه الضمانات من خلال تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الاستراتيجية لأنشطة **البرنامج** كجزء من وضع الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وفحص الأنشطة البرامجية للمخاطر البيئية والاجتماعية طوال دورة البرامج؛ وتجهيز آليات التعقيبات المجتمعية لإدارة الشكاوى المتعلقة بالضرر البيئي أو الاجتماعي الناجم عن **البرنامج** أو شركائه أو مورديه. ويتضمن ذلك أيضا الإجراءات المتعلقة بسلسلة الإمداد من قبيل تقصير سلسلة الإمداد، واعتماد ابتكارات في طرائق النقل، واستخدام التعبئة المستدامة، وتنظيم نُظم لجمع النفايات الناتجة عن التعبئة، والحد من استهلاك المواد عند المصدر. وبالتوازي مع ذلك، يجري تعميم المعايير البيئية **للبرنامج** في عملياته الداعمة عبر تطبيق نظام للإدارة البيئية لتعزيز الأداء البيئي على أساس المعايير الدولية. ويوفر هذا النظام نهجا لتحديد وإدارة ورصد ومراقبة المسائل البيئية.

7- العوامل التمكينية

109- تحدد هذه الخطة الاستراتيجية ستة عوامل تمكينية من شأنها أن تزيد قدرة **البرنامج** على تحقيق النتائج في استئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

7-1 الشراكات

110- إن الشراكات ليست ضرورية لبلوغ هدف القضاء على الجوع فحسب، بل تساهم أيضا في تحقيق الطموحات عبر أهداف التنمية المستدامة وفي تحقيق حصائل أفضل للناس. ويعمل **البرنامج** مع شبكة واسعة من الشركاء على المستويين الوطني والدولي لتصميم وتنفيذ استراتيجياته وسياساته وبرامجه ومشروعاته، مع دعمه كذلك للشركاء في نظم العمل الإنساني والإنمائي في جهودهم الرامية إلى تحقيق أهدافهم. ويشمل ذلك أن يعمل **البرنامج** على تكثيف ومضاعفة جهود الحكومات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الوطنية ووكالات التنفيذ والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال بصمته التشغيلية ودوره ككيان تابع للأمم المتحدة، على المستوى العالمي والوطني والمحلي.[65] ولذلك من الضروري أن يتماشى الاتجاه الاستراتيجي **للبرنامج** مع توقعات شركائه.

111- وسيستثمر **البرنامج** في الانخراط مبكرا وبشكل منتظم مع الحكومات، على المستويين الوطني ودون الوطني، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وتصميم قدراته وتُهجه لتمكين الإجراءات الحكومية وجعلها أكثر شمولا للجميع وإنصافا واستدامة. وستهدف مشاركة **البرنامج** إلى دعم الحكومات كعوامل دافعة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك إجراء تحليلات قطرية مشتركة منقحة ووضع أطر للتعاون الإنمائي المستدام. وعلاوة على ذلك، سيستثمر **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة من خبرة وموارد بلدان الجنوب في إيجاد حلول للجوع وسوء التغذية.

112- ودعما للحكومات وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يشارك **البرنامج** بنشاط في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف تحقيق حصائل جماعية. وعلى المستوى العالمي، يشارك **البرنامج** في فرق العمل المشتركة بين الوكالات ويتواصل مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية في الأمم المتحدة من خلال مكتبه في نيويورك. وعلى المستوى الإقليمي، يسهم **البرنامج** في وضع إطار البنيان الإقليمي الجديد المشترك بين الوكالات من خلال المنصات التعاونية الإقليمية والآليات ذات الصلة. أما على المستوى القطري، يعد المديرون القطريون في **البرنامج** أعضاء نشطين في فرق الأمم المتحدة القطرية، مما يكفل اتخاذ إجراءات تكميلية من جانب الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة.[66]

---

[65] تقدم "استراتيجية **البرنامج** بشأن الشراكة المؤسسية" (2014-2017) (WFP/EB.A/2014/5-B) الرؤية الشاملة والنهج المؤسسي لعمل **البرنامج** في شراكة مع المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والقطاع الخاص، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الأخرى المولدة للمعارف.

[66] أصدر **البرنامج** أيضا توجيهات مفصلة لموظفيه، إذ قدم لمحة شاملة عن إطار التعاون ومبادئه الأساسية وأدوات التخطيط وآثاره على إطار التخطيط الاستراتيجي القطري **للبرنامج**.

113- وسيقوم **البرنامج** ببناء وتعزيز شراكات عالمية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وسيسعى إلى التكامل على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، يستند تعاون **البرنامج** مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة إلى مجموعة من الأعمال بدءا من الاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات ووصولا إلى الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وسيظل التعاون والعمل التكميلي مع اليونيسف عبر هذه المحور، بشأن التغذية المدرسية والتغذية والحماية الاجتماعية، من الأمور الأساسية **للبرنامج**. وستظل الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تركز على دعم اللاجئين والعائدين، أساسية لعمل **البرنامج**. وكجزء من الالتزام بدمج الجهود الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام، سيضطلع **البرنامج** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببرمجة مشتركة بشأن القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتكيف معه تسهم في تحقيق السلام والاستقرار.

114- ويعمل **البرنامج**، باعتباره أحد الوكالات الرائدة في القطاع الإنساني، بشكل منهجي من أجل تعزيز التعاون والاتساق والتآزر مع أكثر من 000 1 من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وسيواصل **البرنامج** العمل مع المنظمات غير الحكومية لوضع المجتمعات في محور تصميم وتخطيط وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى هيكلة حلول طويلة الأجل ومصممة محليا مع الاعتراف أيضا بضرورة تمثيل الناس من جميع الأعمار والأجناس والقدرات داخل هذه المنظمات. وسيواصل **البرنامج** استعراض أساليب وأدوات عمله لتبسيط العبء الإداري للشراكات وسيواصل حواره مع المنظمات غير الحكومية بشأن التحديات التي تواجهها وكيفية حلها. ويتضمن ذلك النظر في طرق للبناء على المجالات المواضيعية للتكامل.

115- وتعد الشراكات مع المنظمات المحلية والوطنية عاملا أساسيا للوصول إلى الفئات الضعيفة بالخدمات المنقذة للحياة، وإشراك المجتمعات المحلية، وضمان أن يعتمد تصميم الاستجابات المحددة السياق على المعرفة والقدرات المحلية. ويعد تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية، إلى جانب الحكومات الداعمة المحلية والوطنية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والوطنية، وسيلة لدعم الملكية المحلية والقدرة على الصمود واستمرارية الخدمات أثناء الأزمات. ووفقا لمشاركته في مسار عمل التوطين في الصفقة الكبرى، يلتزم **البرنامج** بالاستثمار في بناء القدرات المؤسسية الطويلة الأجل للجهات الفاعلة المحلية، وتعزيز الشراكات الأكثر إنصافا وضمان تحسين التكامل مع آليات التنسيق المحلية. وسيواصل **البرنامج**، عبر حافظة عملياته، إعطاء الأولوية للشراكات مع المنظمات الوطنية والمحلية، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، وتعزيز استدامتها على المدى الطويل.

116- ويوفر العمل في شراكة مع القطاع الخاص فرصا حيوية للمساعدة على وضع خطة عالمية بشأن القضاء على الجوع ومسائل أخرى (من قبيل معدات وأدوات الاستجابة لحالات الطوارئ، وجودة الأغذية، والبيئة، وسلاسل الإمداد) وكذلك العمل على تحقيق أهداف برامجية مستدامة على المستوى القطري. ومنذ إطلاق استراتيجيته الجديدة للانخراط مع القطاع الخاص في عام 2020، قطع **البرنامج** شوطا كبيرا في زيادة الدعم من المانحين الأفراد، والمؤسسات، والشركات. ومن خلال العمل مع الشركات العالمية، يقوم **البرنامج** ببناء شراكات مبتكرة ذات قيمة مشتركة يمكن أن توفر المساعدة التقنية ونقل المعرفة بالإضافة إلى المساهمات المالية لحل المشاكل العالمية مع تحقيق حصائل أعمال ملموسة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل **البرنامج** بناء علاقات قوية مع الشركاء الحاليين واستكشاف فرص جديدة لإشراك الكيانات الرائدة عبر الصناعات بهدف الاستفادة من تأثيرها الهائل بغية توسيع نطاق غايات القضاء على الجوع وتسريعها واستدامتها على المستويين العالمي والوطني.

2-7 العاملون

117- تُشكّل سياسة شؤون العاملين في **البرنامج** القوة العاملة اللازمة لإنجاز مهمته على النحو المحدد في هذه الخطة الاستراتيجية. وتكفل سياسة شؤون العاملين استباقية إدارة القوة العاملة وتقر بأن موظفي **البرنامج**[67] هم أعظم أصوله. وتوفر هذه السياسة إطارا متسقا للامتياز في إدارة شؤون العاملين وتنشئ المساءلة المتبادلة بين **البرنامج** ومديريه وموظفيه لتحقيق أعلى المعايير الأخلاقية في مكان العمل. وتشمل رؤية **البرنامج** قوة عاملة مكونة من أفرقة متنوعة وملتزمة وماهرة وعالية الأداء، يجري اختيارها على أساس الجدارة، وتعمل في بيئة عمل صحية وشاملة، وتطبق قيم **البرنامج**، وتعمل مع الشركاء لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة.

118- ولدى **البرنامج** أربعة مجالات ذات أولوية لإدارة شؤون عاملين تتسم بما يلي: "السرعة والمرونة"، و"الأداء والتحسين"، "التنوع والشمول"، و"الاهتمام والدعم". ويضطلع مقر **البرنامج** والمكاتب الإقليمية والقطرية بدور حيوي في تحقيق الرؤية، وتحمل المسؤولية عن المبادرات والأنشطة التي تمكّن **البرنامج** من تحقيق القوة العاملة وأماكن العمل اللازمة لاستمرار النجاح. ومن الأمثلة على المجالات التي ستُنفذ في إطارها المبادرات الرئيسية ما يلي:

- التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة: وضع **البرنامج** إطارا للتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة على المستويات العالمية والوظيفية والقطرية، لضمان التخطيط للقوة العاملة اللازمة لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية بنجاح وتلبية احتياجات **البرنامج** المتغيرة المزمعة. وترتبط الإجراءات اللازمة بمواضيع القوة العاملة العالمية من قبيل تخطيط تعاقب الموظفين، والأطر التعاقدية، والنظم الإيكولوجية للإدارة والرقمنة. ويستند التحليل المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة والتوصيات الناتجة إلى هذه الخطة الاستراتيجية وتتماشى معها وتوفر التوجيه لبعض عمليات إدارة المواهب الأكثر أهمية في **البرنامج**. وسيكون التفعيل مدعوما بموارد مخصصة في شعبة الموارد البشرية والمكاتب الإقليمية.

- تعزيز الأداء والقدرات: يلتزم **البرنامج** بالامتياز والمساءلة عن تحقيق النتائج من خلال العاملين وثقافة مكان العمل التي تحافظ على الأداء العالي على المدى الطويل وتشجع التعقيبات والتقدير بانتظام. وعلى المستوى التنظيمي، يستخدم **البرنامج** عمليات التخطيط المؤسسي ورصد الأداء بينما يوفر نظام تعزيز الأداء والكفاءة في **البرنامج** (PACE) الدعم للموظفين على المستوى الفردي أو برنامج تعزيز الأداء والكفاءة. وبالنظر إلى الطبيعة المتطورة لعمليات **البرنامج** والسياقات المتغيرة، سيجري تحديث وتنويع مهارات القوة العاملة بصورة مستمرة ومنهجية (على سبيل المثال في المجالات المتخصصة للحساسية للنزاع، ومساهمات **البرنامج** في السلام والإجراءات الاستباقية والعمل المناخي) لدعم **البرنامج** في العمل على تحقيق أهدافه.

- التنوع والشمول: يتمتع **البرنامج** بتاريخ غني من التنوع وهو ملتزم بثقافة شمولية أوسع. وطموح **البرنامج** هو توفير مكان عمل أكثر شمولا وتنوعا، حيث يشارك الجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن العرق، أو الأصل الإثني، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية، أو المعتقدات، أو الإعاقة، أو العمر، أو اللغة، أو الأصل الاجتماعي أو أي جانب آخر للأفراد، ويشعرون بأن ما يفعلونه مهم في تحقيق مهمة **البرنامج**. ويشمل الإطار قيم **البرنامج** ويتماشى مع سياسة شؤون العاملين لضمان أن يؤدي الوصول والدعوة والمساءلة إلى التغيير المنهجي وتشجيع قادة **البرنامج** على العمل بشمول وتعاطف واعيين.

- السلامة، والصحة، والرفاهية المهنية: لا تزال سلامة الموظفين وصحتهم ورفاههم من أولويات **البرنامج**. وتحقيقا لهذه الغاية، يهدف **البرنامج** إلى الحد من الإصابات واعتلال الصحة في مكان العمل؛ وتحسين الصحة البدنية والعقلية للموظفين؛ وترسيخ الحقوق والمسؤوليات والواجبات المتعلقة بالسلامة والصحة في مكان العمل؛ وضمان حصول الموظفين على التدريب والدعم فيما يتعلق بالسلامة والصحة والرفاه في مكان العمل.

---

[67] إن مصطلح "العاملون في **البرنامج**" يعني جميع موظفي **البرنامج** بغض النظر عن نوع العقد أو مدته، بما في ذلك الموظفون والاستشاريون وأصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة، والعمال المؤقتون، والموظفون المنتدبون، والموظفون الفنيون المبتدئون، ومتطوعو الأمم المتحدة، والمتدربون، ومتطوعو **البرنامج**.

3-7 التمويل

119- كمنظمة ممولة طوعيا ومعتمدة كليا على المساهمات من مصادر عامة وخاصة والأفراد لتمويل عملها، فإن عرض القيمة المقدم من **البرنامج** سيظل يؤدي دورا حاسما في ضمان توفير التمويل لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة. وسيستفيد **البرنامج** من عرضه البرامجي لمواءمة الاحتياجات من الموارد على أرض الواقع مع الفرص التي تقدمها الجهات المانحة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل **البرنامج** على تعظيم أهمية وجودة ونطاق تدخلاته، وزيادة مرونة عرضه وزيادة الكفاءة حيثما أمكن ذلك.

120- وبينما تظل الموارد المتعددة الأطراف والتي يمكن التنبؤ بها أساسية بالنسبة **للبرنامج** عند الاستجابة لدعوات التدخل في مختلف المجالات، سيواصل **البرنامج** الدعوة إلى التمويل المرن المتعدد السنوات. ويمكّن التمويل المرن من اتخاذ إجراءات مبكرة وسريعة في حالات الطوارئ على نحو ما تقتضيه الظروف المتغيرة بسرعة – وهو شرط مسبق **للبرنامج** للاستجابة بشكل أكثر فعالية للظروف التي يواجهها في أي لحظة. وستعزز زيادة المرونة أيضا استجابة **البرنامج** لمن هم في أشد الحاجة إليها من خلال جعل إتاحة تقديم مساعدة مستمرة في الأزمات الممتدة، وبالتالي السماح **للبرنامج** بالعمل بطريقة محورها الناس.

121- ويكتسي التمويل المتعدد السنوات أهمية بالغة بالنسبة **للبرنامج** لتمويل الأنشطة الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية، وتحسين سبل عيش الناس، وبناء القدرة على الصمود لأن نجاح هذه الأنشطة يتحول عادة إلى انخراط طويل الأجل.[68] ولن يتمكّن **البرنامج** من العمل عبر المحور الثلاثي إلا من خلال سد الفجوة بين الموارد الإنسانية والإنمائية المنعزلة. وسيواصل **البرنامج** تعديل حافظة برامجه حتى يتمكّن من الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة وتسلسلها والجمع بينها، وفقا لما تقتضيه الظروف، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة العواقب والأسباب الجذرية للأزمات.

122- وسيعمل **البرنامج** على نحو وثيق مع الحكومات الوطنية، ويستكشف بصورة مشتركة أدوات وخطط ومبادرات التمويل القطري التي يمكنها أن تساعد على سد فجوة التمويل والتعجيل بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيعزز نهجا متسقا للتمويل، يتماشى بشكل مناسب مع مبادئ وأهداف والتزامات اتفاق التمويل، وهو عنصر أساسي في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

123- وسيركز **البرنامج** على توسيع قاعدة موارده المالية من خلال تطوير عرض قيمة مقنع مبني على الأدلة للجهات المانحة غير التقليدية على أساس خبراته الحالية. ويُعد هذا الإجراء ضروريا لتقليل الفجوة المتزايدة بين الاحتياجات المقدرة والتمويل المتاح من الجهات المانحة الحالية. وسيركز على القطاع الخاص والأفراد والمؤسسات الخيرية والمؤسسات المالية الدولية.

124- وتوفر حلول التمويل المبتكرة – بما في ذلك مقايضة الديون – طريقة أخرى لزيادة الموارد. وفي ظل مواجهة العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لأعباء الديون المتزايدة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، سيقوم **البرنامج** بتوسيع نطاق مقايضة الديون كأداة لتعبئة موارد جديدة للبرامج الأساسية، بما يسمح للحكومات المضيفة بتخفيض الديون السيادية حتى تتمكّن من تخصيص موارد لشبكات الأمان الاجتماعي لديها وللتنمية الوطنية، مع تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدائنين والمدينين. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل **البرنامج** على مواصلة تطوير عرضه بشأن مقايضة الدين، على أن يشمل طرائق الاتفاقات وبروتوكولات التنفيذ التي يمكن أن يستخدمها شركاء مقايضة الديون، وسيستكشف الفرص لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين مثل مصارف التنمية المتعددة الأطراف. وقد يستكشف **البرنامج** أيضا خيارات لشراء الديون بخصومات والدخول في معاملات المقايضة المباشرة مع الحكومات، رهنا بتقديم الحكومات أدلة مقنعة تفيد بأنها استخدمت التمويل المتاح بفعالية. وعلاوة على ذلك، سيستكشف **البرنامج** فرص التمويل المبتكرة للتغذية من أجل تحفيز الاستثمار الخاص في الأيام الألف الأولى من الحياة.

[68] يعمل اتفاق التمويل بمثابة مرجع في الحوارات مع الجهات المانحة بهدف تحقيق أهدافه المتعلقة بالمرونة والقدرة على التنبؤ.

4-7 التكنولوجيا

125- سيواصل **البرنامج** الاعتماد على تقاليده في تبني التكنولوجيا، التي تتجلى في تقدمه المحرز في رقمنة مجالات الخبرات مثل شبكات الأمان الاجتماعي، واللوجستيات، وإدارة التجزئة، ورصد الأمن الغذائي، ونظم رفاه الموظفين. وسيعزز **البرنامج** التزامه بأن يصبح منظمة مُمكّنة رقميا وقائمة على البيانات، مع ضخ استثمارات في التكنولوجيا والبيانات الجديدة لدعم الرؤية المحددة في هذه الخطة الاستراتيجية. وسيركز العمل على مسارين يكمل بعضهما البعض: مواصلة رقمنة البصمة التشغيلية الكبيرة **للبرنامج** لتوليد بيانات آنية هادفة لصنع القرار والكفاءة التشغيلية، وإيصال الشبكات التي هو جزء منها إلى العالم الرقمي؛ والوصول إلى مستوى من المرونة يمكّنه من الاستجابة بسرعة للبيئات المتغيرة، وتحديد فرص جديدة لإضافة قيمة في أي نظام إيكولوجي من خلال تكييف سلسلة القيمة لديه حتى يمكنه مواصلة مواكبة التوقعات المتزايدة للناس الذين يخدمهم، والمنظمات التي يعمل معها والشركاء الحكوميين.

126- وسيضع نهج **البرنامج** إزاء التكنولوجيا الناس في الصميم ويهدف إلى توفير مسارات للخروج من انعدام الأمن الغذائي والفقر والحرمان. وسيدعم ذلك مبادئ عدم الإضرار والمشاركة وعدم التمييز والشمول. وسيضمن **البرنامج** اتباع نهج مسؤول للتكنولوجيا واستخدام المعلومات الشخصية للمستفيدين. ومع تبني الرقمنة كمحرك رئيسي للحلول المبتكرة والأكثر كفاءة للجوع، سيعالج **البرنامج** المخاطر التي يشكلها جمع البيانات واستخدامها على الأشخاص الذين يخدمهم.

127- وستكفل التكنولوجيا المطورة والمنشورة ليستخدمها المستفيدون الوصول المنصف والشامل والفوائد والحماية وحقوق الإنسان. وستهدف التحسينات المستمرة في النظم والبيانات المطلوبة لمساعدة المستفيدين، مدعومة بهيكل صلب، إلى ضمان حصول الأشخاص المناسبين على المساعدة المناسبة في الوقت المناسب، وتقديم الخيارات وتعزيز الإرادة الذاتية والشمول. وفي الوقت نفسه، فإن نشر التكنولوجيا سيعزز مساءلة **البرنامج** وضمانه. وسيضمن **البرنامج** أيضا أن تكون عمليات تقديم الخدمات لدعم الاستراتيجيات والحلول الرقمية الخاصة بالحكومات لدعم العاملين لديها راسخة في الأهداف البرامجية.

128- وسيعزز **البرنامج** ويوسّع موقعه كمزود موثوق به للحلول والمشورة التكنولوجية التشغيلية. ومن خلال الاستفادة من قيادته لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ ومجموعة اللوجستيات العالمية، سيستثمر **البرنامج** في البنية التحتية المشتركة والمنصات التي تمكّن الخدمات فيما بين الأعمال التجارية. وباعتباره مقدما للخدمات الرقمية، سيقود **البرنامج** إمكانية التشغيل البيني مع نظم الأمم المتحدة وهيكل بيانات الأمم المتحدة الناشئ. ومن خلال الانخراط النشط في تطوير سياسات الرقمنة، سيقود **البرنامج** ويشكل القواعد والممارسات المشتركة بين الوكالات.

129- وبالإضافة إلى التزامه بالامتياز في التنفيذ الرقمي والأمن السيبراني، يعترف **البرنامج** بالحق في الخصوصية. وسيضمن **البرنامج** الخصوصية عن طريق التصميم وسيعزز مسؤولية البيانات وحماية البيانات في جميع عملياته. وللتخفيف من المخاطر الرقمية، سيواصل **البرنامج** تعزيز الحوكمة والرقابة في هذه المجالات، مع تزويد موظفيه أيضا بالأدوات والمهارات المناسبة. وفي نهاية المطاف، سيعمل **البرنامج** على تعزيز ثقافة محو الأمية الرقمية داخليا وخارجيا لتحقيق تغيير دائم.

130- وسيواصل **البرنامج** اتباع نهج يصمم بموجبه أصحاب الأعمال الأفكار، عندما يكون ذلك ممكنا نتيجة المشاورات مع المستفيدين، وتجريب أفضل هذه الأفكار منهجيا وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء العالم. وسيستثمر **البرنامج** في قدرات جديدة وطريقة أكثر مرونة ومتعددة الوظائف للعمل داخله، مع تنفيذ منضبط ومتكامل لتحسين أمن النظم وحماية البيانات. وداخليا، ستوفر أتمتة العمليات في **البرنامج** خدمات فعالة للموظفين، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل وتبسيط عملهم. كما سيساهم **البرنامج** في تحسين المهارات الرقمية للشركاء الذين ينفذون برامجه لصالحه.

5-7 الأدلة

131- سيسعى **البرنامج** جاهدا إلى تطوير أدلة أفضل من حيث القوة وحسن التوقيت والصلة، تستند إلى جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة، ويلتزم بشدة بتحسين استخدامها طوال دورة حياة البرامج. وعلى جانب التقييم، ستظل المشاورات مع المجتمعات المحلية المتضررة وجمع البيانات الكمية العمود الفقري لعمليات **البرنامج**. وسيعمل **البرنامج** لإضفاء الطابع المؤسسي على تقييمات الاحتياجات المشتركة والمحايدة في دورة البرنامج الإنسانية. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيا المبتكرة للرصد عن بعد في الوقت الحقيقي والتعلم الآلي، سيقدم **البرنامج**، في إطار شبكة معلومات الأمن الغذائي، النظرات الثاقبة اليومية عن حالة الأمن الغذائي العالمي. وسيستفيد **البرنامج** من خبرته ودرايته وشراكاته الطويلة الأمد من أجل تحسين منهجيات التقييم والتحليل باستمرار؛ وتعزيز الاستهداف المستند إلى الأدلة وتحديد الأولويات؛ وتعديل كل منها وفقا للسياقات الجديدة، ولا سيما البيئات الحضرية. وستعزز الاستثمارات الكبيرة القدرات وآليات الدعم على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

132- وعلى جانب الرصد، سيقوم **البرنامج** بتتبع وجمع وتحليل الأدلة البرامجية لتنوير عملية اتخاذ القرار، والحفاظ على التركيز التشغيلي على النتائج، وتوليد البيانات لتحليل وتقييم الحصائل والآثار. ولإتاحة التعديل السريع والمتكرر للأنشطة على أرض الواقع – وهو أمر ضروري لمواجهة التحديات المعقدة في البيئات السريعة التغير – سيسعى **البرنامج** إلى تسخير التكنولوجيا الشاملة لجعل نظم الرصد الميداني لديه أكثر دينامية، وبالتالي تحسين استخدام البيانات. وسيكون الاستخدام المناسب للبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والبحوث المتصلة بالجودة والأدلة أمرا بالغ الأهمية لتحسين المساءلة أمام السكان المتضررين وتوضيح أثر برمجة **البرنامج** على حياة الناس.

133- وسيواصل **البرنامج** تعزيز مصداقية وفائدة التقييمات المستقلة من خلال زيادة نطاق النُهج والمنهجيات المستخدمة. وكجزء من ثقافة إدارة المعرفة المعززة في **البرنامج**، تلتزم وظيفة التقييم التزاما راسخا بالتوليد الآني لأدلة التقييم وتيسير الوصول إليها لتنوير التعلم التنظيمي لكي تصبح الوظيفة شريك التعلم على نطاق **البرنامج**. وعلاوة على الاستخدام المستمر للأدلة في آليات اتخاذ القرار المؤسسي الحالية، ستضع وظيفة التقييم طرقا جديدة لمشاركة الأدلة التقييمية وزيادة استيعابها الفوري من جانب صنَّاع القرار على جميع مستويات **البرنامج**. وسيعزز **البرنامج** أيضا عمله التقييمي المشترك للمساهمة في ممارسة التقييم الإنساني، وقدرات التقييم الوطنية، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

134- وسييسر **البرنامج** جمع البيانات وإدارتها وتحليلها داخليا وخارجيا. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومات لبناء قدراتها من خلال تبادل المنصات والممارسات والبروتوكولات المشتركة والمفتوحة والقابلة للتشغيل البيني؛ وسيتيح البيانات والأدلة باعتبارها منفعة عامة عالمية، بما في ذلك المعلومات في الوقت شبه الحقيقي من نظامه العالمي لرصد الجوع. وسيقوم **البرنامج** ببناء خطوط بيانات مستدامة وتعزيز عملية توحيد مجموعات البيانات، وربطها عبر البلدان والمكاتب – وهو شرط مسبق لإطلاق العنان بصورة منهجية لقوة الأساليب الكمية المتقدمة لتوليد الأدلة، والمساعدة على تجنب مخاطر الإدارة المجزأة للبيانات. وسيجري ذلك مع ضمان حماية بيانات المستفيدين والسلامة الخوارزمية والشرعية والأخلاق لمنع العواقب غير المقصودة مثل انتهاك الخصوصية والتحيز وعدم القدرة على التكرار.

135- ومع تزايد دور أزمة المناخ كمضاعف للمخاطر، سيوسع **البرنامج** الأدلة بشأن طبيعة ومدى مخاطر الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال القيام مع مؤسسات البحث بإعداد موجزات المخاطر المناخية للبلدان الشديدة الضعف بالتعاون. وسيعزز **البرنامج** فهم تكاليف وفوائد وآثار البرامج المختلفة لتقليل المخاطر وتخفيفها وتحويلها. وستعزز النتائج قرارات البرمجة بشأن مسائل من قبيل تحديد أولويات المواقع ومجموعات سبل العيش لتدخلات الحد من مخاطر المناخ والكوارث، وتمكين التخطيط القوي وتحسين عوائد الاستثمارات. وسيواصل **البرنامج** تمكين الحكومات من تقييم المخاطر والآثار المحتملة لأخطار المناخ على المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا من خلال توفير رصد الأثر والحالة في الوقت الحقيقي.

136- كما سيقوم **البرنامج** بتوسيع قاعدة الأدلة المتعلقة بالعلاقة بين الجوع والنزاع. وسيعزز **البرنامج** التعاون مع الشركاء العلميين لرصد حصائل المحور، وتوسيع المعرفة وتحسين البرمجة. وعبر المحور وخارجه، سيركز **البرنامج** على الرصد والتحليل المشتركين، وبناء الأدلة بشأن أثر المساعدة وفوائد الشراكات. وسيمكّن ذلك **البرنامج** من تنفيذ برامج تركز على الناس وتراعي النزاعات ودعم الاستجابات المشتركة عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

6-7 الابتكار

137- لدى **البرنامج** ثقافة ابتكارية طويلة الأمد والشروط اللازمة لتوسيع نطاق الابتكارات التي ستساعد مَن هم أكثر تخلفا عن الركب. ويكمن تجريب الأفكار الجديدة وتنفيذها وتوسيع نطاقها في صميم عمل **البرنامج** الابتكاري، والذي يمتد عبر جميع بصماته وعملياته التي تتراوح من التحليلات التنبؤية، وسلاسل الإمداد، والنظم الغذائية، ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة، والتحويلات القائمة على النقد إلى التمويل المبتكر لتغيير الحياة.

138- ويُعد الابتكار أمرا بالغ الأهمية لعمليات **البرنامج** في حالات الطوارئ وغير حالات الطوارئ لأنه يمكّنه من إيجاد حلول فعالة للتحديات الجديدة والمشاكل الطويلة الأمد. وتتمتع الشراكات مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والتقدم التكنولوجي بالقدرة على مساعدة **البرنامج** على الوفاء بمهمته الطموحة بشكل أكثر فعالية وكفاءة، وبالتالي تحويل حياة الأشخاص الضعفاء في مختلف أنحاء العالم. وسيستكشف **البرنامج** الابتكارات الطليعية التي تُحدث تغييرا جوهريا والتكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة الحدية، وعلم الروبوتات للسماح للعاملين في المجال الإنساني بتنفيذ مهامهم بشكل أكثر فعالية.

139- وسيعزز **البرنامج** القدرات الوطنية من خلال تعميم المنتجات والخدمات المبتكرة في نظم وعمليات الحكومات الوطنية. وسيقدم **البرنامج** أيضا خدمات الابتكار لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والشركاء الخارجيين، مما يدفع التقدم الشامل نحو أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تقديم منصة لخدمات الابتكار والمعرفة، سيعمل **البرنامج** على تعجيل المشروعات المدفوعة بالأثر في مختلف أنحاء العالم وتعزيز النظام الإيكولوجي للابتكار داخل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ومنظمات القطاع الخاص.

140- وسيواصل برنامج معجِّل الابتكار التابع **للبرنامج** والحائز على الجوائز دعم موظفي **البرنامج** ورواد الأعمال والشركات الناشئة والمنظمات غير الحكومية بمنهجيات ابتكار تتعلق بمسائل من قبيل الحصول على التمويل والإرشاد والدعم العملي. وسيجري ذلك، على سبيل المثال، من خلال المعسكرات التدريبية للابتكار، وحلقات العمل المكثفة لمدة أسبوع والتي تساعد أفرقة المشروع على التعمق في التحديات، وإيجاد الحلول وتحسين الخطط؛ والدعم المخصص والتمويل للتجارب الميدانية لمساعدة المبتكرين والشركات الناشئة على تطوير براهين للمفاهيم ووضع نماذج أولية جاهزة للتنفيذ؛ وتوسيع نطاق دعم الأفكار التي أثبتت قيمتها في مرحلة الاختبار الأولي.

141- وإدراكا بأنه لا يمكن لأي منظمة أو شركة ناشئة أو رائد أعمال واحد أن يبتكر بنجاح بمفرده وأن هناك فرصة أفضل للوصول إلى الهدف المشترك المتمثل في استئصال انعدام الأمن الغذائي من خلال التعاون والمشاركة، سيواصل **البرنامج** بناء القدرات الابتكارية، داخليا ومحليا، من خلال مراكز الابتكار الإقليمية وفي المكاتب القطرية، مع تعميم المنتجات المبتكرة في النظم الحكومية. وسيقوم **البرنامج** بمشاركة المعارف، مع مجتمع العمل الإنساني الأوسع نطاقا، وبناء الشبكات وإتاحة الفرص، مع التعزيز المستدام للنظم الإيكولوجية للابتكار المحلي في المناطق التي تشتد فيها الحاجة وحيث توجد قدرة ابتكارية ناشئة.

142- وسيعطي **البرنامج** الأولوية لتوسيع الشراكات والتعاون عبر القطاعات بشأن الابتكار، من خلال إبرام اتفاقات شراكة ثنائية ومتعددة أصحاب المصلحة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، ووسائل الإعلام، ومجتمع العمل الإنساني والإنمائي الأوسع. وسيتيح ذلك تحديد الحلول المتطورة والتشغيلية والقابلة للتوسيع لخدمة المزيد من المستفيدين بطريقة أفضل.

الملحق الأول

تقييم المخاطر الرئيسية

#	المخاطر	فئة المخاطر	مجال المخاطر	نوع المخاطر	السبب	التأثير	جاذبية المخاطر	إجراءات التخفيف
1	**عدم المواءمة بين التخطيط الاستراتيجي والأهداف والتموضع**	1- استراتيجية	1-1 البرامج	1-1-1 عدم المواءمة بين التدخل والحصيلة	الاستخدام دون المستوى الأمثل للأدلة في تصميم تدخلات جديدة ونهج غير منهجي لإدارة المعرفة بشأن الدروس المستفادة، والمراعاة المحدودة للعوامل الاجتماعية والبيئية والسياقية في تصميم البرامج	قصور في إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية القطرية، والأثر المحدود واعتراف الحكومات المضيفة والجهات المانحة بالدور التمكيني **للبرنامج**	مرتفعة	التحليل القائم على الأدلة والدعوة بشأن أثر البرامج، والتعديل المستمر ومبادرات إعادة البرمجة عبر العمليات، وتنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية
2	**عدم كفاية التمويل**	1- استراتيجية	1-1 البرامج	1-1-3 عدم كفاية التمويل	المنافسة بين الأولويات الوطنية والقيود المالية في البلدان المانحة التقليدية	التنفيذ دون المستوى الأمثل للأنشطة المزمعة، وعدم تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي	مرتفعة	تنويع قاعدة الجهات المانحة، وتوسيع الأنشطة التمكينية في إطار الملكية الوطنية، والتمويل المبتكر، وصياغة نموذج العمل والتدخل، وإعادة تحديد التكاليف الأساسية **للبرنامج**
3	**عدم المواءمة بين القوة العاملة في البرنامج والاحتياجات التنظيمية السريعة التطور**	1- استراتيجية	1-1 البرامج	1-1-2 نقص/عدم تطابق المهارة	اتساع الفجوة بين قدرات القوة العاملة الحالية والطلب المتزايد على قوة عاملة أكثر تخصصا ولكن متنوعة وقادرة على تنفيذ جدول الأعمال المزدوج **للبرنامج** بشأن تحقيق إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة وتمكينها على حد سواء، وتتفاقم هذه الفجوة كلما زادت وتيرة حالات الطوارئ وشدتها وتعقيدها	انخفاض القدرة التنظيمية على التكيف السريع وإدارة النمو وتلبية احتياجات المستفيدين؛ وقصور في إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية القطرية؛ وفقدان السرعة في الاستجابة لحالات الطوارئ	مرتفعة	التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة، وسياسة شؤون العاملين، والتدريب على المهارات، وقوائم الاستجابة لحالات الطوارئ
4	**التزام محدود أو غير مستدام من جانب الحكومات المضيفة لتقديم الخدمات والنظم إلى جميع المحتاجين**	1- استراتيجية	2-1 العلاقات الخارجية	1-2-2 عدم المواءمة مع منظومة الأمم المتحدة والحكومات والشركاء	التغييرات في الحكومة، والاضطرابات السياسية، وأفكار السياسات العامة التنافسية، والاعتراف المحدود من جانب الحكومات المضيفة بدور **البرنامج** كجهة تمكينية لتقديم الخدمات والنظم إلى جميع المحتاجين	الملكية الوطنية المحدودة وعدم كفاية الدعم المالي والموارد البشرية لبرامج **البرنامج** بشأن تعزيز القدرات القطرية	مرتفعة	التحليل القائم على الأدلة والدعوة بشأن فوائد وتكاليف الخدمات والنظم والسياسات، ودعم إضفاء الطابع المؤسسي على الخدمات، وتطوير الشراكات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى لدعم الخدمات والنظم والسياسات

#	المخاطر	فئة المخاطر	مجال المخاطر	نوع المخاطر	السبب	التأثير	جدية المخاطر	إجراءات التخفيف
5	**تزايد الاحتياجات الإنسانية في العالم مع تزايد الضعف وعدم اليقين والتعقيد والغموض في السنوات التي تسبق عام 2030**	1- استراتيجية	3-1 السياق	1-3-1 النزاع 2-3-1 الكوارث الطبيعية 3-3-1 الأزمات الاقتصادية	النزاعات، والصدمات المناخية، والتفاوتات الاقتصادية، والجوائح، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي	الأزمات الغذائية، وسوء التغذية المستشري، وانتكاس الحد من الفقر، وتزايد عدم المساواة، واتساع الفجوات بين الجنسين، وإعاقة تقدم **البرنامج** نحو القضاء على الجوع	مرتفعة	توسيع نظم الرصد عن بعد في الوقت شبه الحقيقي إلى المزيد من المناطق الجغرافية والموضوعات المتنوعة (الرعاية الصحية وسلاسل الإمداد وسبل العيش)، والآثار التي يمكن إثباتها على بناء القدرة على الصمود للمجتمعات الضعيفة وآليات التمويل بالسلف الداخلية
6	**عدم وجود تنفيذ استراتيجي**	1- استراتيجية	4-1 نموذج العمل	1-4-1 الفشل في الابتكار 2-4-1 سوء التنفيذ	التحديات التنظيمية في تنفيذ الخطط الاستراتيجية ومتطلبات الموارد بما في ذلك جدول الأعمال الرقمي، والتوازن دون المستوى الأمثل بين الطرق المركزية واللامركزية لإدارة الأعمال الحاسمة.	ضعف اختيار وتنفيذ الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المؤسسية، وانخفاض الكفاءة والفعالية، وتحديات التمويل، واحتياجات العملاء (الحكومات، والمستفيدون، والمجتمع المدني، والشركاء) غير الملباة أو التي تلبيها منظمات أخرى	مرتفعة	وضوح نموذج العمل، وتحسين ثقافة مكان العمل وغرس روح تحركها القيم والأداء، وبناء ثقة أصحاب المصلحة، ومعرفة قدرة **البرنامج** التنظيمية على تنفيذ التغيير.
7	**تجزؤ إدارة البيانات والرقمنة غير الملائمة**	1- استراتيجية	4-1 نموذج العمل	1-4-1 الفشل في الابتكار 2-4-1 سوء التنفيذ	الفشل في تكييف الأدوات والنهج مع السياقات التشغيلية المتغيرة؛ وعدم القدرة على نشر التكنولوجيا المناسبة لنظم وأساليب عمل **البرنامج** الأساسية	انخفاض الكفاءة والفعالية، واتخاذ قرارات تشغيلية دون المستوى الأمثل، والقيمة المحدودة التي يولدها أو يتصورها **البرنامج** لتعزيز قدرة الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة الوطنية، واحتياجات العملاء (الحكومات، والمستفيدون، والمجتمع المدني، والشركاء) غير الملباة أو التي تلبيها منظمات أخرى	مرتفعة	تكامل البيانات ورقمنة وتعزيز النظم الأساسية **للبرنامج**
8	**عدم كفاية سلامة المستفيدين وأمنهم وحمايتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين**	2- تشغيلية	2-1 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم	2-1-2 الافتقار إلى الحماية	البيئات التشغيلية المتقلبة، والوعي المحدود لموظفي **البرنامج** وشركائه بمعايير السلوك، وعدم كفاية الضمانات وآليات الرقابة، وضعف سلامة الأغذية وجودتها	تعرض المستفيدين لمخاطر السلامة والصحة، وعدم الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وانتهاكات سرية بيانات المستفيدين	مرتفعة	سياسة الحماية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، وآلية التعقيبات المجتمعية، وإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**، وتدابير ضمان سلامة الأغذية وجودتها
9	**استخدام الجوع والمساعدة الغذائية من جانب الحكومات أو الجماعات المسلحة كسلاح حرب أو وسيلة لاكتساب السلطة السياسية**	2- تشغيلية	2-1 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم	2-1-2 الافتقار إلى الحماية	النزاعات، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي، والتقييم غير المناسب للعوامل السياقية في المراحل الأولى من دورة البرامج	زيادة التوتر السياسي، وتصاعد النزاع، والتحرك القسري للسكان، والآثار السلبية على المستفيدين، والمجتمعات المحلية أو البيئة	مرتفعة	الالتزام بالمبادئ الإنسانية ومبدأ "عدم الإضرار"، وتطبيق مراعاة سياقات النزاع في البرمجة، وإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**

#	المخاطر	فئة المخاطر	مجال المخاطر	نوع المخاطر	السبب	التأثير	جدية المخاطر	إجراءات التخفيف
10	**عدم توافر شراكات فعالة وعدم القدرة على إقامتها**	2- تشغيلية	2-2 الشركاء والبائعون	2-2-1 عدم توافر الشراكات أو القدرة على إقامتها 2-2-2 سوء/عدم اتساق الجودة 2-2-3 عدم القدرة على حماية الأمن الذاتي	القدرة المحدودة لأصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء والبائعين، والقدرة غير الكافية لموظفي **البرنامج** ذوي المهارات في مجال إدارة الشراكات	انخفاض القدرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات، والتقصير في التعاقد، والتدليس والفساد، والفرص الضائعة للمشاركة في مجالات مواضيعية جديدة وناشئة	مرتفعة	توجيه الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وإدارة الاتفاقات على المستوى الميداني، وتبسيط عمليات العناية الواجبة عبر وكالات الأمم المتحدة، وإدارة البائعين
11	**اضطراب استمرارية العمل**	2- تشغيلية	4-2 تكنولوجيا المعلومات	2-4-1 انقطاع/اضطراب المرافق 2-4-2 فشل النظام 2-4-3 الهجوم السيبراني (2-5-1 اضطراب سلسلة الإمداد)	اضطرابات المرافق، وفشل النظام، والهجوم السيبراني، واضطرابات سلسلة الإمداد، والنزاعات، والكوارث الطبيعية	اضطرابات العمل والاضطرابات التشغيلية	معتدلة	إرساء طريقة العمل عن بعد، وخطة استمرارية العمل، وخطة الاستعداد لحالات الطوارئ
12	**اضطرابات سلسلة الإمداد**	2- تشغيلية	5-2 أساليب العمل	2-5-1 اضطراب سلسلة الإمداد	سياسات التجارة الحمائية، والنزاعات، والصدمات المناخية، والتفاوتات الاقتصادية، والجوائح، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي	اضطراب العمليات، وزيادة التكاليف التشغيلية	معتدلة	التخزين المسبق للأغذية من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع ورصد السوق وتدابير الاستعداد، وتعزيز قدرات نظم سلاسل الإمداد الوطنية، وتقديم خدمات سلاسل الإمداد
13	**صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم**	3- انتمائية	1-3 صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم	3-1-1 عدم كفاية الصحة المهنية أو الرفاه النفسي الاجتماعي 3-1-2 سوء ظروف السلامة 3-1-3 عدم كفاية الأمن	الجوائح المتكررة، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي، والنزاعات، والكوارث الطبيعية، والاضطرابات الاجتماعية	إلحاق الضرر برفاه الموظفين، وإعاقة استمرارية العمل، وتقليص نطاق العمليات و/أو الإغلاق	مرتفعة	تدابير السلامة والصحة المهنيتين، والعمل عن بعد، والحد من السفر، والتباعد الاجتماعي، وإرشاد الموظفين، ودعم المرافق الطبية الإقليمية والقطرية، ومعدات الوقاية الشخصية وسلاسل الإمداد، والدعم اللوجستي لعمليات الإجلاء الطبي
14	**عدم الاتساق في استخدام خدمات البرنامج عند الطلب من جانب الحكومات والشركاء**	3- انتمائية	3-2 خرق الالتزامات	3-2-1 السياسات والمعايير	التحديد غير الواضح للمسؤوليات ولمساءلة **البرنامج** فيما يتعلق بتقديمه للخدمات عند الطلب تجاه العملاء المؤسسيين (الحكومات المضيفة والشركاء)؛ والاستخدام غير المتسق للخدمات عند الطلب من جانب العملاء المؤسسيين في سياسة **البرنامج** وولايته.	عدم حماية السكان والمجتمعات المحلية الضعيفة من الضرر المحتمل الناشئ عن استخدام العملاء المؤسسيين لخدمات **البرنامج** عند الطلب، ومخاطر السمعة، واحتمالية التدليس والفساد والهدر	مرتفعة	تحدد اتفاقات الخدمة الاستخدام المقبول والمقصود لخدمات **البرنامج** بما يتوافق مع ولاية **البرنامج** ومسؤولية **البرنامج** ومساءلته، وتقييمات المخاطر للعملاء المؤسسيين (الحكومات والشركاء)
15	**خرق سرية البيانات**	3- انتمائية	3-2 خرق الالتزامات	3-2-1 السياسات والمعايير 3-2-2 اللوائح أو القوانين 3-2-3 عقود الأطراف الثالثة (3-4-2 الهجمات السيبرانية)	الهجوم السيبراني، وضعف حماية البيانات المؤسسية وحوكمة الخصوصية، ووعي محدود لموظفي **البرنامج** وشركائه بأمن البيانات وحمايتها	إلحاق الضرر بالمستفيدين وأصحاب المصلحة، واضطرابات العمل، وفقدان الثقة في **البرنامج**، ومخاطر السمعة	مرتفعة	إنشاء مكتب حماية البيانات، وحوكمة وسياسة حماية البيانات والخصوصية، وتعزيز تدابير أمن البيانات ونظام الاستيثاق، وتدريب الموظفين

#	المخاطر	فئة المخاطر	مجال المخاطر	نوع المخاطر	السبب	التأثير	جدية المخاطر	إجراءات التخفيف
16	**التدليس والفساد**	3- ائتمانية	3-3 التدليس والفساد	3-3-1 الفساد 3-3-2 الاختلاس – النقد 3-3-3 الاختلاس – الأصول الأخرى 3-3-4 التقارير المزيفة	طبيعة عمليات الطوارئ (الحرجة من حيث الوقت، والتغيرات المفاجئة، والنشاط الكبير الحجم، والاعتماد على النقد) وبيئات التشغيل (التي تعاني من النزاع، وضعف البنية التحتية ونظم الحوكمة)، وطبيعة أصول **البرنامج** (عالية السيولة وقابلة للتحويل بسهولة) ونموذج التسليم – لامركزي للغاية ويعتمد على عدد كبير من الشركاء، بعضهم يعاني من محدودية القدرات، وانعدام الفهم المشترك بين موظفي **البرنامج** والشركاء والبائعين وأصحاب المصلحة الوطنيين لماهية التدليس والفساد والالتزام بالإبلاغ	تحويل/سرقة موارد **البرنامج**، وفقدان الثقة ومخاطر السمعة	مرتفعة	تنفيذ سياسة مكافحة التدليس والفساد المنقحة من خلال: بناء قدرات الموظفين والشركاء في مكافحة التدليس والفساد من خلال التدريب وزيادة الوعي بالأدوات المؤسسية المتاحة لتوجيه مكافحة التدليس والفساد، وإدماج مكافحة التدليس والفساد في العمليات اليومية من خلال إجراء تقييمات لمخاطر التدليس، وتحسين الضوابط بناء على نتائج التقييم والرصد المنتظم لمؤشرات مخاطر التدليس والتعلم السريع من التدليس المادي وحوادث الفساد وسد فجوات الضوابط ذات الصلة
17	**الاستخدام غير الفعال للأصول**	4- مالية	4-2 الأصول والاستثمارات	4-2-1 إساءة استخدام الأصول	رقابة وقدرة غير مناسبتين و/أو غير كافيتين لإدارة الأصول في الوقت المناسب وبكفاءة وفعالية	عدم إدارة الميزانية البرامجية بشكل مناسب، أو الاستخدام الناقص أو المفرط للأصول المالية وغير المالية	معتدلة	عمليات الرقابة والرصد البرامجية والمالية، والمزيد من الاستثمارات في الرقمنة والمهارات

الملحق الثاني

الخطط الاستراتيجية القطرية

1- تعمل الخطط الاستراتيجية القطرية كأداة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية على المستوى القطري. وتحدد سياسة **البرنامج** لعام 2016 بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية نهجه إزاء التخطيط الاستراتيجي والبرامجي على المستوى القطري وتتألف من إطار استراتيجي وبرامجي فريد يستند إلى حوافظ قطرية متماسكة وهي: الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وبين عامي 2017 و2019، انتقل كل مكتب من المكاتب القطرية **للبرنامج** من وثائق مشروعات متعددة إلى صياغة خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة واحدة. وانتهت الفترة الانتقالية في عام 2019، وتوّجت بموافقة المجلس التنفيذي على الموجة الأخيرة من الخطط الاستراتيجية القطرية في دورته العادية الثانية لعام 2019، وبذلك وصل عدد الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها إلى 84 خطة. وتشكل هذه الخطط ما يُعرف باسم "الجيل الأول" من الخطط الاستراتيجية القطرية.

2- ويشكل تنفيذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية تغييرا تحويليا في الطريقة التي يرسخ بها **البرنامج** دعمه ونتائجه في الاحتياجات والأولويات المحددة وطنيا. ويعمل إطار العمل على تعزيز نقاط القوة والقدرات لدى **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية والإنعاش، واغتنام الفرص لتطبيق هذه القدرات بما يتجاوز إنقاذ الأرواح، وحتى التأثير على خطة تغيير الحياة. ويوفر نهج الخطط الاستراتيجية القطرية المرونة للاستجابة في ظل الظروف المعقدة والمتغيرة لحالات الطوارئ غير المتوقعة. ويسعى هذا النهج إلى دعم البلدان في الاستجابة لحالات الطوارئ وإحراز تقدم نحو القضاء على الجوع، وتفعيل أهداف **البرنامج** (هدفا التنمية المستدامة 2 و17) على المستوى القطري، وتعزيز التماسك الاستراتيجي والتركيز والفعالية التشغيلية ونهج الشراكات بعمق.

3- وتستند الخطط الاستراتيجية القطرية إلى الأدلة وتُخطط من منظورات استراتيجية نحو آفاق متوسطة وطويلة الأجل تتضمن روابط قوية بغايات أهداف التنمية المستدامة المحددة على المستوى الوطني، مما يعظم مساهمة **البرنامج** العامة في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت تقييمات الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية إلى أن نهج الخطط الاستراتيجية القطرية أتاح فرصا لإقامة علاقات واسعة ومتنوعة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية المحلية والنظراء الحكوميين؛ وحفز الشراكات مع كيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

4- ومن خلال نشر "الجيل الأول" من الخطط الاستراتيجية القطرية، رسخ **البرنامج** استجاباته على الاحتياجات المحددة وطنيا، مدعوما بالأدلة المتولدة في المقام الأول من خلال الاستعراضات الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الجوع. ومع ظهور إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منذ عام 2020، عمل **البرنامج** على وضع "الجيل الثاني" من الخطط الاستراتيجية القطرية مسترشدا بالتحليلات القطرية المشتركة المتولدة عن أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمسترشدة جيدا بالأدلة المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 2، والمترسخة بقوة في أولويات التنمية الوطنية. وبما يتماشى مع سياسة الخطة الاستراتيجية القطرية، يقيّم مكتب التقييم بشكل منهجي الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية لتنوير تصميم الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية.

الملحق الثالث

إطار النتائج المؤسسية

1- إطار النتائج المؤسسية هو الأداة الرئيسية لرصد أداء الخطط الاستراتيجية القطرية وتقدم **البرنامج** في تحقيق الطموحات المحددة في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2026 والإبلاغ عنهما. وغالبا ما يشار إليه على أنه العمود الفقري لمواءمة عمليات المكاتب القطرية مع أهداف التنمية المستدامة، ويوحد هذا الإطار ويوجه التخطيط والتنفيذ والقياس والإبلاغ لجميع أنشطة **البرنامج**، مما يعزز المساءلة المؤسسية. وبدأ تنفيذ إطار النتائج المؤسسية في يناير/كانون الثاني 2017 كإطار موحد، وجرى تحديثه في عام 2018 ليشمل أهدافا مؤسسية، ويتألف الإطار من مؤشرات حصائل ونواتج اختبرت بالكامل تقيس مساهمة **البرنامج** في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة التي تلتقط أدلة على زيادة الكفاءة التنظيمية والفعالية والأثر.

2- واستُكمل استعراض منتصف المدة لإطار النتائج المؤسسية في مارس/ آذار 2020. وترد الاستنتاجات الموجزة في الجدول أدناه.

يعمل بصورة جيدة	يعمل بصورة أقل جودة
يفي بالغرض. يفي الإطار بمتطلبات التخطيط والرصد والإبلاغ الأساسية.	يُنظر إلى الرصد أساسا من أجل الإبلاغ المؤسسي ولا يُستفاد منه بالقدر الكافي لدعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة.
مكّن الإطار من مواءمة الخطط الاستراتيجية القطرية مع أهداف التنمية المستدامة.	لم تُدمج رؤى أداء البرامج والإدارة أو تُستخدّم بالقدر الكافي لتنوير عملية اتخاذ القرار.
تعتبر المؤشرات المستخدمة في حالات الطوارئ والنزاعات التي طال أمدها مُرضية.	قياس محدود لمساهمة **البرنامج** في إنجازات "تغيير الحياة" و"التمكين"، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، وتعزيز القدرات، والقدرة على الصمود، والتغذية المدرسية، ووضع السياسات، ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي.
كانت هناك تحسينات تدريجية في الإبلاغ عن المعلومات المالية وأعداد المستفيدين وقيم التحويل لمجالات برامجية محددة.	كانت هناك صعوبات في الإبلاغ الروتيني الذي يربط الموارد بالنتائج فيما يتعلق بمسائل مثل إجمالي النفقات وعدد المستفيدين وتكلفة عمليات التغذية المدرسية.

3- وبالاقتران مع توليفة من التقييمات التي جرت بناء على تكليف من مكتب التقييم وتعقيبات المستخدمين، تم توليد معلومات مهمة، ودعمت هذه المعلومات وضع إطار النتائج المؤسسية الجديد. واستُكمل ذلك بوضع نظريات التغيير القائمة على الأدلة في مجالات تقنية محددة، مما عمق فهم **البرنامج** لكيفية حدوث التغيير، وهو ما أدى بدوره إلى تحسين القياس المؤسسي. وباختصار، فإن الإطار الجديد أبسط ويركز بشكل أفضل على الاستخدام، ويدعم المزيد من مواءمة إطار التعاون من خلال زيادة تنسيق المؤشرات ويشحذ أدلة **البرنامج** على تغيير مستوى النواتج والحصائل من خلال المقاييس المحسنة واستخدامها.

4- وأخيرا، ومن خلال إطار نتائج الخطة الاستراتيجية، سيدعم الإطار مواءمة الموارد مع النتائج على المستويات البرامجية للإطار – أي أهداف التنمية المستدامة والحصائل والنواتج. وفيما يتعلق بأداء الإدارة، ستُستعرض مؤشرات الإطار لتحسين ربط المعلومات المالية بكفاءة **البرنامج** وأدائه الوظيفي، من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرارات الإدارية في نهاية المطاف. وسيتطلب الإطار الجديد تحديثات للنظام لتراعي جهة الخطة الاستراتيجية، كما هو موضح في النتائج الاستراتيجية وكذلك لتراعي المؤشرات الجديدة.